تقرير اليمن

تقـريـر اليـمن الفصـلي

أكتـوبـر إلى ديـسمبـر 2024

SANA'A
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

SANA'A
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

صورة الغلاق:

متظاهرون موالون للحوثيين يدوسون على صور الرئيس الأمريكي (آنذاك) جو بايدن والرئيس المنتخب (آنذاك) دونالد ترامب خلال مظاهرة في مدينة صنعاء بتاريخ 3 يناير 2025، دعماً لغزة ورفضا للضربات الأمريكية على اليمن // من ملفات صور مركز صنعاء

Kingdom of the Netherlands

SANA'A
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

جميع الحقوق محفوظة © لـ مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، 2024

جدول المحتويات

قرير اليمن 1

الملخص التنفيذي 4

افتتاحية تقرير اليمن 6

التطورات السياسية والدبلوماسية 8

التطورات العسكرية والأمنية 13

التطورات الاقتصادية 19

المواجهة بين الحوثيين وإسرائيل 29

تراجع حقوق المرأة اليمنية خلال العام 2024 33

منهجيات الجماعات الدينية في اليمن لتجنيد المقاتلين 37

السيناريو السوري: لماذا تكراره غير محتمل في اليمن 42

الحسابات الإسرائيلية للرد على الحوثيين 44

اليمن: التحديات الرئيسية والآفاق المحتملة للسلام خلال 2025 47

الألغام الأرضية في اليمن: كابوس مستمر يعيشه المدنيين 50

نجاح الجهاديين في سوريا: هل يدفع تنظيم القاعدة إلى تغيير مساره؟ 52

الملخص التنفيذي

التطورات السياسية والدبلوماسية

سعى زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي إلى ملء الفراغ القيادي على رأس محور المقاومة الذي تقوده إيران، والذي ضعف بسبب الحرب الإسرائيلية المدمرة على غزة والهجمات التي شنتها تل أبيب على حزب الله اللبناني – بما في ذلك مقتل زعيمه المؤثر حسن نصر الله – والسقوط السريع لنظام الأسد في سوريا. مع محاولة إيران تجنب الصراع المباشر مع إسرائيل والغرب، برز الحوثيون كجماعة أكثر استعداداً وقدرة للاستمرار في القتال لصالح المحور، وكان من الملحوظ تحدث زعيم الحوثيين في خطاباته وكأنه يمثل وجهات نظر جميع أعضاء المحور، حيث أدان الحرب في غزة وانتقد السعودية لسعيها للتطبيع مع إسرائيل.

قام الحوثيون بإلغاء المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي (سكمشا) – ذراع سلطة الجماعة المسؤولة عن مراقبة عمليات الإغاثة – وحوّلوا مهامه إلى وزارة الخارجية التابعة لسلطتهم. عُرف عن المجلس تدخلاته في العمل الإنساني وتحويل المساعدات لخدمة أغراض أخرى، علماً بأن خطوة إلغائه جاءت في أعقاب اعتقال واحتجاز العشرات من العاملين في المجال الإنساني في شهر يونيو 2024، على ذمة تهم ملفقة بالجاسوسية والتخابر.

استمرت الانقسامات الداخلية في الحكومة، وكان أحد فصولها الخلاف المحتدم بين مدير مكتب رئيس الوزراء والأمين العام لمجلس الوزراء على خلفية تهم فساد. أقيل الرجلان في ديسمبر إلى جانب شخص ثالث، يُزعم أنه جاسوس معروف لصالح إيران. من جهة أخرى، تصاعدت التوترات بين مجلس القيادة الرئاسي ورئيس الوزراء أحمد عوض بن مبارك، مع انتشار تكهنات حول تعديلات وزارية واسعة مرتقبة.

اكتسبت الجهود الرامية إلى توحيد صف المعسكر المناهض للحوثيين بعض الزخم، حيث تم الاشهار عن تكتل وطني للأحزاب والمكونات السياسية (ضم 22 حزباً ومكوناً سياسياً مؤيداً للحكومة) بمبادرة من المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية (المرتبط بالحكومة الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية). تمت مقاطعة المشروع من قبل المجلس الانتقالي الجنوبي المطالب بالانفصال (رغم مشاركته في النقاشات التحضيرية له). من جانب آخر، عقد رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي عيدروس الزبيدي لقاءات خاصة مع الائتلاف الوطني الجنوبي، ومع وفد من حزب الإصلاح، الذي يعد مناوئاً له.

أدرجت وزارة الخزانة الأمريكية رجل الأعمال القبلي البارز حميد الأحمر، على قائمة العقوبات بتهمة تحويل الأموال إلى حركة حماس. هذا وقد يكون لهذه العقوبات تداعيات على المشهد السياسي، بالنظر إلى إرث آل الأحمر وشبكات المحسوبية الراسخة التي تحظى بها (حيث اضطلع عبد الله الأحمر والد حميد، وشيخ مشايخ اتحاد قبائل حاشد، بدور محوري في السياسة اليمنية في عهد الرئيس السابق علي عبدالله صالح). في سياق منفصل، فرضت الولايات المتحدة أيضاً عقوبات على اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى التابعة للحوثيين ورئيسها عبد القادر المرتضى، الذي اتهم بتعذيب السجناء.

التطورات العسكرية والأمنية

غيّر الحوثيون استراتيجيتهم في مواجهتهم مع إسرائيل، حيث حوّلوا بوصلة هجماتهم بعيداً عن سفن الشحن التجاري وركزوا عوضاً عن ذلك على أهداف داخل إسرائيل نفسها. زعمت قوات الحوثيين استهدافها المباشر للأراضي الإسرائيلية في 24 مرة على الأقل خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام 2024، مقابل سبع هجمات فقط تم تأكيد وقوعها على حركة الملاحة التجارية خلال الفترة ذاتها، فضلا عن تبنيهم هجمات على قوات البحرية الأمريكية. رغم اعتراض الدفاعات الجوية الإسرائيلية غالبية الطائرات المسيرة والصواريخ الحوثية، نجح القليل منها في اختراق المنظومة الدفاعية وتسببت بأضرار طفيفة. على ضوئه، ردت إسرائيل بشن غارات جوية على البنية التحتية للطاقة ومنشآت الموانئ في مناطق سيطرة الحوثيين، في حين واصلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة استهداف مستودعات تخزين الأسلحة والصواريخ الحوثية بشكل دوري.

على المستوى المحلي، أرسل كل من الحوثيين والقوات الموالية للحكومة تعزيزات عسكرية كبيرة إلى الحديدة تحسباً لاستئناف القتال العنيف. تفيد تقارير أن أعداد القوات تضاعفت في مديريتي حيس والتحيتا مع قيام الحوثيين بنقل قواتهم واستقدام أسلحة ثقيلة. كما كانت هناك تعزيزات عسكرية في الضالع ولحج، مع تحوّل المواجهات هناك إلى قتال شبه يومي. فضلا عن ذلك، اشتدت المعارك القتالية إلى الشمال والغرب من مدينة تعز خلال شهري أكتوبر ونوفمبر، حيث اشتبكت قوات المقاومة الوطنية التابعة لطارق صالح، والوحدات الموالية للإصلاح مع المقاتلين الحوثيين.

استمر التنافس العسكري والسياسي في محافظة حضرموت الشرقية الغنية بالنفط. ففي شهر أكتوبر، سيطرت قوات درع الوطن المدعومة من السعودية، والتابعة لرئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي على نقاط التفتيش على طول طريق العبر الاستراتيجي المؤدي إلى شبوة، مما جعلها أقرب إلى حقول ومنشآت النفط في حضرموت. كما كثفت قوات درع الوطن من تجنيد وتدريب المقاتلين السلفيين في حضرموت والمهرة والضالع. بحسب تقارير، أزعج هذا الأمر المجلس الانتقالي الجنوبي الذي سبق وأن دعا إلى نشر المزيد من القوات المدعومة من الإمارات في المحافظات الشرقية لليمن، وكذلك حزب الإصلاح الذي يمتلك وحدات عسكرية موالية له في سيئون. في ديسمبر، استبدل العليمي اثنين من كبار القادة العسكريين الموالين للإصلاح المتمركزين هناك؛ كما أعلن حلف قبائل حضرموت، بقيادة وكيل المحافظة عمرو بن حبريش، عن تشكيل ميليشيا جديدة تدعى "قوات حماية حضرموت"، حيث أصبح بن حبريش من أبرز الداعين إلى مزيد من الحكم الذاتي المحلي والتحكّم بموارد المحافظة.

في سياق منفصل، أفادت تقارير عن استدراج الجيش الروسي لمئات اليمنيين للقتال في أوكرانيا، بعد إغرائهم بوعود بالعمل بأجر جيد يُمهد للحصول على الجنسية الروسية. ذكرت تقارير أخرى قيام سفينة حربية روسية بإجلاء القيادي بالحرس الثوري الإيراني عبد الرضا شهلائي، أواخر أكتوبر، والذي قيل إنه كان يشغل أحد المناصب العليا في النظام العسكري للحوثيين. بعدها بأيام قليلة، ظهرت أنباء تفيد باتجاه سفينة روسية إلى ميناء الصليف في الحديدة الخاضع لسيطرة الحوثيين لتسليم شحنة قمح.

التطورات الاقتصادية

استمرت الأزمة المالية التي تعاني منها الحكومة في التفاقم، حيث أدى نقص الإيرادات إلى تأخر صرف رواتب العاملين في القطاع العام لشهر أكتوبر، لا سيما وان الكثير من الأسر اليمنية تعتمد على هذه المرتبات. وأدى الوضع الاقتصادي المتدهور إلى إضرابات واحتجاجات في عدد من المحافظات بسبب التضخم الهائل الذي قوّض القدرة الشرائية للعاملين في القطاع العام. في شهر ديسمبر، قدمت السعودية 200 مليون دولار أمريكي للحكومة اليمنية، وهي الدفعة الرابعة والأخيرة من حزمة المساعدات التي تم الإعلان عنها في أغسطس 2023 بقيمة 1.2 مليار دولار أمريكي. مع غياب المزيد من الدعم، يزداد الوضع المالي للحكومة سوءًا.

الريال الجديد المتداول في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، انخفضت قيمته إلى مستويات قياسية، حيث تم تداوله بأكثر من 2,000 ريال يمني للدولار الأمريكي الواحد. لم يتمكن البنك المركزي اليمني بعدن، من وقف الهبوط في ظل تراجع احتياطاته من العملات الأجنبية، ورغم إيداع السعودية 300 مليون دولار أمريكي في البنك المركزي أواخر ديسمبر، استمرت قيمة العملة في التراجع. في المقابل، ظلت قيمة الريال القديم، المتداول في مناطق سيطرة الحوثيون، مستقرًا نسبيًا عند 535 ريال يمني – 539 ريال يمني لكل دولار أمريكي.

كانت الحكومة قد أعلنت عن خطة إصلاح اقتصادي طموحة في شهر نوفمبر، للتعامل مع مأزقها المالي والمشاكل الهيكلية طويلة الأجل. زار وفد من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والبنك الدولي عدن، لاستكشاف سبل دعم الإصلاحات، بما في ذلك تأمين التمويل اللازم لإصلاح القطاعات الرئيسية، مثل قطاع الكهرباء. يُذكر أن عدن والمحافظات المجاورة عانت من انقطاع التيار الكهربائي لمدة تصل إلى 20 ساعة يوميًا، وتسببت الأزمة في تعطيل الخدمات الأساسية الأخرى. في غضون ذلك، استمرت الانقسامات في الحكومة وسوء الإدارة ونقص الموارد، في اعاقة المحاولات المبذولة في السابق لتنفيذ هذا النوع من الإصلاحات.

توقع تقرير الرصد المشترك الذي نشرته وكالات للأمم المتحدة والبنك الدولي، أن يحتاج 17.1 مليون يمني، أي نصف السكان تقريبًا، إلى مساعدات غذائية خلال العام 2025، ولا يزال انخفاض قيمة العملة والصراع وعدم الاستقرار الاقتصادي من العوامل الرئيسية المسببة لانعدام الأمن الغذائي، لا سيما في ظل اعتماد اليمن الكبير على الواردات الغذائية. أضاف التقرير أن أكثر من نصف السكان عانوا من عدم كفاية الاستهلاك الغذائي في شهر سبتمبر 2024. تظل التوقعات بشأن الوضع الإنساني قاتمة، حيث تعاني اليمن من نقص حاد في التمويلات المخصصة لخطط الاستجابة الإنسانية. هذا وتتضمن خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لعام 2025، نداءً بقيمة 2.5 مليار دولار أمريكي، لمساعدة 10.5 مليون شخص محتاج، إلا أن هناك مخاوف من عدم الحصول على كامل المبلغ، لا سيما وأن خطة الاستجابة للعام 2024، لم تؤمن سوى ما يزيد قليلاً عن نصف حجم التمويل المطلوب.

متظاهر يرفع الريال اليمني دعماً للبنك المركزي اليمني في عدن خلال مسيرة في مدينة تعز، 15 يوليو 2024// من ملفات صور مركز صنعاء بعدسة البراء منصور

افتتاحية تقرير اليمن

فرصة أخيرة للقضاء على الفساد

اعتاد اليمنيون على سياسة يديرها عتاولة الفساد في البلاد، لكن لا شيء يضاهي التسريبات التي نشرتها الصحافة مؤخراً، والتي تستدعي وضع هذه القضية تحت المجهر. أدت التوترات القائمة منذ فترة بين رئيس الحكومة ورئيس مجلس القيادة الرئاسي إلى سيل من التسريبات الإعلامية أماطت اللثام عن مستويات الفساد الذي ينخر مؤسسات الدولة أمام المراقبين والمواطنين.

نشرت منافذ إعلامية تفاصيل مأخوذة من تقارير رسمية مسربة، تكشف نماذج من أوجه الفساد في قطاع الاتصالات، و الإنفاق الباذخ على القنصلية اليمنية في جدة وعلى البعثات الدبلوماسية الأخرى، وتأسيس شركة النفط الحكومية، بترو مسيلة، لكيان تجاري بقيمة 2.8 مليار دولار أمريكي في منطقة حرة بِعُمان. كما يستشري الفساد في مناطق سيطرة جماعة الحوثيين، حيث تم فضح ممارسات فساد داخل سلطة الجماعة، بما في ذلك تسريبات من أحد المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي، مقيم في الولايات المتحدة، كشفت ممارسات الفساد في استخدام الأموال لدى البنك المركزي بصنعاء.

هذا مجرد غيض من فيض، في عام 2023، تناول تقرير حكومي انهيار منظومة الكهرباء (قطاع كلّف مبلغ 2.27 مليار دولار أمريكي خلال العام 2022 وحده)، ووصفها بـ "الثقب الأسود لابتلاع المال العام نتيجة لتفشي ظاهرة الفساد". الوظائف الحكومية أصبحت مناصب صورية، حيث أصبح توزيع المناصب وسيلة للمحاصصة بين القوى السياسية، بالإضافة إلى ذلك، تمكن بعض البيروقراطيين من الاستحواذ على نفوذ وصلاحيات مفرطة - فأحد المسؤولين المُحالين للتحقيق كان رئيسا للهيئة العامة للأراضي (بالإنابة)، إلى جانب منصبه الأساسي كَمدير لمكتب رئيس الوزراء، وهذا خير مثال على نوع من تكديس المناصب في يد شخص واحد، الأمر الذي يفتح المجال أمام المحسوبية والفساد المالي.

قوّض هذا الفساد المستشري من ثقة الشعب والمانحين في الحكومة، وكان لذلك تبعات وخيمة. السعودية شددت تمويلها خلال العامين الماضيين بسبب مخاوف من سوء إنفاق أموالها في عدن والمناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. خلال الشهرين الماضيين، بدأت الدول المانحة بالضغط من أجل اتخاذ إجراءات لمعالجة هذه المسألة بعد أن اشتكى رئيس الوزراء للدبلوماسيين من الفساد المالي داخل مجلس القيادة الرئاسي. نتيجة لذلك، يتعرض أعضاء مجلس القيادة الرئاسي الآن للضغوط لقضاء المزيد من الوقت في عدن، حيث يمكن للمواطنين متابعة أداء الحكومة عن قرب والتأكد من قيامها بمهامهما تجاههم.

تشهد المناطق التي تسيطر عليها الحكومة ظروفاً صعبة، بسبب عدد من العوامل المؤثرة كَالحصار الذي يفرضه الحوثيون على صادرات النفط، وتدهور الوضع الاقتصادي، إلّا أن الاختلال العميق في أداء مؤسسات الدولة وعجزها الواضح، أصبح يؤثر بشكل كبير على الحياة اليومية للمواطنين. مع تركيز المسؤولين على تحقيق مكاسب شخصية ومصالح سياسية أو حزبية ضيقة، تآكلت ثقة الناس في الحكومة، وأصبحت بعض المحافظات تدرس البدائل المتاحة في ظل تدهور الوضع في عدن حيث تضغط بعضها (كحضرموت) الآن بقوة من أجل مزيد من الاستقلالية والسيطرة المحلية على الموارد.

لعلّ أسوأ عواقب الفساد في الحكومة هي المكاسب الدعائية التي منحها هذا الفساد للحوثيين، فرغم القمع الذي يمارسونه ضد المعارضين، وسحق الكيانات المستقلة - بما في ذلك السلطة القضائية - وفرضهم جبايات هائلة على شعب يعاني من الفقر الشديد، إلا أن فساد الحكومة وانقسامها لا يقدم بديلاً مقنعاً. نتيجة لذلك فقد بدأ صبر المواطنين والمانحين ينفذ.

تُدرك جماعة الحوثيين هذا الواقع، وهو أحد العوامل الرئيسية التي مكنتها من الدخول في محادثات مباشرة مع الرياض دون أن يكون للحكومة رأي فيها. وللتعامل مع تداعيات فشلهم في الحكم، حاولت بعض الأطراف المناهضة للحوثيين توظيف عمليات الجماعة في البحر الأحمر لإقناع الأطراف الخارجية بدعم عملية عسكرية ضدها والعودة إلى الحرب. يبقى الخطر أن يفقد اللاعبون الدوليون اهتمامهم بدعم الحكومة اليمنية بسبب فسادها، ما قد يعزز سلطة صنعاء التي تظهر أكثر تماسكا، ويهدد الحكومة الهشة في عدن.

خلاصة القول، الحكومة في أمس الحاجة إلى تحسين موقفها ومعالجة الفساد الداخلي الذي يعتبر عامل ضعف أساسي إذا ما أرادت تجنب مثل هذه المآلات. كلّف مجلس القيادة الرئاسي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالتحقيق في قضايا الفساد التي تم الكشف عنها مؤخرا، لكن من الضروري أن تتسم هذه التحقيقات بالجدية والحياد والشفافية.

من الآن فصاعدًا، يجب أن تتم التعيينات السياسية والإدارية على أساس الكفاءة. على القيادات السياسية أن تضع جل تركيزها على إعلاء المصلحة الوطنية بدلاً من الانغماس في خلافاتهم السياسية. كما أن من الضروري السماح لمجلس النواب بممارسة كامل صلاحياته الرقابية والإشرافية، ويُمكن للأطراف الخارجية المساهمة لتحقيق ذلك عبر الضغط على المسؤولين في الحكومة.

مع تصنيف إدارة ترامب للحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية، حان الوقت للحكومة لتكثيف جهودها، وتنظيف صفوفها، وتقديم نفسها كسلطة ذات شرعية مكتسبة من الشعب. لا مبالغة في القول إن القضاء على الفساد هو أمر حاسم لضمان الاستقرار الإداري والإقليمي للدولة اليمنية في المستقبل. يجب أن تتعامل الحكومة مع هذا القرار ومعالجته بشكل عاجل، مع التأكيد على أن القضاء على الفساد هي خطوة مصيرية في ضمان الاستقرار الإداري للدولة اليمنية، حيث يعزز مصداقيتها ويجعلها جديرة بالحكم.

أنصار الحوثيين خلال مظاهرة في ميدان السبعين بمدينة صنعاء في 25 أكتوبر 2024، دعماً لحركة حماس في غزة وحزب الله في لبنان // من ملفات صور مركز صنعاء

التطورات السياسية والدبلوماسية

كايسي كومبس

مساعٍ حوثية لملء فراغ "حزب الله"، والضغط على الرياض، وتثبيت الوضع السياسي داخلياً

تحرّكت جماعة الحوثيين (أنصار الله) على عدة جبهات، استجابة للتطورات الإقليمية الدراماتيكية المرتبطة بحرب غزة وتنامي الضغوط الداخلية. تدخل زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي، سريعاً لملء الفراغ القيادي على رأس محور المقاومة بعد اغتيال حليفه ومرشده اللبناني حسن نصر الله، في 27 سبتمبر، والذي أضعف غيابه "حزب الله" بدرجة كبيرة في معركته مع إسرائيل. على مدار الأيام الثمانية التي أعقبت اغتيال حسن نصرالله، ألقى عبد الملك الحوثي ثلاثة خطابات مسجلة: نعى في أحدها زعيم حزب الله؛ بينما جاء خطابه الثاني إثر الهجوم الصاروخي على إسرائيل؛ والثالث بمناسبة ذكرى هجمات حماس في 7 أكتوبر. ذكر عبد الملك أن جماعة الحوثيين هي الأكثر استعدادًا وقدرة - من بين الجماعات المتحالفة مع إيران - على تحمّل الخسائر لصالح محور المقاومة، وكان من الملحوظ تحدث الزعيم الحوثي وكأنه يمثل وجهات نظر جميع أعضاء المحور، حيث تميزت كلمته بصراحة غير اعتيادية حول دعم إيران للحوثيين قائلاً في خطابه المُلقى بتاريخ 6 أكتوبر - والذي خصص جزءاً كبيراً منه للدفاع عن سياسات طهران في الإقليم: "الوقفة الإيرانية هي وقفةٌ إسلامية مع العرب قبل غيرهم، في مواجهة عدوهم، الذي هو العدو الإسرائيلي".

في المقابل، أظهر الحوثيون نبرة عدائية مجدداً تجاه السعودية،[1] حيث هاجم عبدالملك الحوثي (في خطابه بتاريخ 6 أكتوبر) الرياض لسعيها وراء مسار التطبيع مع إسرائيل، وهي انتقادات اعتبرها معلقون وصحفيون محسوبون على الجماعة بمثابة إشارة لتكثيف هجومهم الإعلامي. فقد نشر يحيى الشامي - مراسل أخبار الحرب في قناة المسيرة التابعة

[1] في أوائل يوليو العام الماضي، هدد عبد الملك الحوثي باستهداف البنية التحتية السعودية بزعم دعم الرياض جهود الحكومة اليمنية لعزل الحوثيين عن النظام المصرفي العالمي. سرعان ما تدخلت الرياض وضغطت على الحكومة للتراجع عن قراراتها.

للحوثيين - على موقع إكس قائلاً "الأخوة الأشقاء في دول الخليج مساء النار ... وبعد ... أنصح الساكنين بالقرب من حقول النفط وخزاناتها ومراكز التكرير والتصدير بالابتعاد مسافة آمنة"، مرفقاً تعليقه بصورة لمنشأة تخزين نفط في جدة وهي تحترق عقب هجوم حوثي عام 2022.

يُعزى الغضب الذي أظهره الحوثيون مؤخراً ضد الرياض إلى التأخير في تنفيذ خارطة الطريق التي كان قد اتفق عليها الطرفان مبدئيًا قبل اندلاع حرب غزة. يطمح الحوثيون تحديداً إلى الاستفادة من حزمة الإنقاذ المالي المنصوص عليها في الاتفاق - والتي تتوخى صرف رواتب الموظفين الحكوميين غير المدفوعة (بانتظام) منذ سنوات، بما في ذلك رواتب المقاتلين الحوثيين – بغرض تخفيف حدة الاستياء الشعبي المتنامي ضدهم في مناطق سيطرتهم. في اجتماع له مع مكتب المبعوث الأممي الخاص في 29 أكتوبر، قال وزير الخارجية بسلطة الحوثيين جمال عامر، إن السعودية تتراجع عن تنفيذ ما يسمى بخارطة الطريق بسبب ضغوط خارجية. بعدها ببضعة أيام، أعاد نصر الدين عامر - رئيس مجلس إدارة وكالة الأنباء اليمنية "سبأ" التي يديرها الحوثيون - نشر صورة على موقع إكس يظهر فيها إلى جانب معارض سعودي غير معروف يدعى نادر الشمري وهو يتحدث من صنعاء مشيداً بالحوثيين.

تواصلت النبرة المعادية للسعودية في مضمون الافتتاحية التي نشرتها وكالة الأنباء اليمنية "سبأ" - المحسوبة على الحوثيين - في 4 نوفمبر، حيث هاجمت السعودية لدورها الموالي للغرب في المنطقة، بالقول: "يحكم السعودية نظام ملكي عتيق بنته القوى الاستعمارية لحماية مصالحها وتأمين استغلال عائدات النفط وتحويل الأراضي السعودية إلى سوق لمنتجاتهم الصناعية". خلال الفترة ذاتها، ذكر صحفي يمني أن عشرات من السعوديين المعارضين والمطلوبين أمنياً للحكومة السعودية وصلوا إلى صنعاء وصعدة على مدار عدة أشهر بهدف تشكيل "مجلس عسكري". زعم المنشور أن من بين الوافدين أربع شخصيات مرتبطة بتنظيم القاعدة في اليمن، قدموا إلى صنعاء عبر محافظة البيضاء.

بالتوازي مع التغيّرات في نبرة رسائل الجماعة على المستوى الإقليمي، شهدت تعاملات الحوثيين مع منظمات الإغاثة الدولية تحوّلا جذرياً. في 9 أكتوبر، أعلنت سلطات الحوثيين إلغاء المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي (سكمشا) وتحويل مهامه إلى وزارة الخارجية التابعة لسلطة الجماعة. تأسس (سكمشا) في عام 2019، بهدف فرض الرقابة على عمليات الإغاثة ونشاط المنظمات المدنية في مناطق سيطرة الحوثيين، وأصبح ذراعاً تتدخل من خلاله الجماعة في العمل الإنساني. عُرف المجلس (أي السكمشا) بسمعته السيئة ولطالما بغضه العاملون في المجال الإنساني، لكن صورته تدهورت إلى أدنى مستوياتها في يونيو 2024، عندما تعرض أكثر من 60 من عمال الإغاثة وأعضاء المجتمع المدني للإخفاء القسري، على ذمة تهم ملفقة بالجاسوسية والتخابر.

على المستوى الإقليمي، شكّل السقوط المفاجئ لنظام الرئيس السوري بشار الأسد، أوائل ديسمبر ضربة أخرى لمحور المقاومة. رحبت قيادات الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، بمن فيهم رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي، بسقوط نظام الأسد، ووصف ذلك في منشور له على إكس بـ "لحظة تاريخية، أكد فيها الشعب السوري حقه في رفض الوصاية الأجنبية، وقد حان الوقت ليرفع النظام الإيراني يده عن اليمن".

هذا وأثار الانهيار غير المتوقع للنظام في سوريا تكهنات بأن يلقى الحوثيون المصير نفسه، لكن من المهم الأخذ في الاعتبار أنه برُغم وجود معارضة متزايدة داخل صفوف الجماعة ومن السكان في مناطق سيطرتها، تمتلك السلطات الحوثية قوة قتالية كبيرة مدفوعة إلى حد كبير بقناعة أيديولوجية. مع ذلك، تُهدد المعاناة الاقتصادية الواسعة النطاق في مناطق سيطرة الجماعة والخلافات الداخلية بين الأجهزة السياسية والأمنية والعناصر الأخرى في الهيكلية الحاكمة لها بحدوث شرخ وتصدعات في بُنيتها. يذكر أنه قد تم اعتقال عدد من الأشخاص المحتفلين بالأحداث في سوريا؛ وفي حين لا يزال من السابق لأوانه قياس تداعيات انهيار نظام الأسد، من المتوقع أن تزداد أهمية كلٍ من اليمن والعراق في المحور الذي تقوده إيران.

من الصعب فهم النبرة التصعيدية في خطاب الحوثيين وأفعالهم خلال الأشهر الأخيرة من العام 2024، دون الأخذ بعين الاعتبار التداعيات التي تلوح في الأفق بسبب السياسة المتشددة لإدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وإعادة تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية (وهو التصنيف الذي ألغته إدارة سلفه بايدن عام 2021). أظهر ترامب في فترة رئاسته الأولى نزعة مضادة للصراعات العسكرية المكلفة، وبالتالي لا يُستبعد أن تعطي إدارته الضوء الأخضر لإسرائيل لقيادة هجمات ضد الحوثيين بدعم لوجستي أمريكي، ولكن من المحتمل أيضًا أن يحاول كبح جماح الإسرائيليين وثنيهم عن القيام بتصعيد كبير.

الخلافات الداخلية للحكومة تكشف عن اختلالات هيكلية

تستمر الاختلالات الهيكلية في الهيمنة على أداء مجلس القيادة الرئاسي والحكومة، مما يقوض الجهود المبذولة لمعالجة أزمة نقص الوقود، وتوفير خدمات الكهرباء، ودفع الرواتب المستحقة، والحد من التضخم المستشري في المحافظات الجنوبية. اتضح ذلك من خلال التنافس الشخصي بين اثنين من البيروقراطيين - الأمين العام لمجلس الوزراء مطيع دماج، ومدير مكتب رئيس الوزراء أنيس باحارثة. في 27 أكتوبر، قدم دماج شكوى إلى رئيس الوزراء أحمد بن مبارك، عن اقتحام باحارثة لاجتماع داخلي في مبنى الأمانة العامة لمجلس الوزراء خصص للتحقيق في مخالفات مرتبطة باختفاء عدد من الشيكات من دائرة الشؤون المالية والإدارية. في 2 نوفمبر، انحاز بن مبارك إلى باحارثة، ووجّه الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالوقوف على تُهم الفساد التي طالت الأمانة العامة لمجلس الوزراء. هذا ويعارك بن مبارك لفرض سلطته منذ توليه منصبه في فبراير العام الماضي، وتحوم تكهنات حول رغبة مجلس القيادة الرئاسي باستبداله في إطار تعديلات وزارية واسعة قد تشمل ما يصل إلى 10 وزراء.

جدير بالذكر أن باحارثة - وهو سياسي مخضرم ونافذ مدعوم من حزب الإصلاح – يشغل عدداً من المناصب الحساسة بشكل متزامن، بما في ذلك في الهيئة العامة للاستثمار. في المقابل، ينتمي دماج إلى الحزب الاشتراكي اليمني، ويحظى بمكانة طيبة لدى الصحفيين والمثقفين، فضلاً عن دعم كبار المسؤولين له ممن رأوا فرصة سانحة لإزاحة باحارثة. بلغت التوترات ذروتها في 18 ديسمبر، عندما أصدر مجلس القيادة الرئاسي قراراً بإقالة كلا الرجلين إلى جانب شخصية ثالثة هي علي النعيمي[2] - مساعد باحارثة. أضاف القرار - الصادر عن مجلس القيادة، بناء على تقرير لجنة رأسها عضو مجلس القيادة الرئاسي وقائد ألوية العمالقة عبد الرحمن المحرمي "أبو زرعة" - أن التحقيقات في قضايا الفساد المرتبطة بالثلاثة ستكتمل خلال شهر من صدور القرار.

من جانب آخر، شهدت الفترة المشمولة بهذا التقرير نوع من الانفتاح السياسي بين بعض الأطراف، ففي 29 أكتوبر، التقى رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي عيدروس الزبيدي في أبو ظبي برجل الأعمال البارز أحمد العيسي، الذي يُعد أحد أغنى الشخصيات في اليمن و ينخرط بشكل وثيق في السياسة، حيث أسس الائتلاف الوطني الجنوبي في مايو 2018، كثقل سياسي موازن للمجلس الانتقالي الجنوبي. في 22 نوفمبر، التقى الزبيدي أيضا بوفد من حزب الإصلاح في عدن، تحت شعار توحيد الصفوف في مواجهة "المشروع الإمامي الحوثي" واستعادة الدولة. يأتي ظهور رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي مع العيسي ومع وفد من الإصلاح استكمالاً لتوجّهات ظهرت العام الماضي لتوحيد صفوف أطراف التحالف المناهض للحوثيين، حيث سبقتها محادثات للزبيدي مع عضو مجلس القيادة الرئاسي وقائد قوات المقاومة الوطنية طارق صالح، صيف العام الماضي.

في هذا السياق، أحيا المكتب السياسي لقوات المقاومة الوطنية بقيادة طارق صالح، وفرع حزب المؤتمر الشعبي العام في مدينة تعز (التي تسيطر عليها عمليا قوى موالية لحزب الإصلاح)، في 5 ديسمبر، الذكرى السابعة لأحداث الثاني من ديسمبر، عندما اشتبكت القوات الموالية للرئيس الأسبق علي عبد الله صالح، (وابن أخيه طارق) مع الحوثيين في ديسمبر 2017، بعد انهيار التحالف بين الجانبين. كانت هذه هي المرة الأولى التي يسمح فيها حزب الإصلاح في مدينة تعز بإحياء ذكرى تلك الأحداث، حيث شهدت الفعاليات مشاركة عدد من مسؤولي الإصلاح.

تجدر الإشارة إلى أن مسلحين مجهولين فتحوا النار على وفد من المكتب السياسي لقوات المقاومة الوطنية في محافظة مأرب (التي تسيطر عليها قوى موالية لحزب الإصلاح أيضاً) لإحياء ذكرى أحداث الثاني من ديسمبر. رُغم أنه سيكون من غير المناسب وصف أي من هذه التطورات بأنها اختراقات سياسية، إلا أن حقيقة التقاء الخصوم القدامى ببعضهم البعض علنًا هو مؤشر على تعزّز الرغبة في العمل معًا - ولو ضمن الحدّ الأدنى.

لم تكن هذه المبادرات الوحيدة التي تسعى إلى تعزيز التعاون بين بعض الأطراف اليمنية، فقد أثمرت جهود أمريكية لتوحيد صف الأطراف السياسية المناهضة للحوثيين عن إشهار تكتل وطني للأحزاب والمكونات السياسية في نوفمبر. ضمّ التكتل الجديد المناهض للحوثيين – تحت مبادرة المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية المرتبط بالحكومة الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - أكثر من 20 حزباً ومكوناً سياسياً مؤيداً للحكومة المعترف بها دولياً، بقيادة رئيس الوزراء اليمني الأسبق أحمد بن دغر. رفض المجلس الانتقالي الجنوبي الانضمام للتكتل (رغم مشاركته في النقاشات التحضيرية له)، معتبراً ذلك إضعافاً لمكانته المهيمنة في الجنوب وتهديداً لقدرته على الوفاء بوعده بإقامة دولة جنوبية مستقلة. كما انسحبت مكونات أخرى تسعى إلى تحقيق قدر أكبر من الاستقلال الذاتي عن الحكومة، مثل مؤتمر حضرموت الجامع، الانضمام إلى التكتل، معتبرة أنه تم ترتيبه على عُجالة بحيث لم يكتسب تأييدا حقيقيا من مختلف الفصائل السياسية.

[2] أثارت إقالة الحكومة لعلي النعيمي انتباه الرأي العام للمرة الأولى لمساعد مدير مكتب رئيس الوزراء، ووفقًا لمصادر استخباراتية إقليمية، فإن النعيمي جاسوس معروف لصالح إيران، وقد تم إبقاؤه في منصبه ومراقبته سرًا على مدى العامين الماضيين. ينحدر النعيمي في الأصل من مديرية نهم في صنعاء، وله قريب واحد على الأقل عمل مع جماعة الحوثيين. لم يتضح سبب اتخاذ قرار إقالة النعيمي في هذا التوقيت؛ إذ يُعتقد أن قوات المجلس الانتقالي الجنوبي في عدن احتجزته لفترة وجيزة، لكن سُمح له لاحقًا بالمغادرة إلى القاهرة حيث تقيم أسرته.

التطورات الأخرى

3 أكتوبر: أدرجت وزارة الخزانة الأمريكية رجل الأعمال القبلي البارز المنتمي للإصلاح حميد الأحمر على قائمة العقوبات، بتهمة دعم وتمويل الأنشطة العسكرية والإدارية لحركة حماس في غزة، عبر شبكة واسعة من الشركات والمنظمات الخيرية التي يمتلكها داخل اليمن وفي الخارج. هذا وقد يكون لهذه العقوبات تداعيات على المشهد السياسي، بالنظر إلى إرث آل الأحمر وشبكات المحسوبية الراسخة التي تحظى بها (حيث اضطلع عبد الله الأحمر والد حميد، وشيخ مشايخ اتحاد قبائل حاشد، بدور محوري في السياسة اليمنية في عهد الرئيس السابق علي عبدالله صالح).

14 أكتوبر: احتشد الآلاف من المواطنين في مدينة سيئون بحضرموت، للاحتفال بالذكرى الـ61 لثورة 14 أكتوبر ضد الاستعمار البريطاني في عدن. ذكرت وسائل إعلام محلية أن فروع المجلس الانتقالي الجنوبي في مختلف محافظات الجنوب شجعت أتباعها على التوجّه إلى سيئون لحضور الاحتفالات في محاولة لتعزيز موقف المجلس الانتقالي ضد حزب الإصلاح الذي يتمتع بنفوذ في المدينة.

15 أكتوبر: عاد حيدر أبو بكر العطاس - رئيس مجلس الشعب الأعلى في اليمن الجنوبي السابق ورئيس الوزراء بعد الوحدة عام 1990، ورئيس وزراء دولة الجنوب الانفصالية المُعلن عنها بشكل أحادي الجانب عام 1994 - إلى عدن للمرة الأولى منذ 30 عاماً. رافق العطاس رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي فيما بدا وكأنه رسالة أخرى من السعودية إلى المجلس الانتقالي مفادها أنه لن يتمكن من فرض أجندته على الجنوب.

15 أكتوبر: عقد وفد روسي برئاسة مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وزارة الخارجية الروسية، ألكسندر كينشاك، اجتماعات منفصلة مع رئيس الوزراء اليمني أحمد بن مبارك، ومحافظ عدن أحمد لملس، ورئيس الجمعية الوطنية للمجلس الانتقالي الجنوبي علي عبد الله الكثيري، لبحث موضوع إعادة فتح القنصلية الروسية في عدن. كان من اللافت أن تأتي هذه الخطوة – التي وعد جميع المسؤولين اليمنيين المشار إليهم بدعمها - وسط تقارير تفيد بأن روسيا ربما تنظر في إبرام صفقة أسلحة مع جماعة الحوثيين.

11 نوفمبر: قررت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في عدن، وقف أنشطة نقابة الصحفيين اليمنيين في العاصمة المؤقتة حتى تستكمل الإجراءات القانونية، في إطار مبادرة واسعة من الوزارة لإجبار النقابات على الانتقال إلى عدن. وانتقدت نقابة الصحفيين اليمنيين هذه الخطوة باعتبارها جزءًا مما وصفته بـ "إجراءات تعسفية وغير قانونية" لاستهداف العمل النقابي. وقد أوعز رئيس الوزراء أحمد بن مبارك إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بإلغاء قرار تعليق عمل نقابة الصحفيين اليمنيين، قائلاً إن على الحكومة مراعاة "الرمزية التاريخية" للكيان النقابي.

19 نوفمبر: التقى نائب وزير الخارجية الروسي والمبعوث الخاص لرئيس روسيا إلى اليمن ميخائيل بوغدانوف، مع أحمد علي عبد الله صالح، نجل الرئيس اليمني الأسبق، وأفادت أنباء أن الجانبين ناقشا عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة والجهود الرامية الى التعامل مع الوضع الإنساني والأمني. يذكر أن الأمم المتحدة رفعت اسم صالح، المقيم في الإمارات، من قائمة العقوبات أواخر يوليو العام الماضي، وسافر بعدها إلى القاهرة في ديسمبر للقاء القيادات اليمنية التابعة لحزب المؤتمر الشعبي العام المقيمة في المنفى.

19 نوفمبر: عقدت اللجنة الثلاثية السعودية الايرانية الصينية المشتركة، اجتماعها الثاني في الرياض لمتابعة اتفاق بكين، الذي تم إبرامه بوساطة صينية عام 2023، وعادت بموجبه العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران بعد سبع سنوات من قطعها.

25 نوفمبر: عُيّن علي حسين بدر الدين الحوثي، نجل مؤسس جماعة الحوثيين، رئيساً لنادي شعب صنعاء لكرة القدم، في خطوة تهدف على الأرجح إلى استخدام الرياضة لخلق قاعدة دعم بين الشباب اليمني للجيل الأصغر سناً من أسرة الحوثي.

26 نوفمبر: أعلنت الحكومة السويدية عزمها إنهاء المساعدات التنموية لليمن بسبب ما وصفته بـ"السلوكيات الهدامة" لجماعة الحوثيين - في إشارة إلى استمرار الهجمات على السفن التجارية في البحر الأحمر، والاحتجاز الجماعي لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات المحلية المرتبطة بها – على أن يتم وقف المساعدات التنموية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين في بداية عام 2025، ووقفها تدريجياً في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في البلاد بحلول يونيو القادم.

30 نوفمبر: أحيت عشرات المدن في جنوب اليمن ذكرى جلاء آخر جندي بريطاني من عدن عام 1967 وقيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. وطالب المتظاهرون الذين احتشدوا بالمناسبة في حضرموت والمهرة بطرد من وصفوهم بـ "المحتلين" السعوديين والإماراتيين.

2 ديسمبر: أدرجت كندا جماعة الحوثيين في قائمتها للكيانات الإرهابية، مما يحظر قانوناً على المواطنين الكنديين أو الأحزاب الكندية التعامل مع الجماعة أو إمدادها بالموارد بأي شكل من الأشكال.

9 ديسمبر: أدرجت وزارة الخزانة الأمريكية اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى التابعة لسلطة الحوثيين ورئيسها عبد القادر المرتضى، على قائمة العقوبات بسبب انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن. أشار التصنيف إلى تورّط المرتضى - الذي يمثل الحوثيين في مفاوضات إطلاق سراح المعتقلين بوساطة الأمم المتحدة - بشكل مباشر في تعذيب السجناء. يُذكر أن الصحفي اليمني توفيق المنصوري - المطلق سراحه من أحد سجون الحوثيين – قد اتهم المرتضى عام 2023، بكسر جمجمته أثناء التحقيق معه.

12 ديسمبر: أعلن المجلس الوطني لأبناء سقطرى - الذي يميل إلى المجلس الانتقالي الجنوبي- الحُكم الذاتي في جزيرة سقطرى، ودعا السعودية والإمارات لدعم قراره، مضيفاً أنه سيجري محادثات مع مجلس القيادة الرئاسي في هذا الشأن. كانت الإمارات قد نشرت قوات عسكرية في الأرخبيل خلال فترة الحرب، مما يجعلها السلطة القائمة بحكم الأمر الواقع هناك، رُغم أنه من المعروف أن السعودية تحتفظ أيضًا بتواجد محدود في الأرخبيل.

كيسي كومبس باحث في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. يعمل كومبس أيضًا كصحفي مستقل حيث يقدم تقارير معمّقة عن اليمن، مقر إقامته بين عامي 2012 و 2015.

قبل انتقاله إلى اليمن، كان يغطي عمل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الانتفاضات السياسية العربية من مقر الأمم المتحدة في نيويورك. كومبس حاصل على بكالوريوس في اللغة الإنجليزية والأنثروبولوجيا وماجستير في العلاقات الدولية.

صورة ملتقطة لزجاج مكسور في مطار صنعاء الدولي بتاريخ 27 ديسمبر 2024، عقب استهدافه بغارات جوية إسرائيلية // من ملفات صور مركز صنعاء

التطورات العسكرية والأمنية

ويليام كلوف

تحوّل الاستراتيجية الهجومية للحوثيين: القواعد العسكرية عوضاً عن السفن

يمكن القول بأن الأشهر الأخيرة من عام 2024 - التي شهدت اغتيال زعيم حزب الله اللبناني حسن نصر الله، أواخر سبتمبر، وانتهت بالإعلان عن وقف إطلاق النار بغزة في يناير 2025 – كانت فترة إعادة تعريف القيادة العسكرية الحوثية لدورها، حيث غيرت الجماعة مجدداً استراتيجيتها في استهداف إسرائيل والولايات المتحدة ومصالحهما الاستراتيجية في البحر الأحمر. في حين استمرت هجمات الحوثيين بالصواريخ والطائرات المسيرة على مدار الربع الأخير من العام 2024، تحولت البوصلة بعيدًا عن سفن الشحن التجاري، لتركز بدلًا من ذلك على القواعد العسكرية والبنية التحتية داخل إسرائيل نفسها.

قرار استهداف إسرائيل لم يكن وليد اللحظة - فقد تصدر الحوثيون عناوين الأخبار في يوليو 2024، بعد ارتطام وتحطم طائرة مسيرة بشقة سكنية بالقرب من السفارة الأمريكية في تل أبيب. منذ ذلك الحين، أطلقت الجماعة عددا من الصواريخ، بالتنسيق تحديداً مع الميليشيات العراقية المدعومة من إيران، مستهدفةً جنوب إسرائيل دون نجاح نسبي يذكر. تشير الزيادة في مثل هذه النوعية من الضربات ضد إسرائيل خلال الربع الأخير من العام 2024، إلى أن النمط الهجومي هذا أصبح المفضل لدى الجماعة، وإلى تحوّل استراتيجيتها التي كانت تعطي الأولوية لاستهداف سفن الشحن التجاري.

زعمت قوات الحوثيين استهدافها المباشر للأراضي الإسرائيلية في 24 مرة على الأقل خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام 2024، مقابل سبع هجمات فقط تم تأكيد وقوعها على حركة الملاحة التجارية خلال الفترة ذاتها. وقع ما يقرب من ثلثي هذه الهجمات في شهر ديسمبر وحده، حيث حاولت الجماعة زيادة الضغط من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار.

شملت الأهداف مجموعة متنوعة من المباني في منطقة تل أبيب-يافا الحضرية، بالإضافة إلى مدينة إيلات الساحلية الجنوبية ومدينة عسقلان. بخلاف هجمات الطائرات المسيرة، استهدفت عشرات الصواريخ من طراز فلسطين 2 وصواريخ ذو الفقار قواعد عسكرية إسرائيلية وبنى تحتية للطاقة، بالإضافة إلى مطار بن غوريون الدولي ومقر وزارة الدفاع الإسرائيلية بتل أبيب.

صدّت أنظمة الدفاع الجوي الإسرائيلية غالبية هذه الهجمات - وهو مؤشر على أن ترسانة الحوثيين لا تزال تتمتع بقدرة محدودة على إلحاق أضرار كبيرة بالأهداف الاسرائيلية، رغم أنها "صدمت" الخبراء بسرعة تطورها في الأشهر الأخيرة. هذا يعزى غالباً إلى طبيعة الهجمات الحوثية حيث لم يُطلق في كثير من الأحيان أكثر من ثلاثة أو أربعة صواريخ على هدف معين، مما يجعلها قابلة للكشف بسهولة من قبل منظومة دفاع جوي مصممة لإسقاط مئات المقذوفات في آن واحد.

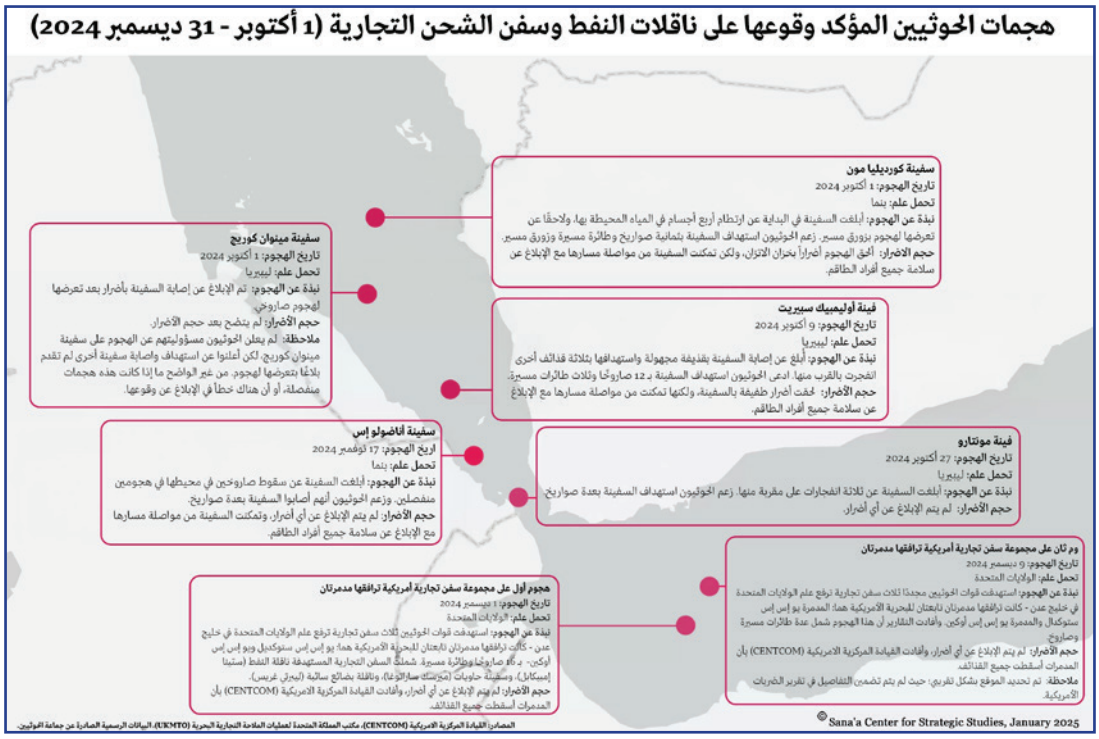

هذا لا يعني أن التهديد الحوثي ضد الأراضي الإسرائيلية غير جدي؛ فقد اشتكى المسؤولون العسكريون الإسرائيليون مرارًا من صعوبة ردع مثل هذه الهجمات، الأمر الذي أبقى أنظمة الإنذار في حالة تأهب قصوى. تجاوزت بعض المقذوفات الحوثية الدفاعات الإسرائيلية في الأشهر الأخيرة، مما ألحق أضرارًا بمناطق سكنية وتسبب في وقوع إصابات طفيفة. مثلاً، سقطت مقذوفات على مسكن خاص في 9 ديسمبر، وعلى مبنى لإحدى المدارس في 19 ديسمبر، بينما ألحق جسم طائر (تم إسقاطه) أضرارًا بأحد المنازل في 16 ديسمبر، وتعرض 14 شخصًا على الأقل للإصابة بعد هجوم صاروخي يُزعم أنه استهدف موقعًا عسكريًا في 21 ديسمبر. في حين عزا الحوثيون هذه "النجاحات" إلى أنظمة التشويش وتقنيات المراوغة التي استخدمتها الجماعة، إلا أن القوات الإسرائيلية غالباً ما عزتها إلى خطأ بشري.

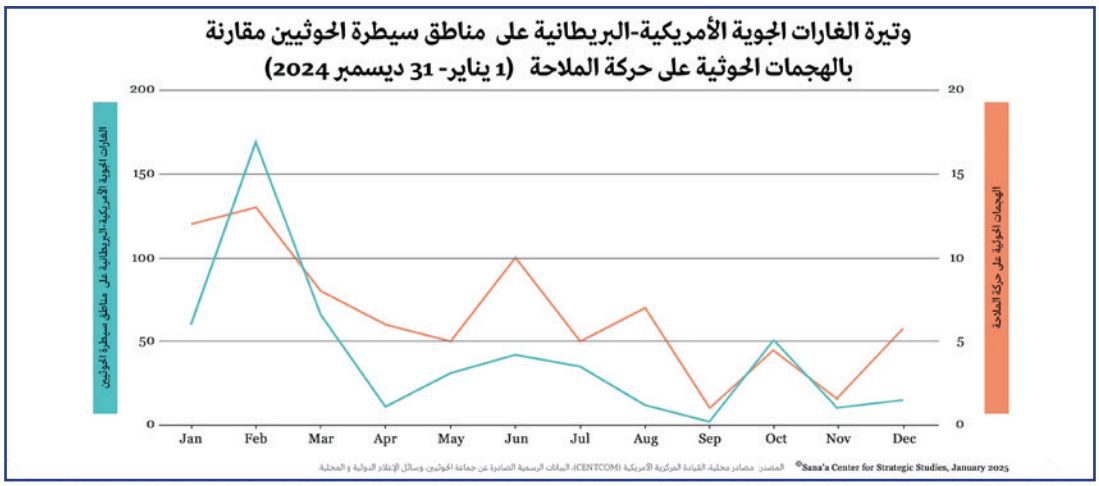

نتيجة تحوّل التركيز إلى استهداف الأراضي الإسرائيلية، شهدت الممرات البحرية المحاذية لليمن أطول فترة هدوء منذ أن بدأ الحوثيون باستهداف السفن في نوفمبر 2023، وبالنسبة للهجمات السبع المؤكدة على سفن الشحن التجاري، فقد وقعت جميعها تقريبًا في الأسابيع التي أعقبت مقتل حسن نصر الله؛ حيث تم التحقق من هجوم واحد فقط في نوفمبر، ومن هجومين في شهر ديسمبر (كلاهما استهدفا سفنا ترفع العلم الأمريكي وترافقها سفن حربية أمريكية).

في نفس السياق، استهدف الحوثيون بشكل متزايد سفنا تابعة للجيش الأمريكي، حيث زعموا استهداف حاملة الطائرات "يو إس إس أبراهام لينكولن" وحاملة الطائرات "هاري ترومان" - وهي مزاعم نفتها وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) بشكل قاطع. ادعى المتحدث العسكري باسم الحوثيين يحيى سريع، مسؤولية الجماعة عن إسقاط مقاتلة من طراز (إف/أ – 18) تحمل اثنين من طياري البحرية الأمريكية فوق البحر الأحمر في 22 ديسمبر، بعد أن أفاد البنتاغون أنها سقطت بنيران صديقة. نجا الطياران بعد قفزهما بالمظلة، وأصيب أحدهما بجروح طفيفة.

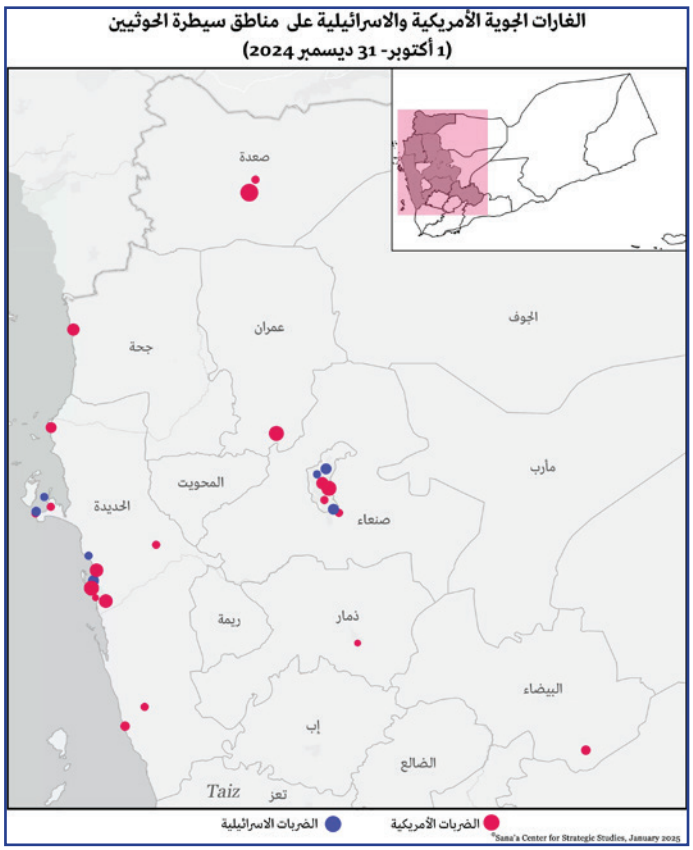

ظلت ردود الفعل الأمريكية والإسرائيلية على هجمات الحوثيين ثابتة نسبياً، على الرغم من أن الضربات الانتقامية الإسرائيلية واكبت الزيادة في هجمات الحوثيين. كما حدث في الأشهر السابقة، استهدفت الضربات الإسرائيلية محطات الطاقة والبنية التحتية والموانئ، مما أثار انتقادات حادة نظراً لقرب هذه الأهداف من المناطق المأهولة بالمدنيين. من جانبها، واصلت القوات الأمريكية استهداف مستودعات تخزين الأسلحة التابعة للحوثيين، والتي يُزعم أنها تُستخدم لاستهداف السفن العسكرية والتجارية الأمريكية.

تجدر الإشارة إلى أن القيادة المركزية الأمريكية ابتعدت عن تقاريرها المفصلة عادةً بشأن الأهداف التي تم تدميرها، واختارت عوضاً عن ذلك الإبلاغ عن آخر المستجدات والضربات الرئيسية فقط (وهو توجّه سيستمر على الأرجح تحت إدارة ترامب). شملت الضربات والعمليات المعتادة استخدام قاذفات الشبح من طراز ب-2 لاستهداف مرافق تحت الأرض للمرة الأولى في اليمن بتاريخ 16 أكتوبر، وإطلاق صواريخ توماهوك من مدمرات أمريكية في 31 ديسمبر.

مكونات حضرمية تُجند عناصر جديدة وتعيد هيكلة الوحدات

أفادت مصادر أمنية متعددة أن قوات درع الوطن المدربة من قبل السعودية - والتي تشكلت عام 2023، وتخضع

مباشرة لإمرة رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي - تلقت تمويلًا كبيرًا من الرياض لاستقطاب مجندين سلفيين في الأشهر الأخيرة من العام 2024. تحقيقاً لهذه الغاية، حسب الأنباء فإن قوات درع الوطن أنشأت قواعد رئيسية للتدريب العسكري والتلقين السلفي في حضرموت والضالع. تشير تقارير إلى أن المسؤولين السعوديين قد دفعوا مجلس القيادة الرئاسي إلى تجنيد السلفيين في المهرة كجزء من وحدة خاصة تدعى "درع المهرة" تابعة لقوات درع الوطن، كما أن القوات السعودية المتمركزة في مطار الغيضة تشرف على هذا التجنيد، وقد تلقت بالفعل تمويلاً لإنشاء مركز تدريب حسب أنباء أخرى.

خلافًا للتشكيلات العسكرية الأخرى في اليمن، تتقاضى العناصر التابعة لقوات درع الوطن رواتبها مباشرةً ونقدًا، ودون تأخير، بعكس الوحدات الأخرى التابعة للحكومة. هذا وتُستكمل الأموال المخصصة من السعودية بالإيرادات التي تحصل عليها القوات من معبر الوديعة الحدودي مع السعودية، بعد أن استلمته في أغسطس العام الماضي. تجدر الإشارة إلى أن الوعود بصرف المرتبات بشكل منتظم في ظل الظروف الاقتصادية المتدهورة، إلى جانب الاعتماد على البُعد الأيديولوجي لاستقطاب المجندين، ساهم في النمو السريع لقوات درع الوطن خلال العامين الماضيين، مما سمح لها بمنافسة تشكيلات قوية مثل قوات الحزام الأمني وألوية العمالقة - وهما قوتان ممولتان من الإمارات - حيث نجحت قوات درع الوطن في استقطاب وتجنيد مقاتلين سلفيين من كليهما.

أدى تمدّد قوات درع الوطن في أكتوبر الماضي، بسيطرتها على نقاط عسكرية وأبراج مراقبة على طول طريق العبر الذي يربط حضرموت بشبوة، إلى إثارة المخاوف والشائعات بشأن تطلع تلك القوات إلى السيطرة على الحقول النفطية التابعة لشركة بترومسيلة أو ميناء الضبة النفطي في حضرموت. أثار هذا ردود فعل من بعض الأطراف، حيث لم يقتصر الأمر على المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي دعا إلى انتشار أوسع لقوات النخبة الحضرمية المدعومة من الإمارات في المحافظة، بل امتد إلى قيادة المنطقة العسكرية الأولى بسيئون، الموالية للإصلاح، والتي كانت تسيطر سابقاً على طريق العبر.

تعكس هذه التوترات الطبيعة الحساسة للسياسة العسكرية في حضرموت، والتي ظهرت جلياً في ديسمبر بعد تعيين العليمي لقادة عسكريين جدد لقيادة المنطقة العسكرية الأولى، حيث حلّ صالح الجعيملاني محل صالح طيمس كقائد للمنطقة، وحل علي يحيى الأدبعي خلفاً ليحيى أبو عوجاء - القائد الفعلي للمنطقة - كقائد للواء 135 مشاة المتمركز في سيئون، والذي يعتبر من أهم وأقوى الألوية في الجيش اليمني.

في غضون ذلك، أعلن حلف قبائل حضرموت عن تشكيل ميليشيا جديدة في ديسمبر، تحت اسم "قوات حماية حضرموت"، والتي ستعمل خارج هيكل القيادة العسكرية للدولة – حسب الأنباء، علماً أنه منذ الصيف الماضي، تحدى حلف قبائل حضرموت، بقيادة وكيل محافظ حضرموت عمرو بن حبريش، سلطة المحافظ مبخوت بن ماضي. ستكشف الأيام ما إذا كانت قوات حماية حضرموت ستضطلع بأي مسؤولية حقيقية في المحافظة أم أنها ستُذعن، كالعديد من المكونات الحضرمية قبلها، إلى توافقات السياسة الحزبية. بغض النظر عن ذلك، فإن وعد مجلس القيادة الرئاسي بتجنيد الآلاف من أبناء حضرموت في صفوف القوات المسلحة الحكومية والوحدات الأمنية، لا يبشر بحسم المنافسة داخل المحافظة الشرقية في أي وقت قريب.

استمرار النشاط على عدة جبهات

أدى الغموض بشأن الدور المتغير للحوثيين في محور المقاومة إلى موجة من التحشيدات العسكرية وإعادة انتشار

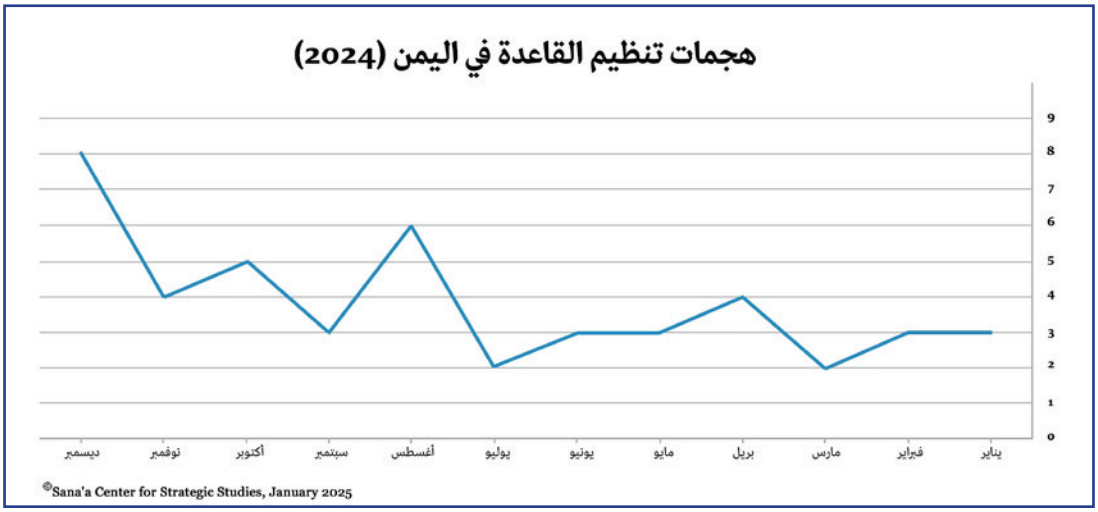

للقوات في أواخر أكتوبر، حيث توافدت أعداد هائلة من المقاتلين إلى الحديدة، وأفاد مصدر أمني تابع للحوثيين في الجوف بأن الجماعة انسحبت من نحو 70 في المئة من المواقع الأمنية والعسكرية في أنحاء المحافظة تحسباً لتجدد الأعمال القتالية في الحديدة. شملت عمليات إعادة انتشار القوات في الجوف مناطق ذات أهمية استراتيجية ومناطق حدودية مع المحافظات المجاورة، فضلاً عن عمليات إعادة انتشار في البيضاء وإب. وفقًا لمصادر محلية، فقد حشد الحوثيون والقوات الموالية للحكومة "أعدادًا غير مسبوقة" من القوات إلى جبهات القتال الرئيسية في مديرية التحيتا الساحلية والمناطق المحيطة بمديرية حيس إلى الشرق منها. تضاعفت أعداد القوات تقريباً في هذه المناطق، وأفادت تقارير أن قوات الحوثيين استقدمت بطاريات صواريخ ومدفعية ثقيلة وصواريخ موجهة.

كانت الجبهات في المناطق الواقعة شمال وغرب مدينة تعز نشطة في الربع الأخير من العام 2024، حيث صدّت قوات المقاومة الوطنية التابعة لطارق صالح ومحور تعز العسكري الموالي لحزب الإصلاح توغلات الحوثيين، وشهدت جبهة الكدحة ومحور البرح التابع لها غرب مدينة تعز في مديرية المعافر تحديداً، تصاعدًا مطردًا في القتال، وأفادت قوات صالح بسقوط عشرات من عناصر الحوثيين هناك في سبع معارك على الأقل بين شهري أكتوبر ونوفمبر. أواخر ديسمبر، شوهدت شاحنة مجهولة الهوية تحمل مركبتين مجهزتين بصواريخ في منطقة البرح، مما أثار مخاوف من حشد الحوثيين قواتهم لاستهداف جبهات في المديريات المجاورة.

في غضون ذلك، استمر تحشيد القوات في الضالع ولحج، مع تحوّل المواجهات هناك إلى قتال شبه يومي. في منتصف ديسمبر، وصلت تعزيزات عسكرية كبيرة للحوثيين تضم جنودا وعتاد إلى جبهات باب غلق ومريس والفاخر، حيث تم تكليف أحمد المراني، وهو قائد عسكري من محافظة صعدة، لقيادة جهود التحشيد والتعبئة.

تزايد هجمات تنظيم القاعدة

استمر تهديد عناصر تنظيم القاعدة في وادي عميران بمحافظة أبين، ومديرية الصعيد بمحافظة شبوة خلال النصف الثاني من العام 2024، حيث زرع التنظيم ألغاماً أرضية وشن هجمات ضد العناصر التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي والتشكيلات المدعومة من الإمارات. أثار تصاعد عمليات التنظيم منذ أواخر أكتوبر تساؤلات قديمة حول محاولته إعادة التموضع في اليمن في ظل تغير الديناميكيات الإقليمية.

التطورات الأخرى

22 أكتوبر: نفذت قوات الحوثيين أربع مناورات عسكرية تحت مسمى "لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ" في المناطق الساحلية بالحديدة، حيث شملت محاكاة لعمليات قتالية في بيئات مختلفة كالساحل والصحراء والجبال والمدن. كما تم تنفيذ مناورات بحرية كبرى في 23 نوفمبر، في ابن عباس قبالة ساحل مديريتي المنيرة واللحية.

24 أكتوبر: أجرت إيران السعودية مناورات بحرية مشتركة في خليج عُمان، في خطوة كبيرة للطرفين المتنافسين، مع تصاعد التوترات الإقليمية وتحول السلامة البحرية إلى مصدر قلق رئيسي. كانت وكالة رويترز قد ذكرت في وقت سابق أن إيران أجرت أيضًا مناورات مع روسيا وسلطنة عمان، مع مشاركة السعودية كمراقب.

30 أكتوبر: ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أن سفينة حربية روسية قامت بإجلاء القيادي في الحرس الثوري الإيراني عبد الرضا شهلائي، من ميناء الحديدة في شهر أبريل 2024. وقد أشار تقرير لفريق خبراء الأمم المتحدة صادر في أكتوبر، إلى شهلائي باعتباره "المساعد الجهادي" في المجلس الجهادي للحوثيين، وهو منصب يُعد فعليًا أحد أرفع المناصب في النظام العسكري الحوثي. تشير الأنباء إلى أن شهلائي - الذي يُزعم إدارته مؤامرة فاشلة لاغتيال السفير السعودي لدى الولايات المتحدة عام 2011 - وصل إلى اليمن في وقت لاحق من ذلك العام، لبناء وتعزيز القدرات العسكرية للحوثيين.[3]

3 نوفمبر: أفاد صحفي أوكراني أن ناقلة البضائع السائبة "ظفار" التي ترفع العلم الروسي، كانت تقوم برحلة ثانية إلى ميناء الصليف في الحديدة الخاضع لسيطرة الحوثيين لتسليم القمح من سيفاستوبول في شبه جزيرة القرم التي تحتلها روسيا، وأفادت التقارير بأن السفينة حصلت على موافقة من آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش (UNVIM) في جيبوتي، حيث كانت ترسو وقت صدور الخبر. يُذكر أنه قد تم إرسال شحنة مماثلة في يوليو، حسبما ورد في تحقيق مشترك أجراه موقع التحقيقات الصحافية الاستقصائية (بيلينغكات لويدز ليست)، مما أثار مخاوف بشأن احتمال نقل الأسلحة الروسية إلى اليمن.

24 نوفمبر: ذكرت صحيفة "فاينانشيال تايمز" أن روسيا جندت منذ يوليو 2024، مئات اليمنيين في حربها مع أوكرانيا، في مؤشر آخر إلى تنامي العلاقات مع جماعة الحوثيين خلال العام الماضي. ذكر التقرير أن الرجال، الذين سافروا عبر عُمان، تم استدراجهم إلى الجيش الروسي بعد إغرائهم بوعود بالعمل بأجر جيد يُمهد للحصول على الجنسية الروسية. هذا وورد اسم عبد الولي عبده حسن الجابري كأحد المجنِدين الرئيسيين في التقرير، وهو شخصية معروفة في أوساط حزب المؤتمر الشعبي العام وينحدر من تعز، وتم نبذه من حزب المؤتمر الشعبي العام، بسبب انحيازه الوثيق للحوثيين في السنوات الأخيرة.

وليام كلوف هو محرر في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. قبل انضمامه للمركز، أقام كلوف وعمل لعدة سنوات في العالم العربي، تحديداً في القطاع الإنساني ومجال الأبحاث، وهو حاصل على درجة البكالوريوس في العلاقات الدولية ودراسات الشرق الأوسط من جامعة تكساس في أوستن وأيضاً خريج برنامج زمالة مركز الدراسات العربية في الخارج (المعروف بـ كاسا – CASA) التابع للجامعة الأمريكية بالقاهرة.

[3] في حين لم تقدم صحيفة وول ستريت جورنال تواريخ محددة لعملية الإجلاء المزعومة، إلا أن مركز صنعاء سجل وصول الفرقاطة الروسية المارشال شابوشنيكوف إلى ميناء مصوع الإريتري في 28 مارس 2024، برفقة طراد "فاريغ" في مهمة مفاجئة لم يعلن فيها عن إريتريا كوجهة. هذا ومكثت الفرقاطة شابوشنيكوف في مصوع لأكثر من أسبوع.

توزيع مساعدات غذائية إنسانية في مخيم للنازحين في منطقة البيرين بمديرية المعافر في محافظة تعز ، بتاريخ 29 سبتمبر/أيلول 2023 // من ملفات صور مركز صنعاء بعدسة البراء منصور

التطورات الاقتصادية

الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء

تفاقم المشاكل المالية للحكومة

يشهد اليمن انكماشاً اقتصادياً حاداً في الوقت الذي يحاول فيه تجاوز التحديات المالية التي تعصف بالبلاد منذ فترة طويلة. تقرير البنك الدولي الصادر أواخر نوفمبر، حول مواطن الضعف المالية في البلدان منخفضة الدخل، سلط الضوء على الوضع المالي المتردي في اليمن باعتباره من بين الأسوأ في العالم، وأشار المرصد الاقتصادي لليمن الصادر عن البنك الدولي (ربيع 2024) إلى أن الأزمة الحالية ناجمة عن تراجع عائدات النفط والجمارك، التي كانت تمثل العمود الفقري للاقتصاد اليمني. كما أُجبرت الحكومة على تقليص النفقات المالية، مما يحد من توفير الخدمات الأساسية ويهدد التنمية والنمو الاقتصادي المستدام.

على الرغم من محاولات معالجة هذه التحديات من خلال إضفاء المركزية على الرقابة المالية، لا يزال الوضع المالي للحكومة غير مستقر. فقد تلقى العديد من الموظفين رواتبهم كمتأخرات، إلى جانب الدعم السعودي المحدود والمشوب بالتدخلات السياسية بشكل أضر باستقلالية الحكومة اليمنية. فضلا عن ذلك، ساهمت سيطرة جماعة الحوثيين على الأسواق الرئيسية (بفعل حجم الكتلة السكانية)، بما في ذلك واردات المواد الغذائية وسلع المعونة الإنسانية، وانخراطهم المتهور في النزاعات العسكرية الإقليمية، في عرقلة التعافي الاقتصادي.

لتأمين مزيد من الدعم لها، انخرطت الحكومة في جهود دبلوماسية مع العديد من الجهات الدولية الفاعلة، ففي مناقشات شهر أكتوبر، التي جرت خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن، بحث المسؤولون الحلول الممكنة لاحتواء الأزمة الاقتصادية والإنسانية المتصاعدة، وأكدت الاجتماعات على حتمية برامج الدعم الطارئة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي والحد من التضخم المستشري. مع ذلك، لم يحرز تقدم ملموس في هذه القضية كما يتضح خلال الانعقاد الأخير للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث أظهر المجتمع الدولي اهتمامًا محدودًا بمعالجة الأزمة الاقتصادية في اليمن.

أواخر نوفمبر، حذّر مجلس إدارة البنك المركزي اليمني بعدن، من احتمال تأثر السلم الاجتماعي وحدوث اضطرابات بسبب الوضع الاقتصادي المتردي، وحث مجلس القيادة الرئاسي على اتخاذ إجراءات فورية. لم تتمكن الحكومة من دفع رواتب موظفي القطاع العام لشهر أكتوبر، حيث اضطرت وزارة المالية - المسؤولة عن إدارة الشؤون المالية للحكومة - إلى تعليق صرف الرواتب بسبب نقص السيولة في خزينة البنك المركزي اليمني-عدن.

فشلت السياسات النقدية الانكماشية التي اتخذها البنك المركزي اليمني بعدن على مدى العامين الماضيين. علاوة على ذلك، فشلت سياسة السوق المفتوحة (للسوق الثانوية)، بما في ذلك إصدار أدوات الدين العام غير التضخمية لتعويض العجز المالي، بسبب تدهور ثقة الناس في مثل هذا النوع من الاستثمارات - سواء في أوساط البنوك اليمنية أو عامة الشعب.

لقد تفاقمت الأزمة الاقتصادية بشكل كبير على مدار العام 2024، مع تضاؤل احتياطيات النقد الأجنبي الذي ساهم في تعميق المشاكل القائمة أساساً مثل تعطل صادرات النفط (التي تعد أحد أهم مصادر الإيرادات للحكومة)، والمساعدات الخارجية غير المنتظمة وغير الكافية. أدى التضخم الحاد الناتج عن ذلك إلى تآكل القوة الشرائية للمواطنين، وعلى ضوئه، في نوفمبر، سافر رئيس الوزراء أحمد عوض بن مبارك إلى الرياض، في محاولة لتأمين دعم مالي طارئ من المملكة العربية السعودية.

تأججت الاحتجاجات في عدة مناطق بسبب تأخير دفع الرواتب، وفشل الحكومة في توفير الخدمات العامة الأساسية، وأصدرت النقابات المهنية دعوات للإضراب العام من أجل الضغط على الحكومة للوفاء بالتزاماتها المالية. هذا ويكافح العاملون في القطاع العام، وخاصة المعلمون، لتلبية احتياجاتهم الأساسية في ظل انخفاض القدرة الشرائية لأجورهم التي أصبحت تقل عن 50 دولارًا أمريكيًا شهريًا.

من جهة أخرى، اهتزت ثقة الشعب أكثر بسبب تُهم الفساد وتصدير العملة الصعبة بشكل غير قانوني، حيث ساهم الانكماش الاقتصادي المستمر وانعدام الشفافية في إدارة الموارد المالية بتعزيز التصوّر بأن كبار المسؤولين الحكوميين يعلون مصالحهم الخاصة على حساب احتياجات المواطنين ورفاهيتهم. كما أن الانقسامات الداخلية القائمة داخل مجلس القيادة الرئاسي تهدد التماسك الاجتماعي في المناطق الخاضعة للسيطرة الاسمية للحكومة، وتعيق العمل الجماعي لمعالجة الأزمة المستمرة.

مطلع ديسمبر، صرفت الحكومة رواتب شهر أكتوبر المتأخرة لأفراد الوحدات الأمنية والعسكرية والإدارية في المحافظات الخاضعة لسيطرتها، عقب اندلاع احتجاجات واسعة وإضرابات عامة في عدة محافظات بسبب انتشار شائعات عن اعتزام الحكومة صرف نصف معدل الرواتب فقط. في محاولة للحد من السخط الشعبي المتزايد، أكدت وزارة المالية التزامها بصرف الرواتب كاملة، لكن التأخير دفع الكثيرين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة إلى حافة الفقر والمجاعة.

الريال يهبط إلى مستويات قياسية

واصل الريال اليمني الجديد انخفاضه الحاد في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة أواخر العام 2024، مما أدى إلى تفاقم الوضع الاقتصادي والإنساني غير المستقر أساساً في اليمن. فَبعد فترة من الاستقرار النسبي الذي أعقب ضخ الدعم المالي السعودي بقيمة 300 مليون دولار أمريكي في يونيو الماضي، هبط الريال الجديد إلى مستوى قياسي حيث تم تداوله بأكثر من 2000 ريال يمني لكل دولار أمريكي واحد بحلول منتصف أكتوبر الماضي. لم تفلح محاولات البنك المركزي اليمني في عدن لتحقيق استقرار العملة وأثبتت عدم نجاعتها، مع انخفاض معدلات الاكتتاب في مزادات العملات الأجنبية (التي يقيمها البنك المركزي بعدن) والتباين الكبير بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق.[4] بالمقابل، ظل الريال القديم، الذي يتم تداوله في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، مستقرًا نسبيًا، حيث تراوح سعره بين 535 و539 ريالًا يمنيًا لكل دولار أمريكي واحد.

ساهمت عدة عوامل في التدهور الملحوظ للريال: فنقص الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي اليمني بعدن، بسبب تعليق صادرات النفط والغاز والدعم السعودي غير الكافي، أضعف إلى حد كبير القدرة على تحقيق استقرار العملة. كما أن تقويض موقف البنك المركزي ونفوذه على النظام المالي، سمح لمنافذ الصرافة غير المرخصة بالمضاربة بالعملة والاستفادة من تقلبات سعر صرف الريال، مما أضعف سوق العملة.

[4] وقد ظهر ذلك خلال المزاد الثاني عشر لهذا العام، حيث تم عرض 50 مليون دولار أمريكي، لكن لم يتمكن البنك المركزي من بيع سوى 25.247 مليون دولار أمريكي - أي أقل بكثير من المبلغ المستهدف. وتشير الفجوة الكبيرة بين سعر الصرف الرسمي البالغ 1,965 ريال يمني لكل دولار أمريكي وقت المزاد والسعر في السوق بعدها، والذي ارتفع إلى أكثر من 2,000 ريال يمني لكل دولار أمريكي، إلى تقلبات كبيرة لقيمة الريال في سوق المال. هذا وتمكن المزاد التالي الذي أقيم في أواخر شهر أكتوبر من بيع 18.446 مليون دولار أمريكي فقط من أصل 30 مليون دولار أمريكي عُرضت للبيع بسعر صرف 2,007 ريال يمني لكل دولار أمريكي – أي نسبة 62٪ الأمر الذي يعتبر مقلقاً.

في محاولة لاستيعاب التدهور، أعلن البنك المركزي اليمني-عدن عن مزادين لبيع أدوات الدين العام أواخر أكتوبر، على أمل جمع 15 مليار ريال يمني من خلال بيع أذونات خزانة بأجل عام واحد (بفائدة 18 في المئة) وسندات حكومية بأجل ثلاث سنوات (بفائدة 20 في المئة)؛ ورغم أن كلا المزادين عرضا استحقاق الفائدة للمساهمين عن كل ستة أشهر، إلا أن ثقة المستثمرين اهتزت بسبب معاناة البنك المركزي في تحقيق استقرار الريال - على الرغم من مزادات العملة الأجنبية والتدخلات المتمثلة بالدعم المالي. لم يكن لدى البنوك اليمنية حافز كبير للمشاركة في المزادات، حيث تعاني من استثمارات كبيرة مجمدة في أذون الخزانة العامة التي تعود إلى أواخر عام 2016. يشير غياب الشفافية لدى البنك المركزي اليمني بعدن، فيما يتعلق بمستوى اكتتاب البنوك في مزادات بيع أدوات الدين العام، إلى انخفاض الطلب بشكل كبير.

في ذات السياق، أدى تخلي البنك المركزي عن دوره التنظيمي والرقابي في ظل التوترات المتصاعدة في البحر الأحمر إلى تنامي القلق في القطاعين التجاري والصناعي. زاد التجار اليمنيون بشكل كبير من طلبهم على العملة الصعبة لتأمين السيولة وتخزين الواردات، خوفًا من حدوث اضطرابات في إمدادات السلع الأساسية، وهو ما زاد من استنزاف العملة الأجنبية. في غضون ذلك، ساهمت تدخلات السعودية في الشؤون المالية لليمن من حين لآخر، في تقويض قدرة البنك المركزي اليمني بعدن على تطبيق سياسات مالية ونقدية مستقلة، فّتحت ضغوط سعودية، أُجبر البنك المركزي اليمني بعدن، على التراجع عن عدة قرارات رئيسية كانت تهدف إلى عزل المؤسسات المالية التي يسيطر عليها الحوثيون. أدى ذلك إلى إضعاف نفوذ البنك المركزي، مما جعله في موقف ضعيف وغير قادر على ممارسة سلطته الكاملة على القطاع المصرفي المنقسم.

طوال شهري نوفمبر وديسمبر، تذبذب الريال الجديد عند مستويات قياسية منخفضة، حيث ظل سعر صرف الريال اليمني فوق مستوى 2,060 ريال يمني لكل دولار أمريكي، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 8% منذ أوائل أكتوبر وانخفاضاً بنسبة 33% منذ بداية العام 2025. تم الإفراج عن الدفعة السعودية التي طال انتظارها بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، في أواخر ديسمبر - بما في ذلك وديعة بقيمة 300 مليون دولار أمريكي لدى البنك المركزي اليمني بعدن، و200 مليون دولار أمريكي لسد عجز الموازنة الحكومية – وهو ما وفر نوعا من المتنفس، ولكن من غير المرجح أن تعالج هذه الدفعة المشاكل الاقتصادية المتأصلة.

تجدر الإشارة إلى أن الـ 200 مليون دولار أمريكي تمثل الدفعة الرابعة والأخيرة من حزمة المساعدات السعودية البالغة 1.2 مليار دولار أمريكي والتي أُعلن عنها في أغسطس 2023، وبالتالي، ومن دون استراتيجية لاستئناف صادرات النفط، وضمان استقلالية السياسة النقدية في البلاد، وتطبيق سياسات مالية سليمة، من المرجح أن يستمر التدهور الملحوظ للريال، مما سيدفع اليمن إلى أتون أزمة اقتصادية إنسانية أعمق.

الحكومة تعلن عن خطة إصلاح اقتصادي

منتصف نوفمبر 2024، أعلنت الحكومة عن خطة إصلاح اقتصادي طموحة لمعالجة الأولويات المالية العاجلة والتحديات الهيكلية طويلة الأجل. وعلى ضوئه، عقد وزير المالية سالم بن بريك اجتماعاً وزارياً حدد فيه الخطوط العريضة للخطة لتعزيز الإدارة المالية، ومعالجة الفساد، وترشيد استخدام الحكومة للموارد المحلية، وإنشاء لجنة متخصصة تضم ممثلين عن الحقائب الوزارية الرئيسية والبنك المركزي اليمني بعدن. كما تنطوي أجندة الإصلاح الاقتصادي أيضًا على جهود أوسع لتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص.

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للخطة في معالجة الاضطرابات المالية الناجمة عن الحصار الحوثي المفروض على صادرات النفط، والتي كانت تشكل جزءًا كبيرًا من إيرادات الحكومة. كشف هذا الحصار، إلى جانب الدعم المحدود من المانحين الدوليين، عن الحاجة إلى استراتيجية مالية منسقة لتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية مستقبلاً وتحقيق أقصى استفادة من الموارد المحلية المحدودة. في هذا السياق، زار وفد من الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والبنك الدولي عدن، في شهر نوفمبر، لاستكشاف سبل دعم الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الحكومة، بما في ذلك تأمين التمويل اللازم لمعالجة الأزمة وتحقيق الاستقرار في القطاعات الرئيسية مثل قطاع الكهرباء.

في غضون ذلك، تستمر الانقسامات السياسية داخل مجلس القيادة الرئاسي، وبين الفصائل الحكومية بإعاقة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، وعليه، ستعتمد فعالية ونجاعة الاستراتيجية الجديدة بشكل كبير على قدرة الحكومة على رأب انقساماتها الداخلية.

التغير المناخي يهدد التعافي الاقتصادي

قدّر البنك الدولي في تقريره عن المناخ والتنمية الخاص باليمن - والصادر في نوفمبر الماضي - احتمال انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنسبة تصل إلى 3.9 في المائة، بحلول عام 2040، بسبب آثار التغير المناخي والذي قد يتسبب في انخفاض الإنتاج الزراعي والسمكي وإنتاجية القوى العاملة، وتدهور الصحة العامة والبنية التحتية. في السيناريوهات الأكثر تشاؤمًا، حذر البنك الدولي من أن ارتفاع درجات الحرارة قد يؤدي إلى تفاقم الجفاف والتسبب بأضرار في البنية التحتية، الأمر الذي سيزيد من زعزعة استقرار الاقتصاد.

قطاع الزراعة في اليمن يعاني بالفعل من قيود بسبب نقص الأراضي الصالحة للزراعة وشحّ الموارد المائية. تمثل الزراعة المحلية حالياً نحو 15-20 في المائة من احتياجات اليمن الغذائية، وعلى الرغم من أن اليمن يتمتع بالاكتفاء الذاتي في بعض الحبوب - مثل الذرة الرفيعة والدخن - إلا أنه يعتمد بشكل كبير على واردات القمح والأرز والزيت والسكر والحليب. تُعد المساحات القابلة للزراعة محدودة، إذ لا تمثل سوى 2-3 في المائة من أراضي اليمن، كما أن أكثر من 96 في المائة من الأراضي الزراعية مهددة بالتصحر الذي بات يؤثر بالفعل على ما يقرب من 90 في المائة من المناطق الزراعية.

توقع تقرير البنك الدولي انخفاض الأرصدة السمكية بنسبة تصل إلى 23 في المائة، بين عامي 2041 و 2050، بسبب ارتفاع درجات حرارة البحر والتغيرات في النظم الإيكولوجية البحرية. كما يواجه قطاعا الخدمات اللوجستية والنقل تهديدات أيضاً، حيث يعتمد سكان الريف في البلاد على الطرق الترابية غير المعبدة للوصول إلى السلع الأساسية؛ وتوقع التقرير أن ترتفع الأضرار التي ستلحق بالبنية التحتية للنقل بنسبة 45 في المائة بحلول عام 2050، بسبب زيادة السيول والانهيارات الأرضية.

من جانب آخر، دفعت الظواهر المناخية المتطرفة إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان، وزيادة انتشار الأمراض المنقولة بالمياه، وفقدان الثروة الحيوانية (الماشية) والأراضي الزراعية، وهي تداعيات من المتوقع أن تستمر، حيث يشير التقرير إلى تأثر حوالي 16.7 مليون شخص: "يتعرض نحو 50% من سكان اليمن لخطر مناخي كبير واحد على الأقل - مثل الارتفاع الشديد في درجة الحرارة أو موجات الجفاف أو الفيضانات، وتؤثر هذه الأخطار على المجتمعات المحلية المهمشة بصورة أكبر من غيرها، مما يزيد من انعدام الأمن الغذائي واتساع دائرة الفقر".

بناء عليه، دعا البنك الدولي إلى وضع خطة استجابة إقليمية للتكيف مع البيئة المتغيرة، وعلى وجه التحديد، أوصى البنك بتوجيه الاستثمارات نحو الأمن المائي والغذائي، وتطوير البنية التحتية، بما في ذلك الموارد المحلية للطاقة المتجددة، والتنمية البشرية، ولا سيما تمكين المرأة والشباب. هذا وتُعدّ الممارسات المستدامة والإدارة المثلى للموارد مسألة جوهرية للاستثمار الاستراتيجي في القطاعات الحساسة للمناخ مثل الزراعة ومصايد الأسماك. مع ذلك، يتمثل التحدي الأكبر في وصول اليمن إلى صناديق التمويل المناخي، وذلك بسبب ضعف المؤسسات والمخاطر الاستثمارية المتصورة.

تفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن

تعاني اليمن من أزمة إنسانية كارثية ناجمة عن الانهيار الاقتصادي وحلقات الصراع العنيف المتكررة والصدمات المناخية ونقص التمويل. دفعت هذه الأزمات المتداخلة بملايين المواطنين اليمنيين إلى حافة المجاعة، وتسببت في انعدام الأمن الغذائي الحاد في أنحاء كثيرة من البلاد وبدرجة مثيرة للقلق، وقد حذّر تقرير صادر عن شبكة أنظمة الإنذار المبكر بالمجاعة (FEWS NET) من احتياج ما يقرب من 19 مليون شخص في اليمن إلى مساعدات إنسانية عاجلة بحلول فبراير - مارس 2025، وسلط التقرير الضوء على الأثر المدمر للأزمة الاقتصادية المتفاقمة في البلاد، والتي دفعت بالملايين إلى براثن الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

خلال شهر سبتمبر 2024، أعربت السلطات المحلية بشبوة عن رفضها لقرار برنامج الأغذية العالمي بإسقاط 8,076 حالة من برنامج المساعدات، وناشد المستفيدون برنامج الأغذية العالمي لإعادة إدراج أسمائهم على قائمة المستفيدين من مشروع الأمن الغذائي التابع له، وطالبوا بإعادة تقييم شامل للمستفيدين من خلال الشريك المحلي لبرنامج الأغذية العالمي، جمعية التكافل الإنساني، وتحميلهم مسؤولية أي عواقب ضارة وسلبية. لقد اشتكى السكان من أن خفض المساعدات سيؤدي إلى ارتفاع مقلق في سوء التغذية والفقر والمرض بين الشرائح السكانية الأكثر ضعفاً، بما في ذلك المرضى والنازحين والأرامل والأيتام.

أعلنت اليونيسف في أكتوبر 2024، عن تسليم تحويلات نقدية إلى 1.43 مليون أسرة من الأسر الضعيفة. في وقت لاحق من ذلك الشهر، قدمت السعودية مبلغا وقدره 25 مليون دولار أمريكي لبرنامج الأغذية العالمي للمساعدات الغذائية الطارئة في اليمن، بهدف الوصول إلى أكثر من 546,000 فرد ودعم قدرة المجتمعات المحلية على التكيف والصمود. أشارت تقييمات برنامج الأغذية العالمي إلى أن 64 في المائة من الأسر اليمنية تعاني من عدم كفاية الاستهلاك الغذائي - وهو أعلى معدل تم تسجيله خلال فترة النزاع. يعود السبب في تجدد هذه الأزمة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وتأخر المساعدات الإنسانية ومحدودية وقلة فرص كسب العيش، إلى جانب تفاقمها بسبب السيول الشديدة التي شهدتها البلاد في الأشهر الأخيرة من العام 2024، والتي أثرت بشكل خاص على المجتمعات الضعيفة، إذ أدى تعليق المساعدات الغذائية منذ ديسمبر 2023، إلى ترك ما يقرب من 9.5 مليون شخص في مواجهة انعدام الأمن الغذائي الحاد.

بحلول أواخر نوفمبر وأوائل ديسمبر، رسمت التقارير الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، صورة قاتمة عن الوضع الإنساني في البلاد، حيث توقع تقرير الرصد المشترك أن يحتاج 17.1 مليون مواطن يمني (حوالي 49% من السكان) إلى مساعدات غذائية في 2025، ويشمل هذا التوقع 12.4 مليون شخص في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. يشير التقرير أيضا إلى أن أكثر من نصف اليمنيين عانوا من عدم كفاية الاستهلاك الغذائي في سبتمبر 2024، بسبب تدهور قيمة العملة والصراع الجاري وانعدام الاستقرار الاقتصادي.

في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، أدى انخفاض قيمة الريال وضعف السياسات المالية ومحدودية تدفقات الإيرادات إلى دورة تضخمية حادة. أما في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، فقد أدى النقص الحاد في العملة إلى تفاقم الاختلالات في السوق. بينما لا تزال أسعار المواد الغذائية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين مستقرة نسبياً، بسبب نظام سعر الصرف الثابت المطبق بصرامة والتحكم في الأسعار، إلا أن الأسر لا تحصل على دخل منتظم إلا بشكل محدود. على النقيض من ذلك، تشهد المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة ارتفاعاً كبيراً في أسعار المواد الغذائية، لا سيما المواد الغذائية الأساسية مثل دقيق القمح والأرز والفاصوليا وزيت الطهي.

ارتفعت تكلفة الحد الأدنى لسلة الغذاء في المناطق الحكومية إلى 130,364 ريال يمني (أي ما يعادل 68 دولارًا أمريكيًا)، بزيادة قدرها 25 بالمائة عن العام 2023. ينطبق الأمر ذاته على المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، حيث ارتفع متوسط تكلفة الحد الأدنى للسلة الغذائية بنسبة 2 في المئة عن العام 2023، ليصل إلى 46,247 ريال يمني (أي ما يعادل 87 دولار أمريكي). أدى انعدام الأمن الغذائي الناتج عن ذلك إلى لجوء 52 في المائة من الأسر اليمنية إلى اتخاذ تدابير قاسية للتكيف مع الأزمة، مثل تقليل حصص الوجبات والبحث عن بدائل أرخص، والتسول، وبيع الممتلكات الشخصية. كما أدى النزوح، لا سيما في محافظات الحديدة ومأرب وتعز، إلى تفاقم الأزمة وزيادة الضغط على الاقتصادات المحلية الهشة أساساً لتلك المحافظات ذات الموارد المحدودة.

في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، أدى انخفاض واردات الوقود بنسبة 31 في المئة بين أغسطس وأكتوبر، إلى تعطيل الخدمات العامة ونقص إمدادات الكهرباء وتحديات في قطاعي الخدمات اللوجستية والنقل، وبينما زادت واردات الوقود عبر موانئ البحر الأحمر في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين بنسبة 50 في المئة منذ سبتمبر الماضي، فقد انخفضت واردات المواد الغذائية في جميع أنحاء اليمن بنسبة 30 في المئة خلال نفس الفترة الزمنية. على صعيد آخر، ارتفعت أسعار الديزل والبنزين في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في شهر نوفمبر، بنسبة 7-14% مقارنة بالشهر نفسه من العام 2023، وبزيادة تتراوح بين 29-31% عن متوسط الثلاث سنوات الماضية، علماً بأن هذه الزيادة كانت مدفوعة أيضًا بالتدهور السريع في قيمة الريال اليمني، الذي انخفضت قيمته بنسبة 26% على مدار العام 2024.

في سياق متصل، يعاني اليمن من نقص حاد في التمويلات المخصصة لخطط الاستجابة الإنسانية في البلاد. ففي أوائل ديسمبر المنصرم، حث مندوب اليمن الدائم لدى الأمم المتحدة المجتمع الدولي على تأمين التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن للعام 2025. تتضمن خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لعام 2025، نداءً بقيمة 2.5 مليار دولار أمريكي لمساعدة 10.5 مليون شخص محتاج، إلا أن هناك مخاوف من عدم الحصول على كامل المبلغ، فخطة الاستجابة للعام 2024، عانت من نقص في التمويل، حيث تم تأمين 48.5% فقط من المبلغ المطلوب وهو 2.71 مليار دولار أمريكي.

واصل الحوثيون حملتهم الشرسة لاحتجاز موظفي الأمم المتحدة والوكالات الدولية، مما زاد من تفاقم الوضع الإنساني في اليمن، وقد أدان ممثلو الدول الغربية لدى اليمن، في بيان مشترك، هذه الاعتقالات التعسفية وشددوا على أن مثل هذه الإجراءات تعيق إيصال المساعدات الأساسية إلى الملايين من المحتاجين. أعلنت الأمم المتحدة - بالتنسيق مع الدول الغربية المانحة - أنها ستقلص عملياتها في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، مع إعطاء الأولوية فقط للمبادرات المنقذة للحياة أو الداعمة للحياة. أعقب ذلك إعلان الحكومة السويدية تعليق مساعداتها التنموية في شمال اليمن

بحلول نهاية عام 2024، بسبب استمرار الحوثيين في شن هجمات على السفن في البحر الأحمر واحتجاز موظفي الأمم المتحدة، وذكرت الحكومة السويدية أنها ستوقف المساعدات الإنمائية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة أيضا بحلول يونيو 2025، مشيرة إلى أنها نظرت في الآثار المترتبة على العمل الإنساني في اليمن، ولم تستبعد أن يتم تحويل 80 مليون كرونة سويدية (أي ما يعادل 7.3 مليون دولار أمريكي) من المساعدات التنموية إلى المجالات الإنسانية.

البنك المركزي اليمني بعدن يثير جدلاً بسبب خروج مليارات الدولارات من اليمن

أثار إرسال البنك المركزي اليمني بعدن مبالغ هائلة من العملة الصعبة إلى خارج اليمن انتقادات واسعة النطاق خلال شهر نوفمبر، حيث تم تداول وثيقة على وسائل التواصل الاجتماعي بعنوان "بلاغ إلى النائب العام حول قيام البنك المركزي بتهريب الأموال بشوالات عبر المنافذ الرسمية وتحت توقيع المحافظ". زعمت الوثيقة أن الحكومة والبنك المركزي اليمني بعدن قاما بتهريب مليارات الدولارات إلى خارج البلاد خلال عامي 2023 و2024.

أعاد فادي باعوم، عضو هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي، نشر هذه المزاعم في حسابه على فيسبوك بمنشور تم حذفه فيما بعد، وأرفقه بوثائق توضح بالتفصيل المبالغ المسحوبة. وفقًا لتلك المزاعم، فقد تم إخراج قرابة 690 مليون دولار أمريكي، خلال العام 2023، و2.4 مليار ريال سعودي خلال العام 2024، عبر مطار عدن الدولي، وتزايدت الدعوات لإجراء تحقيق فوري وشفاف، مدفوعة بمخاوف من أن تؤدي التعاملات غير القانونية إلى مزيد من زعزعة استقرار العملة وأن تساهم في الانهيار الاقتصادي.

من جهته، شجب البنك المركزي اليمني بعدن بشدة هذه الاتهامات، ونفى القيام بأنشطة غير قانونية في بيان رسمي صدر في 20 نوفمبر، واصفًا هذه الادعاءات بأنها مضللة ولا أساس لها من الصحة. ذكر البنك المركزي أن جميع التحويلات التي وافق عليها تخضع لإجراءات قانونية صارمة، بما في ذلك إجراءات التحقق ومعايير مكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب من قبل وحدة جمع المعلومات وقطاع الرقابة على البنوك، وأشار البيان إلى أن المبالغ المعنية هي تحويلات قانونية من قبل البنوك اليمنية المرخصة، وضرورية لتمويل استيراد السلع الأساسية كالغذاء والدواء. كما شكّك البيان في دوافع هذه الادعاءات، مطالبًا بمحاسبة وملاحقة المسؤولين عنها قضائياً.

البنك المركزي اليمني بعدن يعلن عن إطلاق نظام الآيبان

في 11 ديسمبر 2024، أطلق البنك المركزي اليمني بعدن، نظام رقم الحساب المصرفي الدولي (آيبان أو IBAN)، وهي آلية متفق عليها دوليًا لتحديد الحسابات المصرفية لتسهيل المعاملات عبر الحدود الوطنية، وتقليل مخاطر أية أخطاء في التحويلات. كان البنك المركزي اليمني بعدن قد بدأ إجراءات تفعيل النظام وناقش الخطة مع البنوك في أبريل 2024.

أشاد البنك المركزي اليمني بعدن بدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في هذه الجهود، ويعد نظام رقم الحساب المصرفي الدولي ضرورياً لربط اليمن بالنظام المالي العربي وتعزيز اندماجه مالياً مع ضمان الامتثال للنظام المالي الدولي. مع ذلك، منعت جماعة الحوثيين البنوك في المناطق الخاضعة لسيطرتها من الاتصال بنظام الآيبان، مما عمّق انقسام السياسات المالية في اليمن وفاقم من عرقلة جهود تحديث وتطوير القطاع المصرفي ودمجه في الشبكات العالمية.

عدن تواجه أزمة طاقة في ظل نقص الوقود

خلال الأشهر الأولى من العام الجديد، عانت عدن والمحافظات المجاورة من انقطاع مستمر للتيار الكهربائي لمدة تصل إلى 20 ساعة في اليوم، وأدت أزمة الكهرباء إلى تعطيل توفير الخدمات الأساسية مثل إمدادات المياه والرعاية الصحية ومعالجة النفايات، حيث حذرت المؤسسة العامة للكهرباء في عدن من مخاطر خروج محطات توليد الكهرباء القليلة العاملة، مثل محطتي الحسوة والمنصورة، عن الخدمة بدون إمدادات وقود جديدة. وعلى الرغم من النداءات المتكررة من المؤسسة العامة للكهرباء والسلطات المحلية، إلا أن الاستجابة الحكومية الضئيلة تركت المواطنين في حالة من الاستياء والضعف.

رغم أن مشاريع الطاقة الشمسية - مثل محطة الطاقة الشمسية التي تمولها الإمارات في عدن - توفر أملاً على المدى البعيد لمعالجة هذا التحدي، إلا أنها لا تملك القدرة على تلبية الطلب العاجل على الطاقة. مثلاً، لا يمكن لمنشأة طاقة شمسية بقدرة تشغيلية 120 ميغاواط أن تغطي الطلب المتزايد، فضلاً عن أن اعتمادها على توليد الطاقة خلال ساعات النهار يجعل المدينة عرضة لانقطاع الكهرباء في غير ساعات الذروة. تسلط أزمة الطاقة في عدن الضوء على إخفاقات الحكومة في الإدارة وغياب التنسيق بين السلطات المحلية وشركات الطاقة وموردي الوقود. مع تفاقم الوضع، يزداد خطر حدوث قلاقل اجتماعية وتنامي استياء السكان من عجز الحكومة عن توفير طاقة يعوّل عليها، وستستمر أزمة الطاقة في عدن في تأجيج الاضطرابات وحالة عدم الاستقرار في ظل غياب إجراءات سريعة وشاملة لتأمين إمدادات الوقود والاستثمار في البنية التحتية للطاقة.

من جانب آخر، شرعت الشركة اليمنية للغاز بجهود لمعالجة مشكلة أخرى ملحة في مجال الطاقة، وهي أسطوانات الغاز التالفة، حيث تقوم الشركة باستبدال وصيانة 160 ألف أسطوانة غاز في جميع المحافظات الخاضعة لسيطرة الحكومة، بما في ذلك عدن. تهدف هذه المبادرة إلى ضمان سلامة المستخدمين من خلال استبدال 60 ألف أسطوانة تالفة وإعادة تجهيز 100 ألف أسطوانة أخرى بصمامات إيطالية عالية الجودة، علماً بأن هذه الحملة جاءت بعد اختتام دورة تدريبية لـ 17 فنيًا، كجزء من هدف الشركة الأوسع المتمثل في تعزيز سلامة أسطوانات الغاز و إمداداتها لتلبية الطلب.

سائقو شاحنات نقل الوقود يحتجون على فرض رسوم غير قانونية

بدأ سائقو شاحنات نقل الغاز المنتج محليًا اعتصامًا مفتوحًا، في أكتوبر 2024، عند نقطة حسان في محافظة أبين، حيث اشتكى المحتجون من نقاط التفتيش الأمنية التي أقيمت على طول الطرق الرابطة بين محافظات عدن وأبين وشبوة، والتي تجبي رسومًا غير قانونية – حسب تقارير.

ذكر موقع المصدر أونلاين أن السائقين أُجبروا على دفع رسوم كبيرة – تصل إلى 40 ألف ريال يمني عن كل شاحنة نقل - كـ"ضرائب تحسين". هذا ويستمر فرض هذه الرسوم رغم التوجيهات التي أصدرها عضو مجلس القيادة الرئاسي عبد الرحمن المحرمي للحد من هذه الممارسات، وذكر سائقو الشاحنات أنهم مُنعوا من دخول العاصمة المؤقتة عدن في حال عدم الامتثال لمطالب الدفع. يسلط فرض الرسوم غير القانونية الضوء على مشكلة تجزئة الموارد في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، ويعكس أيضاً نمطاً أوسع من الفساد وسوء الإدارة الذي يعاني منه الحُكم المحلي في اليمن.

خفض أسعار الديزل في حضرموت

أصدر محافظ حضرموت مبخوت بن ماضي قرارًا ، أواخر أكتوبر، بتخفيض أسعار الديزل في المحافظة بنسبة 45%، من 1,450 ريال يمني إلى 800 ريال يمني للتر الواحد، بينما صرّحت شركة بترومسيلة النفطية المملوكة للدولة إنها ستخصص 350 ألف لتر من الديزل يوميًا لتلبية احتياجات السوق المحلية بالسعر الجديد المدعوم.

في شهر أغسطس، كانت شركة النفط اليمنية بحضرموت قد أعلنت عن زيادة في أسعار الديزل، متذرعة بالحاجة إلى استيراد الوقود لتلبية الطلب المحلي بعد خروج وحدة التقطير الأولى للديزل التابعة لشركة بترومسيلة مؤقتاً عن الخدمة، بسبب "ظروف قاهرة". على ضوئه، ارتفعت أسعار الديزل بأكثر من 29%، من 1,200 ريال يمني إلى 1,550 ريال يمني للتر الواحد.

جاء قرار خفض الأسعار في أعقاب احتجاجات واسعة النطاق وتصاعد التوترات بين الحكومة والقبائل المحلية بسبب نقل إنتاج النفط والغاز من حضرموت إلى مناطق أخرى تسيطر عليها الحكومة، وشهدت عدة مدن في حضرموت احتجاجات أججها الانقطاع شبه الكامل للكهرباء وتراجع قيمة العملة المحلية، وقاد التظاهرات تحالف قبائل حضرموت ومؤتمر حضرموت الجامع الذي يقوده الزعيم القبلي ووكيل المحافظة عمرو بن حبريش.

في هذا الصدد، ألقت كل من السلطات المحلية وشركة بترومسيلة وحلف قبائل حضرموت اللوم على بعضها البعض؛ فبينما تعزو الحكومة وشركة بترومسيلة أزمة الكهرباء إلى نقص الوقود والمشاكل الفنية التي تتسبب فيها حلف قبائل حضرموت، اتهم الحلف هذه الجهات بالتلاعب المتعمد والفساد. كانت القوات القبلية المتحالفة مع حلف قبائل حضرموت قد استولت على حقول النفط وأقامت حواجز على الطرق، ومنعت نقل النفط والغاز المنتج محلياً إلى خارج المحافظة كوسيلة للضغط على الحكومة لتلبية مطالبها التي تشمل تخفيض أسعار الوقود وحصة أكبر من عائدات النفط.

شركة بترومسيلة تفتتح وحدة تكرير جديدة

أعلنت شركة بترومسيلة المملوكة للدولة، في 24 نوفمبر، عن افتتاح وحدة جديدة لتكرير زيت الوقود الثقيل (المازوت) في حضرموت. جاءت هذه الأنباء في ظل استمرار أزمة الكهرباء ونقص الوقود في المحافظة، وفي وقت تكافح فيه الحكومة لاستيراد كميات كافية من الوقود بسبب استمرار الأزمة الاقتصادية وانخفاض قيمة العملة.

أكدت الشركة نجاح التشغيل المبدئي لوحدة التكرير وأنها تمكنت من إنتاج كميات تجريبية من المازوت سيتم تخصيصها لدعم محطات توليد الكهرباء في جميع أنحاء المحافظة، تحت إشراف السلطات المحلية، وقال الرئيس التنفيذي لشركة بترومسيلة، محمد بن سميط، إن الهدف هو توفير العملة الصعبة للحكومة من خلال تكرير الوقود محلياً.

من جهتها، وفي بيان منفصل، أشارت المؤسسة العامة للكهرباء في منطقة وادي حضرموت، إلى أن النقص الحاد في الوقود المستورد والحاجة الملحة لصيانة توربينات المحطة الغازية الرئيسية، كانت مسؤولة أيضاً عن زيادة وتيرة انقطاع التيار الكهربائي في المحافظة.

الولايات المتحدة تشدد الضغوط على شبكات تمويل الحوثيين وحماس

من خلال نهج منسق، أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية سلسلة من العقوبات التي تستهدف كلاً من آلة الحرب الحوثية والشبكات المالية التابعة لحماس. تأتي هذه الإجراءات بالتوازي مع تجديد الأمم المتحدة للعقوبات القائمة، وتصنيف كندا للحوثيين كجماعة إرهابية، حيث تهدف مجتمعة إلى تشديد الضغط الدولي على هذه الجماعات.

أوائل أكتوبر 2024، أطلقت وزارة الخزانة الأمريكية حملة عقوبات، استهدفت الجولة الأولى منها شبكات تهريب الأسلحة للحوثيين والعاملة في اليمن وإيران وعُمان، حيث هدف قرار الولايات المتحدة بتجميد أصول الأفراد والكيانات المتورطة، إلى تعطيل إمدادات الأسلحة للحوثيين وإضعاف قدراتهم العسكرية. في حين أن هذه العقوبات قد تقطع بعض من طرق الإمداد، من المحتمل أن تجد الجماعة وسائل بديلة للحصول على الأسلحة والموارد.

فرضت وزارة الخزانة الأمريكية منتصف أكتوبر، عقوبات جديدة على شبكة مرتبطة بسعيد الجمل، أحد الممولين الرئيسيين لجماعة الحوثيين؛ واستهدفت هذه العقوبات ثمانية عشرة شركة وفرداً وسفينة متورطة في نقل النفط بطريقة غير مشروعة، والذي تُستخدم عائداته في تمويل العمليات العسكرية للحوثيين. تسلط العقوبات الضوء على مدى اعتماد الحوثيين على شبكة الجمل لتسهيل بيع النفط الإيراني، وتعكس الجهود الأمريكية المستمرة لمواجهة الدعم الإيراني للحوثيين. على الرغم من أن العقوبات قد تعيق مؤقتًا عمليات تهريب محددة، إلا أن قدرة الحوثيين على التكيف تشير مرة أخرى إلى الحاجة لاتخاذ المزيد من الإجراءات في هذا الصدد.

أما الجولة الثانية من العقوبات، فقد استهدفت حميد الأحمر، وهو شخصية قبلية يمنية بارزة ورجل أعمال مرتبط بحزب الإصلاح، بزعم أنه قام بتحويل ملايين الدولارات لدعم أنشطة حماس عسكرياً وإدارياً في غزة. اتهمت وزارة الخزانة الأمريكية الأحمر، بإدارة محفظة أصول تزيد قيمتها عن 500 مليون دولار أمريكي، بصفته رئيس مجلس إدارة مؤسسة القدس الدولية، وهي منظمة يُزعم أنها متورطة في تسهيل تمويل الأنشطة العسكرية والإدارية لحماس في غزة، من خلال شبكة من الشركات والمنظمات الخيرية المنتشرة في بلدان مختلفة، بما في ذلك تركيا والجزائر وقطر.

يتمتع الأحمر بعلاقات قوية مع مختلف الفصائل السياسية، خاصة حزب الإصلاح، وهذا جعله لاعباً رئيسياً في المشهد السياسي حتى بعد مغادرته اليمن عقب سيطرة الحوثيين على صنعاء. من الجدير بالملاحظة أن العديد من القياديين الحوثيين أعربوا عن دعمهم للأحمر، ونددوا بإدراجه في لائحة العقوبات الأمريكية. قد تؤثر هذه العقوبات على نفوذ آل الأحمر في المشهد السياسي داخل اليمن، بالنظر إلى مكانة أعضاء الأسرة، كشيوخ بارزين في اتحاد قبائل حاشد، وشبكات المحسوبية الراسخة التي يحظون بها، مقابل معارضين لهم أيضا.

في 13 نوفمبر، جدّد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع بعض العقوبات من خلال القرار 2758، حيث شمل ذلك تجديد حظر السفر وتجميد الأصول على الأفراد والكيانات المرتبطة بالحوثيين. تهدف هذه العقوبات، التي فُرضت لأول مرة عام 2014، إلى الحد من قدرات الحوثيين العسكرية والضغط عليهم للدخول في محادثات سلام. كما مدّد القرار أيضاً ولاية فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المكلف بمراقبة العقوبات والإبلاغ عن عمليات التهريب والنقل غير المشروع للأسلحة والمواد لمصلحة الأفراد أو الجماعات المدرجة في لائحة العقوبات. في الوقت الذي رحبت فيه الولايات المتحدة

بقرار الأمم المتحدة، إلا أنها أعربت عن خيبة أملها لعدم اتخاذ تدابير إضافية، لا سيما تلك التي أوصى بها فريق الخبراء للتصدي للعدوان الحوثي في البحر الأحمر وعمليات تهريب ونقل الأسلحة إلى الجماعة.

في السياق، فرضت وزارة الخزانة الأمريكية في 14 نوفمبر، عقوبات على 26 فرداً وكياناً مرتبطين بشركة القاطرجي، التي اتهمتها بتسهيل بيع النفط الإيراني إلى سوريا وجماعة الحوثيين. إمعانًا في زيادة الضغط، قامت الحكومة الكندية في 2 ديسمبر، بتصنيف جماعة الحوثيين ككيان إرهابي، باعتبار أن الجماعة بات ينطبق عليها هذا التعريف بموجب القانون الجنائي الكندي، الذي يحظر تمويل الإرهاب وتجنيد العناصر الارهابية، واستشهدت الحكومة الكندية بتمرد الحوثيين ضد الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا وهجماتهم على السفن المدنية والتجارية في البحر الأحمر والممرات المائية الأخرى، بالإضافة إلى استهدافهم لإسرائيل.

تحرك حوثي للسيطرة على تجارة التبغ والقطاعات الاقتصادية الأخرى

يواصل الحوثيون بسط سيطرتهم على القطاعات الاقتصادية الأكثر ربحاً في اليمن. في أوائل أكتوبر، وضعوا شركة التبغ والكبريت الوطنية (كمران) - صاحبة العلامة التجارية المعروفة "سجائر ريدان" - تحت سيطرتهم الفعلية. ظلت الشركة (التي كانت تديرها الدولة) في صنعاء طوال فترة الحرب، على الرغم من أن الحكومة المعترف بها دولياً (والتي تتخذ من عدن مقراً لها) هي المالك الرئيسي لها (بحصة أكبر).

حسب ما ورد من أنباء، تمتلك شركة بريتيش أمريكان توباكو حصة 31% من الشركة، وافتتحت مصنعًا في منطقة حرة بالأردن عام 2019. هذا وفرضت السلطات الحوثية حالياً مديرًا عامًا جديدًا للشركة، وعينت شخصين آخرين على الأقل في مناصب عليا بها. وقد استنكر فرع الشركة بعدن هذه التغييرات باعتبارها غير قانونية.

مشروع قانون حوثي لصرف المرتبات

وضع المجلس السياسي الأعلى التابع للحوثيين، في الأول من ديسمبر، مشروع قانون جديد يهدف إلى معالجة مشكلة دفع مرتبات موظفي القطاع العام، والتعامل مع مشكلة صغار المودعين في القطاع المصرفي. قبل ذلك بيوم، ترأس محمد علي الحوثي، عضو المجلس السياسي الأعلى، اجتماعاً لمناقشة تدابير تقشفية بزعم أنها تهدف إلى حل أزمة دفع الرواتب وأزمة القطاع المصرفي في مناطق سيطرة الجماعة. كان من بين الحضور رئيس مجلس النواب الواقع تحت سيطرة الحوثيين ورئيس الوزراء ووزراء المالية والاقتصاد والصناعة بسلطة الجماعة. صادق مجلس النواب (التابع للحوثيين) بصنعاء، في 3 ديسمبر، على مشروع القانون الذي يُشار إليه بـ "الآلية الاستثنائية المؤقتة" لدعم فاتورة المرتبات.

في حين يهدف القانون ظاهرياً إلى معالجة الصعوبات الاقتصادية لمئات الآلاف من موظفي القطاع العام الذين يعملون ويعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، إلا أن الآثار المحتملة للقانون والدوافع الكامنة وراءه تثير مخاوف جدية.

يحتوي القانون الجديد على أربعة فصول توضح بالتفصيل مصادر تمويل فاتورة المرتبات، بالإضافة إلى آلية صرف المدفوعات، وينص على أنه سيتم سحب بعض الأموال من الصناديق الخاصة المستقلة، وأبرزها صندوق دعم المعلم. كما يقترح القانون أيضاً حشد أموال إضافية من المؤسسات المستقلة، والتي قد تشمل شركات الاتصالات وغيرها من الكيانات المدرة للدخل المملوكة للحكومة (في مناطق سيطرة الجماعة)، حيث سيُطلب من هذه المؤسسات تقديم مساهمات مالية إضافية خارج الضرائب العادية ورسوم الزكاة، علماً بأن القانون ينص على عدم اعتبار هذه المساهمات المالية قروضاً أو ديوناً مستحقة على الحكومة (أي سلطة الجماعة). كما يشير إلى أن وزارة المالية (التابعة لسلطة الحوثيين) قد تنظر في سداد هذه المساهمات إذا حصلت (سلطة الحوثيين) على تعويضات مستقبلية، على الأرجح في سيناريو ما بعد الصراع.

إلى جانب المخاوف من أن استنزاف هذه الموارد قد يؤدي إلى انهيار أكبر للكيانات والمؤسسات المعنية، تظل الفائدة التي ستعود على المستفيدين موضع شك أيضاً. هذا ويمنح مشروع القانون وزير المالية بسلطة الحوثيين، عبد الجبار الجرموزي، صلاحية تحديد الصناديق التي يجب سحب أموال أو مساهمات منها، ومقدار ما يجب أخذه من أي بنك حكومي أو خاص أو البنوك ذات الملكية المشتركة.

يحدد الفصل الثالث من مشروع القانون آلية صرف المرتبات، حيث ينقسم موظفو المؤسسات الحكومية إلى ثلاث فئات: تشمل الفئة الأولى كبار المسؤولين في مؤسسات معينة مثل مجلس النواب ومجلس الشورى والقضاء وغيرهم، وهذه الفئة ستتقاضى رواتبها كاملة. تمثل رواتب هذه الفئة أقل من 5 في المئة من إجمالي فاتورة مرتبات القطاع العام في مناطق سيطرة الحوثيين. أما الفئة الثانية فتشمل موظفي المؤسسات العامة التي ليس لديها إيرادات أو نفقات تشغيلية كافية، والذين سيحصلون على نصف راتب شهرياً. أما الفئة الثالثة فستحصل على نصف راتب كل ثلاثة أشهر، وتشمل موظفي الهيئات الحكومية التي لديها إيرادات أو نفقات تشغيلية ممولة من حساب الحكومة العام (في مناطق سيطرة الجماعة)، مثل مصلحة الضرائب ووزارة المالية (التابعة لسلطة الحوثيين).

وفقًا لمشروع القانون، فإن الصرف سيكون مرتبطًا بكشف الراتب الموحد، والذي صاغته سلطة الحوثيين وصادقت عليه وزارة الخدمة المدنية (التابعة لسلطة الجماعة). بموجبه، سيظل آلاف الموظفين غير مؤهلين للحصول على رواتبهم إذا ما اعتبروا "متغيبين" عن عملهم، لا سيما وأن العديد من موظفي القطاع العام اضطروا إلى البحث عن فرص عمل أخرى بسبب انخفاض دخلهم. فضلا عن ذلك، ينص مشروع القانون على أنه سيتم إلغاء المكافآت والحوافز. هذا وأفاد ثلاثة أعضاء في مجلس النواب الذي يديره الحوثيون - لم يتم الكشف عن هويتهم – أنه تمت إحاطتهم عن آلية تقضي بصرف نصف راتب كل ثلاثة أشهر، مقابل زيادة كبيرة في الضرائب والرسوم الجمركية ورسوم الخدمات الاجتماعية مثل الرعاية الصحية.

من الجدير بالذكر أنه وبعد أن قامت السلطات الحوثية بقطع رواتب موظفي الخدمة المدنية في مناطق سيطرتها، وتأخير دفعها بشكل كبير لأكثر من سبع سنوات، واستغلت هذا الملف في مفاوضاتها مع السعودية، تواجه اليوم استياءً شعبياً متزايداً بسبب الركود الاقتصادي في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

متظاهرون موالون لجماعة الحوثيين يُعدمون بشكل رمزي صور تُجسد الرئيس الأمريكي آنذاك جو بايدن والرئيس المنتخب دونالد ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خلال مظاهرة داعمة لغزة في ميدان السبعين بمدينة صنعاء، 6 ديسمبر 2024، // من ملفات صور مركز صنعاء

المواجهة بين الحوثيين وإسرائيل

عبدالغني الإرياني

مضى أكثر من عام منذ أن اجتذبت جماعة الحوثيين (أنصار الله) أنظار ودهشة العالم، بتحديها - رغم كل الصعاب - الولايات المتحدة وبريطانيا وتحالف من القوات البحرية الغربية، وفرضها حصارا منهكا على ميناء إيلات الإسرائيلي. لم تنجح الحلول العسكرية في تقويض قدرات الجماعة التي لا تزال تُهدد بشن هجمات جديدة رغم إعلان وقف إطلاق النار في غزة، حيث تعهد الحوثيون بمواصلة استهداف السفن الإسرائيلية لحين اكتمال جميع مراحل الصفقة.

ورغم أن هجمات الحوثيين بالصواريخ والطائرات المسيرة على إسرائيل لم تحدث سوى أضرار مادية طفيفة وخسائر بشرية محدودة (بحُكم المسافة الجغرافية التي تفصل بين اليمن وإسرائيل والمقدرة بـ 2000 كيلومتر تقريبا، والتي فرضت تخفيف حمولة المتفجرات على هذه الأسلحة لقطع تلك المسافة)، فقد كان لها تأثير اقتصادي ونفسي كبير حيث ضرب الحوثيون أهدافا في عُمق الأراضي الإسرائيلية – أصابت تل أبيب ويافا والقدس وعسقلان بصواريخ ومسيرات انتحارية. الرسالة كانت واضحة: اخترقت جماعة مسلحة في واحدة من أفقر دول العالم ما يُمكن القول إنه أكثر أنظمة الدفاع الجوي تقدما في العالم، وهزت الصورة التي صوّرتها إسرائيل عن نفسها على مدى عقود كقوة لا تُقهر. نجح الحوثيون في نقل المعركة إلى إسرائيل وخوضها لفترة أطول بكثير من أي طرف آخر في "محور المقاومة" - بما في ذلك إيران.

الردّ الإسرائيلي

اختلفت طبيعة الهجمات التي شنتها الولايات المتحدة وبريطانيا لردع الحوثيين من حيث نوعية الأهداف، والتي انحصرت في منصات إطلاق صواريخ ومستودعات أسلحة، بينما يمكن القول أن إسرائيل انتهجت سياسة في ردّها على الحوثيين أقرب إلى سياستها الممارسة في غزة منذ خمسة عشر شهرا. استهدف الردّ الإسرائيلي البنية التحتية المدنية كعقاب جماعي للشعب اليمني، لكن تلك الهجمات كانت محسوبة بحيث لا يتم استنفاد بنك الأهداف: ففي أول ضربة لها على

ميناء الحديدة، دمّرت إسرائيل بعض الرافعات الجسرية، تلا ذلك هجوم على مستودعات للوقود بالقرب من الميناء، لكنها تركت بعض الأهداف تحسباً لضربها مستقبلاً. يبدو من هذا أن إسرائيل كانت تأمل في تسلق سلم التصعيد ببطء لإتاحة فرصة للحوثيين للتراجع، لكن هذا التوجه لم يُفلح. أشارت إحدى وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى حالة من الاستياء داخل الحكومة وبين الشعب الاسرائيلي من عدم إحراز تقدم في وقف هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر وعلى إسرائيل نفسها، وطرحت في مقالة منشورة أربعة خيارات، يصعب تنفيذ كل منها لما يترتب عليها من تداعيات كارثية محتملة:

كان الخيار الأول فرض حصار كامل على اليمن، ومنع جميع التعاملات التجارية من وإلى اليمن؛ وكان الخيار الثاني تحرك إسرائيلي مباشر لقطع رأس جماعة الحوثيين عبر اغتيال قيادتها؛ والخيار الثالث دعم أطراف يمنية - غالباً الجماعات المسلحة المدعومة من الإمارات - لمحاربة الحوثيين؛ أما الخيار الرابع والأخير فَكان تشجيع الحكومة المعترف بها دوليا على مواجهة الجماعة.

الحصار يعني تكرار نموذج غزة – أي تجويع الشعب اليمني. بيد أن القيادات الحوثية لن تتضور جوعاً، ولن تضعفهم المجاعة في اليمن، بل على العكس قد تسهل مساعيهم لتجنيد مزيد من شباب القبائل، وقد يدفع هذا النهج المزيد من اليمنيين إلى الوقوف في صف الجماعة آخر المطاف.

سيترتب على الخيار الثاني - قطع رأس جماعة الحوثيين - تداعيات وخيمة بنفس القدر. ففي غزة، قررت إسرائيل أنه من المقبول قتل وإصابة مئات المدنيين للقضاء على قيادي واحد من حركة حماس، ولن تتوانى عن تنفيذ هجمات مماثلة في اليمن مع الأخذ في الاعتبار النزعة الانتقامية والمتعطشة للدماء للقيادة الإسرائيلية. لكن هيكل جماعة الحوثيين أكبر بمرات من حركة حماس أو حزب الله، لذا حتى لو تمكنت إسرائيل من اغتيال العديد من القيادات الحوثية – ومعهم غالباً آلاف المدنيين ممن سيقضون في تلك العمليات - لن تنجح في تدمير الجماعة.

يأتي بعد ذلك خيار دعم الفصائل اليمنية، وهو خيار أكثر تعقيدا وغير محمود العواقب. كان التوجّه الأول لإسرائيل وحلفائها الغربيين هو التواصل مع القوات المتمركزة في الساحل الغربي بقيادة طارق صالح، حيث تمت دعوته إلى لندن لمناقشة هجمات الحوثيين على البحر الأحمر وإمكانية شن عملية عسكرية حكومية. من جانبه، طلب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي عيدروس الزبيدي توفير الدعم لردع الحوثيين، لكن الفكرة قوبلت برد فعل شعبي قوي من اليمنيين ممن توارثوا الإيمان بعدالة القضية الفلسطينية، وبالتالي وجدوا في محاربة الحوثيين نيابة عن إسرائيل لمنعهم من مساندة سكان غزة فكرة غير مستساغة، مع العلم أن هذا كان شعوراً مشتركاً حتى لدى أشد خصوم الجماعة.

بناء عليه، فإن أي دعم لجماعات مسلحة مناطقية لتحقيق مكاسب - وربما الاستيلاء على مدينة الحديدة الساحلية- من شأنه أن يُضعف الحكومة المعترف بها دوليا، العاجزة والمنقسمة أساساً، ويزيد من اختلال التوازن بينها وبين جماعة الحوثيين التي هي أكثر تماسكاً ووحدة. في النهاية، سيخدم هذا التوجه الحوثيين: فحتى الاستيلاء على الحديدة لن يُغيّر الكثير من الناحية العسكرية، حيث ستكون القوات المرابطة هناك أهدافاً سهلة للمقاتلين الحوثيين المتمركزين في مواقع على الجبال الغربية القريبة من المدينة.

بيد أن صوت العقل تدخل في دوائر صنع القرار بالولايات المتحدة وبريطانيا، حيث أدركوا مخاطر هذه الخيارات والمقاربات، وبدأوا عوضاً عن ذلك في محادثات مع الحكومة المعترف بها دوليا. لكن هذا يأتي مقترناً بتحديات من نوع آخر: فالانقسامات تنخر القوات الحكومية، ونذكر هنا بما حصل قبل أربع سنوات حين اقترب الحوثيون من مدينة مأرب، وكيف أعلن الزبيدي أن انتصار الحوثيين سيكون المفتاح لتحقيق هدف الانفصال للمجلس الانتقالي - أي استعادة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. من جهة أخرى، ترى عناصر في قوات المقاومة الوطنية التابعة لطارق صالح أن هزيمة قوات الإصلاح التي تشكل جزءاً كبيرا من تكوين الجيش الوطني (والتابعة لجماعة الإخوان المسلمين في اليمن) شرط مسبق لهزيمة الحوثيين.[1]

وبالتالي، مجرد توقع أن تتوحّد مثل هذه القوى المنقسمة (رغم انضوائها تحت راية الحكومة)، وهي غير قادرة حتى على الاتفاق على آلية قيادة مشتركة، وأن تنجح في شن حملة هجومية ومتواصلة، وفي إلحاق الهزيمة بقوة عسكرية أضعاف حجمها ومعروفة بانضباطها وحذقها، هو أمر عبثي، بل إن عواقب هذا الخيار قد تكون أكثر وبالاً من عواقب الخيارات الثلاث الأولى. فالعودة إلى حرب مفتوحة وشاملة ضد قوات الحوثيين التي طوّرت قدراتها العسكرية واكتسبت تقنيات حديثة ومتقدمة، ستسفر عن سقوط اعداد هائلة من الضحايا. من جانب آخر، سيؤدي الدعم الغربي أو الإسرائيلي إلى تعطيل تدفق الإمدادات الغذائية والإنسانية وإلى خطر حدوث مجاعة. والأهم هو ان أي هجوم من هذا النوع سيفشل

1 مقابلة مع أحد كبار القياديين في قوات المقاومة الوطنية ، يوليو 2022.

على الأرجح، وسوف تُقر الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون والعرب في نهاية المطاف بالواقع القائم على الأرض - كما فعلوا في أفغانستان - وسيتوصلون إلى صفقة مجزية للحوثيين تلبي مصالحهم الخاصة، وليس مصالح الشعب اليمني.

هنا على اليمنيين المدافعين عن هذا التوجّه أن يدركوا أن هزيمة الحوثيين ليست ضرورية لتُحقق إسرائيل والولايات المتحدة أهدافهما. يكفيهما إبقاء الحوثيين منشغلين لعام أو عامين لحين قيامهما بتسوية الوضع في فلسطين، وبنهاية القتال، سيصبح اليمن أكثر تشرذما وضعفاً، وسيظل تحت رحمة الحوثيين والجماعات المسلحة الأخرى.

خيار أفضل

استقطبت القدرات العسكرية للحوثيين الأنظار بلا شك، لكن للقصة جانب آخر يتمثل في الوضع الاقتصادي المُزري في مناطق سيطرتهم. قوانين الحوثيين المشددة ونظامهم الضريبي القائم على الابتزاز وسياسة حلب أموال الشركات لدعم المجهود الحربي وإثراء قيادات الجماعة أدت إلى استنزاف الاقتصاد وهروب جزء كبير من رؤوس الأموال وهجرة الكفاءات.

على مدى السنوات القليلة الماضية،ارتكزت الخطط الاقتصادية غير المعلنة للحوثيين على الاستيلاء على موارد النفط والغاز في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، ولعلّ عدم قدرتهم على التمدّد إلى تلك المناطق تعطي درسا قيما قد تستفيد منه الحكومة: وهو أن الدفاع أسهل من الهجوم بالنسبة لها. صحيح أن خطوط الدفاع تتطلب دعما لوجستيا متطورا، ولكن ذلك سيضمن الصمود - ولو لفترة من الوقت - حتى وسط انقسامات القيادة العليا. تم ردع وصدّ هجمات الحوثيين على حقول النفط في مأرب وشبوة غالبا من قبل فصيل أو فصيلين مختلفين من القوات الموالية للحكومة.

إن فشل خطط التوسّع لم يكن كافياً لدفع الحوثيين إلى قبول الانخراط في مفاوضات من أجل السلام، حيث أنهم لازالوا يرون فرصا ، منها افتقار الحكومة لخطة واضحة ومُحكمة، نقطة ضعف تعزز آمال الجماعة في فرصة أخرى للاستيلاء على حقول النفط. وازداد يقينهم عندما بدأ السعوديون في محادثات مباشرة معهم وعبروا لهم عن فساد الحكومة وعدم كفاءتها، و عن رغبتهم في إبرام صفقة. كان الحوثيون يترقبون توقيع اتفاق مع السعوديين قُبيل أحداث السابع من أكتوبر، يسمح للرياض بالخروج من مستنقع الصراع اليمني وترك حلفائها لمصيرهم، لكن وعلى نحو ما، جاءت عملية السابع من أكتوبر لتمنح الحكومة اليمنية فرصة أخرى.

قد تنجح استراتيجية العصا والجزرة (المرتكزة على الدفاع)، في دفع الحوثيين إلى طاولة المفاوضات. تنطوي هذه الاستراتيجية على تحويل القوات الحكومية إلى قوة رادعة يُعتمد عليها في صدّ الحوثيين وجعل الجماعة تدرك أن أي محاولة لإعادة الاستيلاء على حقول النفط هي خط أحمر. إن الخطوة الأولى تتمثل في توحيد هيكل القيادة العسكرية للمعسكر المناهض للحوثيين، لكنها تبدو مهمة مستحيلة حالياً، بما أن السبب الكامن وراء الانقسام الحاصل هو التنافس بين السعودية والإمارات. من هنا، يجب على الولايات المتحدة إقناع كلا الدولتين بالتعاون والانخراط بحسن نية في مثل هذه الجهود. على الرغم من أن العرقلة الإماراتية تؤذي اليمن، إلا أنها مدفوعة بمخاوف أمنية مشروعة لا يستطيع تهدئتها إلّا الولايات المتحدة. تتمثل الخطوة الثانية في توفير القدرات الدفاعية اللازمة للقوات الحكومية، بحيث يكفي أن تصمد هذه القوات بثبات وتكسر الهجوم الحوثي المحتم.

فيما مضى، لم يُبد الحوثيون حسن نية في المفاوضات أو قبولاً لمبدأ تقاسم السلطة مع أشقائهم اليمنيين، لكن إحداث تغيير جذري في الديناميكيات على الأرض – من خلال قوة دفاع حكومية موحدة وزيادة الضغوط على الجماعة - يمكن أن يقلب المعادلة ويجعلهم يدركون أن هذه هي الطريقة الوحيدة للبقاء. مع تخبطهم في براثن الوضع الاقتصادي المتدهور والمأزق العسكري، قد يصبح الحوثيون منفتحين على التمويلات المقدمة من السعودية ومجلس التعاون الخليجي، لجهود إعادة الإعمار وتعزيز مقومات البقاء الاقتصادي لليمن (وهي الجَزرة في هذه السياسة). يدرك الحوثيون أن الجزء الأكبر من السكان في مناطق سيطرتهم يعتمدون على التحويلات المالية والمساعدات الإنسانية القادمة من خصوم الجماعة العرب والغربيين. بالتالي، وبمجرد وضع حدّ لخططهم الطموحة بالتمدّد إلى مناطق أخرى، قد يرون الحكمة في التخلي عن بعض السيطرة على جزء فاشل من دولة فاشلة وقبول اتفاقية لتقاسم السلطة تتيح لهم فرصة البقاء.

لن تتوقف مساعي الحوثيين الوجيهة لدعم سكان غزة حتى تتوقف الإبادة الجماعية، خاصة أن اتفاق وقف إطلاق النار في غزة يظل هشا وغير مكتمل الأركان، لكن لا يمكن تهدئة المخاوف الغربية من احتفاظ الحوثيين بالقدرة على تعطيل حركة الملاحة في البحر الأحمر، إلا من قبل الأطراف اليمنية الأخرى.

إن حالة الضعف التي تعيشها الحكومة، وافتقارها إلى قيادة عسكرية موحدة، والتنافس بين داعميها الرئيسيين - السعودية والإمارات - يمنح الحوثيين أملاً في التوسع عسكرياً في المستقبل، والسيطرة على موارد النفط والغاز في اليمن. من هنا تبرز أهمية التغلب على هذه التحديات والعقبات، بحيث لا يكون أمام الحوثيين خيار سوى الدخول في مفاوضات جادة مع الأطراف اليمنية الأخرى، من أجل تحقيق سلام يستقطب التمويلات لإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية. تهيئة الظروف لاتفاق لتقاسم السلطة مع اليمنيين الآخرين هو أجدى طريقة لوضع حدّ للمغامرات العسكرية الحوثية، ووضع مصالح الشعب اليمني أولاً.

عبد الغني الإرياني هو باحث أول في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، حيث تتركز أبحاثه على عملية السلام وتحليل النزاع وتحولات الدولة اليمنية. يمتلك الإرياني خبرة تمتد لأكثر من ثلاثة عقود كمستشار سياسي وتنموي.

قبل إنضمامه لمركز صنعاء، عمل الإرياني مع الأمم المتحدة في مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن ومع بعثة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحديدة، وكذلك مع البنك الدولي في القضايا المتعلقة بالنزاع في اليمن، كما أجرى أبحاثاً حول الإصلاح الدستوري ومكافحة الفساد والحوكمة وقدرات الحكومة وبناء الدولة وإدارة وحل النزاعات، فضلاً عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

منذ الثمانينيات، عمل الإرياني مستشاراً لعدد من المنظمات الدولية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي ووزارة التنمية الدولية في الولايات المتحدة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية. كما يشمل تاريخ عمله التطوعي المشاركة في تأسيس وترؤس مؤسسة توق، وهي منظمة سياسية غير حكومية تعمل من أجل الدفاع عن الديمقراطية، وعمل في الهيئة الاستشارية لهيومن رايتس ووتش في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

نساء يمنيات، © مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية 2025

تراجع حقوق المرأة اليمنية خلال العام 2024

بلقيس اللهبي، ريم مجاهد و لارا أولينهاوت

هيمنت أزمة البحر الأحمر على عناوين الصحف عام 2024، وطغت على قضايا داخلية حرجة في اليمن كتقلص الحيز السياسي والاجتماعي للمرأة اليمنية في ظل استمرار الممارسات القمعية ضد النساء، بصورة يصعب فيها التمييز بين ما تشهده اليمنيات في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون وتلك الخاضعة للحكومة المعترف بها دوليا. شهدت مناطق سيطرة الحوثيين حملة اعتقالات مروعة (مستمرة منذ يونيو الماضي) ضد عاملين في منظمات المجتمع المدني، حيث استهدفت العديد من الناشطات في مجال السلام، وبعضهن يرزحن في السجون بمعزل عن العالم الخارجي وتحت ظروف سيئة. على الجانب الآخر، ساهمت حالة الاستقطاب والخلافات بين مختلف الفصائل السياسية بمناطق سيطرة الحكومة في تقويض حقوق المرأة، بينما أدى التحيز السياسي والحزبي وسياسة "فرّق تَسُد" في بعض الأحيان إلى استخدام النساء أنفسهن كأداة لممارسة القمع واستهداف بنات جنسهن أو حتى المنظمات التي يعملن لصالحها. علاوة على ذلك، تمتد المضايقات والترهيب المُمارس ضد المرأة إلى الفضاء الإلكتروني، حيث زادت حالات التحرش والابتزاز والتهديد والتشهير عبر الإنترنت بصورة ملحوظة لفتت الانتباه إلى تنامي هذه الظاهرة. تستعرض الورقة فيما يلي بعض أهم تطورات وضع وحقوق المرأة خلال العام المنصرم 2024.[1]

حملة ترهيب واعتقالات وحشية، طالت مواطنين بمن في ذلك نساء

سادت حالة من الذعر بين اليمنيين واليمنيات في يونيو الماضي، بعد حملة اعتقالات مسعورة شنتها قوات الحوثيين، استهدفت عاملين في منظمات دولية وإغاثية بتهمة - تتخذها الجماعة كذريعة دائمة - وهي "التخابر مع دول خارجية". قُدّر عدد المعتقلين في أوائل شهر يوليو 2024، بـ 27 محتجزا - وفقا لمنظمة العفو الدولية - من بينهم أربع نساء؛ لكن الأرجح أن يكون العدد الحقيقي للمحتجزين قسرا أعلى بكثير. قد تتردّد أو ترفض الأسر الإبلاغ عن اعتقال ذويهم خوفا من انتقام الحوثيين أو من العار الذي قد يلحقهم في حال ظهرت ملابسات الاعتقالات إلى العلن.

1 تحدث مركز صنعاء مع عدد من الناشطات في إطار إعداد هذا المقال، وقد تم إخفاء هويتهن حفاظاً على سلامتهن.

يزعم بعض النشطاء – ممن تحدثوا إلى مركز صنعاء - وجود عدد كبير من النساء اللاتي تم اعتقالهن ومن ثم إطلاق سراح بعضهن بسبب انتمائهن إلى أسر تتمتع بثقل سياسي واجتماعي، أو مقابل مبالغ كبيرة دفعتها عوائلهن للإفراج عنهن، إلّا أن البعض لم يكنّ محظوظات بنفس الامتياز: مثلا، تعكس قضية سارة الفائق (ناشطة في المجتمع المدني والمديرة التنفيذية للائتلاف المدني للسلام) المعتقلة في يونيو الماضي مع عاملين آخرين لدى منظمات دولية، الجانب المأساوي لهذه الاعتقالات، حيث لا تزال رهن الاحتجاز ومحرومة من التواصل مع أسرتها. توفيت والدة سارة في يناير الماضي دون أن تعرف مصير ابنتها، بعد أن فشلت كل المطالبات التي تم التقدم بها إلى جهاز الأمن والمخابرات التابع للحوثيين لإتاحة فرصة لسارة - التي لا تزال محتجزة دون أوامر قضائية أو إجراءات قانونية - للقاء والدتها.

تتجاوز موجة الاعتقالات وعمليات الاختفاء القسري في مناطق سيطرة الحوثيين استهداف الناشطين في المجتمع المدني ممن ألبستهم تهمة التواطؤ مع أطراف خارجية، حيث أصبحت اليوم أداة لإسكات أي صوت معارض. من المفارقة أن هذا يحدث في مجتمع يفخر بـ "حماية" المرأة ووضع تدابير مختلفة "لصونها"، بينما تخضع النساء لمعاملة لا إنسانية، حالهن حال أي شخص يجرؤ على انتقاد أو حتى التساؤل حول الوضع القائم.

في 10 سبتمبر 2024، اعتقل الحوثيون الإعلامية سحر عبدالإله الخولاني، بعد انتقادها السياسات القمعية للحوثيين وتناولها صراحة الوضع الاقتصادي المتردي في مناطق سيطرتهم، والحرمان من الرواتب والفساد المستشري، مع جمهورها الواسع من المتابعين، مكرّرة مطالبها علنا بسداد راتبها المستحق كموظفة رسمية في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون. اتهم وزير الإعلام والثقافة والسياحة اليمنية معمر الإرياني، الحوثيين بتعذيب الإعلامية لدرجة فقدانها الوعي قبل نقلها إلى المستشفى في حالة حرجة. يُزعم أيضاً اعتقال عدد من أفراد أسرتها في يناير من هذا العام، بما في ذلك والدتها وشقيقتها مع أطفالها الصغار، في خطوة اعتبرتها المنظمات الحقوقية المحلية عقابًا جماعيًا تفرضه السلطات الحوثية (يُذكر أنه تم الإفراج عنها قبل أسابيع).

اختار العديد من النشطاء الفرار من مناطقهم في أعقاب حملة الاعتقالات والترهيب التي شهدتها صنعاء والمناطق الأخرى الواقعة تحت سيطرة الحوثيين. كانت النساء أكثر الفئات عرضة للخطر في ظل تزايد المخاوف من الاعتداءات الجنسية - وهي مخاوف لها ما يبررها. مثلاً في الفترة التي سبقت إحياء ذكرى ثورة 26 سبتمبر، اتخذت سلطات الحوثيين إجراءات لمنع الاحتفالات بالثورة التي أطاحت بحُكم الإمامة عام 1962. في هذا السياق، قالت إحدى الناشطات ممن تحدثن بشكل سري إلى مركز صنعاء، إن سلطات الحوثيين حذرتها في أغسطس (قبل شهر من المناسبة) من المشاركة في الاحتفالات كما فعلت العام الذي سبق، واضطرت الناشطة إلى الاختباء بعد تعرضها للترهيب وتلقيها تهديدات، بما في ذلك التهديد بالاعتداء الجنسي، الأمر الذي دفعها إلى مغادرة صنعاء سرا.

سياسة "فرّق تَسُد": عام عصيب على المنظمات النسوية

توازياً مع الممارسات القمعية المستمرة في مناطق سيطرة جماعة الحوثيين، تتوسع الانقسامات وحالات الاستقطاب في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. تأثرت حقوق المرأة بحالة التشرذم التي تشهدها الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا، حيث أصبح لأجندات الأطراف السياسية أولوية على الجهود الجماعية لمحاربة أوجه اللامساواة. في حادثتين منفصلتين وقعتا في 13 و26 مايو العام الماضي، استولى اتحاد نساء الجنوب المدعوم من المجلس الانتقالي الجنوبي عنوة على مقر اتحاد نساء اليمن بعدن، بمساعدة مجموعة من الرجال المسلحين. يُعدّ اتحاد نساء اليمن أحد أكبر وأقدم منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق المرأة باليمن، حيث تمتد أنشطته إلى عدة محافظات ويضم في عضويته مليون وأربعمائة ألف امرأة من مختلف أنحاء البلاد. يدير الاتحاد الملجأ المستقل الوحيد في عدن الذي يستقبل النساء ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، حيث حوصر المكان لعدة أيام، حاولت خلالها قوات مسلحة تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي فرض هيمنتها وسيطرتها على مقر اتحاد نساء اليمن. في هذا السياق، قالت باحثة من منظمة العفو الدولية "بدلًا من ضمان سلامة النساء الهاربات من العنف وتعزيز عمل منظمات المجتمع المدني التي تقدم خدمات الحماية، تعرّض سلطات المجلس الانتقالي الجنوبي هذه الفئة لمزيد من العنف". نال اتحاد نساء اليمن، الذي يتخذ من صنعاء مقرا له، نصيبه من تداعيات الانقسامات ذاتها التي أثّرت على كيانات يمنية عدّة في الأعوام الأخيرة بما في ذلك البنك المركزي ونقابة الصحفيين اليمنيين. فالنساء المنتسبات إلى المجلس الانتقالي الجنوبي يزعمن أن كلمة "اليمن" في المسمى الرسمي للاتحاد تتعارض مع مطالبهن باستقلال الجنوب.

التنافس بين المنظمات النسوية – في مساحة ضيقة سواء من حيث التمكين المؤسسي أو التمويل - لا يصب في مصلحة المرأة اليمنية، فـ "القوة في الجماعة" حين يتعلق الأمر بالنهوض بحقوق النساء، وبالتالي يهدد ذلك بتقويض وعرقلة الجهود الرامية إلى إحداث تغيير هادف في هذا المجال. يترسّخ هذا الواقع المؤسف يوما بعد يوم: حضرت إحدى

كاتبات هذه الورقة انطلاق القمة النسوية السابعة في عدن والتي نظمتها مؤسسة وجود للأمن الإنساني مطلع ديسمبر 2024. أكّد حينها رئيس الوزراء اليمني أحمد بن مبارك، في كلمته الافتتاحية، التزام الحكومة بتمكين المرأة، قائلاً إنها تضع التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة "على رأس أولوياتها"، باعتباره أحد "الركائز الأساسية للنهوض بالمجتمع". لكن واقع الحياة اليومية لا يعكس هذا القدر من سلاسة العبارات.

في لقاء تمهيدي للقمة، عُقدت ورشة عمل لمدة يومين ضمّت أكثر من 80 مشاركا ومشاركة من مختلف المحافظات اليمنية، لمناقشة الوضع الاقتصادي وإعادة فتح الطرق وقضايا المختفين قسريا وتراجع الحيز المدني. سار جدول أعمال اليوم الأول كما كان مخططاً له، لكن تم - وبشكل مفاجئ - منع أعمال الورشة في اليوم الثاني، بعد تدخل من وزارة التخطيط والتعاون الدولي، لِيتبين لاحقاً أن حوالي 50 امرأة وقّعن على عريضة موجهة إلى محافظ عدن أعربن فيها عن قلقهن من أن هذه الاجتماعات قد تهدد القضية الجنوبية.

المضايقات الالكترونية: ارتفاع معدلات التنمر والتحرش والابتزاز عبر الإنترنت

توازياً مع تقلص حيز مشاركتها في الحياة العامة، يَبرز شكل آخر من انتكاسات حقوق المرأة – تحديداً في العالم الافتراضي. صحيح أن عالم الإنترنت أتاح فرصا غير مسبوقة للنساء اليمنيات للتعبير عن آرائهن والانخراط في النشاط السياسي، إلا أنه يظل سلاحا ذو حدين، حيث يسمح باستهداف النساء بأشكال متعددة من المضايقات.

يشهد اليمن زيادة في الجرائم الإلكترونية والمضايقات والابتزاز عبر الانترنت، حيث لا توجد قوانين قائمة تحمي المستخدمين من التحرشات في الفضاء الإلكتروني. قد تجد النساء اللواتي يُعبّرن عن آرائهن أنفسهن أمام هجوم عنيف لا يرحم، خاصة النساء الناشطات علناً. نَشر مركز صنعاء العام الماضي تقريرا يسلط الضوء على التحديات التي تواجه النساء في ترؤس التجمعات والمؤسسات النسوية بحضرموت، وتُضاف المضايقات عبر الإنترنت إلى سلسلة التحديات التي تواجه العديد من تلك القيادات النسوية (كالعراقيل البيروقراطية المفروضة على بعضهن – بما في ذلك سحب الدعم المؤسسي منهن ومطالبتهن بإخلاء مقارهن). ومع استمرار التعرض لتعليقات مسيئة وهجمات تمس شخصياتهن والتحرش الإلكتروني، أصبح بعضهن يُعدن التفكير في حياتهن المهنية ومشاركتهن في الحياة العامة. كَشفت بعضهن عن تجارب مريرة مع التحرش الجنسي عبر الإنترنت، بما في ذلك إيحاءات جنسية غير مرغوب فيها، أو إرسال محتوى غير لائق إليهن، أو انتهاك خصوصياتهن كَمشاركة صورهن وبياناتهن دون موافقتهن.

تُعدّ هذه الممارسات منافية للأخلاق في بيئة تقليدية ومحافظة مثل اليمن، وقد تُدمّر حياة النساء وتنال من سمعة أسرهن. لكن غالبا ما يكون هذا النوع من التحرش تكتيكاً فعالاً لترهيب النساء الناشطات علناً، وإجبارهن على الانسحاب من الحياة العامة أو تقليل نشاطهن. تناول تقرير نُشر مؤخراً الجرائم الإلكترونية في اليمن، حيث أشار إلى أن عدد الضحايا الذين أبلغوا عن تعرضهم لهذا النوع من الجرائم – غالبيتهم للابتزاز - بلغ 2,400 حالة خلال النصف الأول من عام 2024. شكّلت النساء نسبة 98 في المائة من هذا العدد.

الثمن المدفوع للامساواة

مثّل 2024 عاماً آخراً من التحديات للمرأة اليمنية، بكل ما تعنيه العبارة. تستمر القيود المفروضة على حرية حركة النساء في جميع أنحاء البلاد بلا رادع أو مساءلة، حيث تواصل السلطات في كل من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والحوثيون تقييد سفر وتنقل النساء بين المحافظات (وفي بعض الحالات إلى الخارج) دون إذن ولي الأمر أو مرافقة قريب من الدرجة الأولى.

يستمر النزوح على نطاق واسع في اليمن، حيث تزداد أعداد النازحين بسبب الآثار المناخية المدمرة كما شهدنا في السيول المميتة التي اجتاحت البلاد الصيف الماضي، وحصدت عددا من الأرواح. تشير الإحصائيات إلى وجود 4.5 مليون نازح في البلاد - 80 في المائة منهم من النساء والأطفال – حيث يعيشون تحت ظروف معيشية صعبة في مناطق تفتقر إلى الخدمات والاحتياجات الأساسية. غالبا ما تغض البرامج الإنسانية الطرف عن الاحتياجات الخاصة للنازحات، وتفشل في إدماج البُعد الجندري في أنشطتها بالشكل المطلوب. في العام الماضي، بلغ عدد النساء المحتاجات إلى خدمات الصحة الإنجابية 5.5 مليون امرأة، بينما احتاجت 2.7 مليون امرأة حامل أو مرضعة إلى علاج من سوء التغذية الحاد. حالياً، واحد فقط من كل خمسة مرافق رعاية صحية في اليمن (الشحيحة أساساً) يقدم الرعاية للأمهات والأطفال.

تتأثر النساء والفتيات بشكل كبير من ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي - الناجم عن تدهور الأوضاع الاقتصادية وبسبب تعليق أو قطع المساعدات الغذائية – وهي معاناة تُضاف إلى جملة التحديات التي يواجهنها كَالفئة الأكثر عرضة للاستغلال والاعتداء الجنسي. صُدم اليمنيون بقضية الزيجات المتعددة لمواطن يدعى غالب القاضي، والتي كشفت عنها وسائل إعلامية الصيف الماضي، حيث عكست مأساة المواطنين الذين يقعون عُرضة للاستغلال في الأوقات العصيبة بسبب اختلال موازين القوى. كان غالب القاضي بمثابة حلقة وصل بين مغتربين يمنيين مقيمين في الولايات المتحدة والخليج وأسر فقيرة في اليمن، ووَضع مخطط احتيالي لجمع التبرعات مستهدفاً الأسر الضعيفة والفقيرة حيث انتهى الأمر بسلسلة من الزيجات استغلّ من خلالها واعتدى جنسياً على العديد من النساء - بما في ذلك قاصرات - مقابل المساعدات والغذاء. يزعم نشطاء أن قضية القاضي ليست حادثة منفردة، حيث أن استخدام المساعدات الغذائية لاستغلال النساء المستضعفات لم يعد بالأمر الغريب. تتفاقم مواطن الضعف هذه بين النساء المُنتميات إلى مجتمعات مَقصية كَمجتمع المهمشين، وقد أشار تقرير نُشر مؤخراً لمركز صنعاء إلى ارتفاع حالات التحرش أو الاعتداء الجنسي ضد المهمشات منذ اندلاع الحرب، مع إفلات معظم الجناة من العقاب.

الحاجة إلى تدابير تتجاوز الإشادة بـ "صمود" النساء

عاما تلو الآخر، تتزايد أعداد اليتيمات والأرامل والنازحات بالآلاف مع استمرار مأساة الحرب في اليمن. الكثير من النساء أخذن على عاتقهن مسؤولية خدمة مجتمعاتهن المحلية في ظل ظروف اقتصادية قاسية، ومناخ أمني أصعب، وقيود مفروضة على حرية الحركة، والعنف القائم على النوع الاجتماعي. يسود مزيج من اليأس والغضب والاستياء داخل اليمن، وهو ما يُلقي بالعبء الأثقل على كاهل الفئات الأكثر ضعفاً ممن يحاولن التكيف مع ما يفرضه الطرف الأقوى وتقبّله. ففي ظل ظروف تتراجع فيها الخدمات العامة كالكهرباء والمياه والطرق، وتنعدم فيها الوظائف والأمن في الشوارع، وتتآكل القدرة الشرائية، وتقلّ فرص التعليم للأطفال ممن يحيط بهم العنف من جميع الزوايا، وتؤثر التطورات الإقليمية على الواقع المحلي، فإن الحديث عن صمود المرأة اليمنية كَوضع الملح على الجرح.

صحيح أن النساء اليمنيات نجحن بأعجوبة في خلق عالم مواز للواقع المليء بالتحديات، وتمكنّ من إيجاد سبل جديدة للعيش وإنقاذ أنفسهن وأسرهن ومجتمعاتهن، تكتسب مسألة حماية حقوق المرأة اليمنية أهمية حاسمة ودائمة مع انقضاء عام آخر. يتعين على الأطراف النافذة، القادرة على إعادة ملف حقوق المرأة وظروفها المعيشية على طاولة الحوار و الدعم، ضمان ألا تغيب الشواغل المحلية الحرجة عن دائرة الضوء في ظل التركيز الدولي على دور اليمن في الصراع الإقليمي. فَبدون رقابة من جهات دولية، يتزايد خطر استفحال الانتهاكات ضد حقوق النساء والفتيات اليمنيات والأسوأ أن تمر هذه التجاوزات مرور الكرام دون رادع أو مساءلة او حتى توثيق.

بلقيس اللهبي هي باحثة في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، تركز أبحاثها على التطورات السياسية والاجتماعية في اليمن، وتتمتع بلقيس بخبرة تزيد عن 15 عاماً في مجال الأبحاث والمجتمع المدني والتنمية وإدارة المشاريع.

ريم مجاهد تدير برنامج "دعم المشاركة السياسية في القضايا الوطنية وعملية السلام في اليمن". هي باحثة في مجال علم الاجتماع. تركز عملها في اليمن على النساء السجينات، والتصوّرات المجتمعية عن الشرطة النسائية والأصوات النسوية.

لارا اولينهاوت هي محررة في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. استقرت في عدد من بلدان الوطن العربي حيث عملت كمستشارة للشؤون الجنسانية والتنمية في فرع منظمة العمل الدولية باليمن و كمحررة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في بيروت. لارا حاصلة على درجة الماجستير في الأنثروبولوجيا ودراسات التنمية من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن ودرجة البكالوريوس في الأدب الإنجليزي من جامعة كنت.

طفل يحمل بندقية خلال مظاهرة نظمتها جماعة الحوثيين دعماً لغزة في ميدان السبعين بمدينة صنعاء، 13 ديسمبر 2024 // من ملفات صور مركز صنعاء

منهجيات الجماعات الدينية في اليمن لتجنيد المقاتلين

حسام ردمان

ملاحظة: نُشر هذا المقال للمرة الأولى على موقع المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية (ISPI).

على مدار العقدين الماضيين، هيمنت الجماعات المعتنقة أيديولوجيات دينية على المشهد في اليمن، بما في ذلك خلال الحرب الجارية منذ عام 2015. أصبحت هذه الأيديولوجيات صُلب المنهجية التي تتبناها تلك الجماعات لتجنيد المقاتلين في صفوفها. تتشكل خارطة هذه القوى الفاعلة من أربع تيارات رئيسية: حزب الإصلاح الإسلامي السني، جماعة الحوثيين الشيعية الزيدية، الجهاديين السلفيين التابعين لتنظيم القاعدة، والسلفيين التقليديين الموالين لمعسكر الحكومة الشرعية، ممن يقاتلون في صفوف جماعات شبه عسكرية مدعومة إما من السعودية أو الإمارات.

ازدهرت التيارات الأربعة في اليمن منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي (مع تغيرات في التسمية أو الإطارات التنظيمية لاحقا)، متأثرة مبدئياً بالتحولات الإقليمية كالثورة الإيرانية و (الجهاد) في أفغانستان. برزت الساحة اليمنية كأرض خصبة بالنسبة لهذه القوى، وبيئة مواتية بسبب العوامل الداخلية المتصلة بهشاشة الدولة اليمنية والطابع الاجتماعي المحافظ.

بدعم من السعودية، تمدد التيار السلفي التقليدي منذ الثمانينيات، ونجح في بناء شبكة واسعة من المؤسسات الدينية، شملت حتى المناطق الزيدية الواقعة شمال اليمن، وهو ما ساهم في تشكيل النواة لجماعة الحوثيين في الثمانينات كَحركة زيدية وأصبح التعبير عنها أوضح في التسعينات. من زاوية أخرى، تمكن حزب الإصلاح أيضا خلال عقد التسعينيات من خلق قاعدة واسعة من المؤيدين على إثر تداعي نفوذ الحزب الاشتراكي في الجنوب بعد الوحدة. فضلا عن ذلك، خلق تنظيم القاعدة موطئ قدم له في المناطق الجبلية في جنوب البلاد أواخر التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدعم من زعيم التنظيم أسامة بن لادن المنحدر من أصول سعودية وحضرمية.

ساعد عامل التهميش في بلد شاسع متنوع جغرافياً وفقير كاليمن في ازدهار هذه التيارات. مثلاً تمكنت جماعة الحوثيين في صعدة شمالي اليمن، من استغلال حالة الاستياء الدفين تجاه الحكومة المركزية في صنعاء، وحوّلت المحافظات المحيطة إلى معقل قوي. في استراتيجية موازية، استغل تنظيم القاعدة الشعور السائد بالتهميش والعزلة في محافظات أبين وشبوة والبيضاء ومأرب جنوبي ووسط اليمن، وحوّلها إلى ملاذات آمنة له لا تصلها يد السلطة المركزية.

خلال الفترة التي سبقت اندلاع الحرب في 2015، اتبعت الحركات الإسلامية في اليمن ثلاث استراتيجيات أساسية للاستقطاب والتجنيد: أولا، الدعوة الفردية المباشرة من خلال النشاط التثقيفي في المساجد والمؤسسات التعليمية الدينية الرسمية وغير الرسمية. ثانيا، شبكات الضمان الاجتماعي من خلال نشاط الجمعيات الخيرية كالتي تديرها جماعات سلفية و حزب الإصلاح، والتي تقدم خدمات أساسية للمجتمعات المحلية - أحيانا باستخدام شبكات سرية.

أما الاستراتيجية الثالثة فقد تمثلت في الدعاية الأيديولوجية عبر وسائل الإعلام المكتوبة، وعبر التسجيلات الصوتية لمحاضرات رموزها، ومنذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عبر شبكات الانترنت. ركز تنظيم القاعدة تحديداً على هذه الوسيلة الدعائية لنشر خطاب ثوري جاذب لفئة الشباب المناهض للأيديولوجيا الشيوعية التي انتشرت في الجنوب منذ ستينيات القرن الماضي. لاحقا، وبالتوازي مع انتفاضة الأقصى الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي، وتداعيات هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، والغزو الأمريكي للعراق في 2003، غيّرت الحركات الجهادية دعايتها لتركز على دعوات لمحاربة "اليهود والصليبيين" – أي أهداف غربية وكيانات محلية داعمة للغرب.

الحرب الأهلية: طفرة المجاهدين والجهاديين

مع انتفاضة عام 2011، ضد نظام الرئيس علي عبدالله صالح، دخلت اليمن في أزمة سياسية أحدثت بدورها فراغا أمنيا كبيراً استغلته هذه الحركات الدينية. بحلول العام 2014، تصاعدت الاضطرابات لتصبح حربا أهلية شبه شاملة عقب سيطرة جماعة الحوثيين على العاصمة صنعاء. في مارس 2015، قادت السعودية التحالف العربي مع الإمارات لبدء تدخل عسكري في اليمن لدعم الحكومة المعترف بها دولياً بعد فرار رئيس الجمهورية إلى عدن.

سمحت انتفاضة 2011، لهذه التيارات بتوسيع قواعدها الشعبية، بينما جاءت أحداث 2014-2015 كفرصة لعسكرة هذه القواعد وتحويلها إلى حركات مسلحة كبيرة، من خلال التركيز على أسلوب التجنيد الجماعي بدلا من الاستقطاب الفردي. استغلت الفصائل السنية المعارضة الشعبية لتوغلات الحوثيين في المناطق التي تُعتبر ذات أغلبية سنية، وبالمقابل، نجح الحوثيون في حشد قاعدة شعبية واسعة ومتنوعة، من خلال تصوير قضيتهم بأنها صراع ضد المتطرفين السنيين – ممن وصفوهم بـ (التكفيريين) الذين يكفرون غيرهم من المسلمين – ودفاع ضد التدخل العسكري السعودي- الإماراتي.

تباينت منهجيات الاستقطاب والتجنيد المعتمدة من قبل هذه التيارات، حيث ركز الإسلاميون السنة والسلفيون بشكل أساسي على التدريب العسكري للعناصر الموالية لهم، في حين ركز تنظيم القاعدة أكثر على التلقين الأيديولوجي لصقل جهاديين أكثر التزاماً وتفانياً. من جهة أخرى، هناك من تبنى نهجا هجينا في عمليات الاستقطاب والتجنيد يجمع بين التدريب التكتيكي والتلقين الأيديولوجي، كجماعة الحوثيين.

من المهم التمييز هنا بين مفهومي المجاهد والجهادي، فالمجاهد هو شخص دفعته الأحداث إلى التطوع للقتال بدافع ديني يخلو بالعادة من الأجندة السياسية الثورية. عادة ما يكون مثل هذا الفرد مستعد للعمل بشكل منضبط تحت إطار نظامي يتبع الدولة، والتحوّل فعلياً من مجاهد أو مقاوم إلى جندي نظامي. الأهم من ذلك أنه مستعد بشكل عام للتخلي عن السلاح بمجرد أن تنتهي مهامه القتالية.

بالمقابل، الجهادي هو شخص مدفوع بمبدأ الثورة الدائمة، ولا يرى القتال كمهمة محددة زمنيا وجغرافياً، بل كمهمة أزلية تتعدى ساحة الصراعات المحلية لتشمل العمل عالمياً من أجل تأسيس النموذج المنشود للدولة الإسلامية وهزيمة الهيمنة الغربية. يُفضل الجهادي دائماً العمل من خلال تنظيمات مسلحة سرية لتحقيق تلك الأهداف.[1]

1 عزمي بشارة ، "تنظيم الدولة المكنّى "داعش"، الجزء الأول: إطار عام ومساهمة نقدية في فهم الظاهرة" (الفصل الثاني)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018.

المجاهدون / المقاومون السنة

أدى اشتعال الحرب الأهلية من جهة، وتنامي حالة الاستقطاب الطائفي "السني/الشيعي" في اليمن – بين السنة التابعين غالباً للفقه الشافعي والزيديين الشيعة - من جهة أخرى، إلى تداخل معقد لدوافع المقاومة، فَمنذ العام 2014، تبنت التيارات السياسية الرافضة لجماعة الحوثيين وانقلابها على السلطة دعوات المقاومة الشعبية، بينما لجأت المجتمعات المحلية لدعوات الجهاد الديني والنفير (التضامن) القبلي لتحفيز المواطنين وتشجيعهم على حمل السلاح دفاعا عن مدنهم وقراهم.

في هذا السيناريو، قاتلت الوحدات العسكرية النظامية الموالية للحكومة الشرعية جنباً إلى جنب مع المتطوعين القادمين إلى الجبهات بدوافع مختلفة: بعضهم بدافع سياسي والذين اعتبروا أنفسهم "مقاومين"، والبعض الآخر بدوافع دينية والذين اعتبروا أنفسهم "مجاهدين". في أحيان كثيرة كان الدافعان السياسي والديني يمتزجان بشكل معقد عند كثير من المتطوعين.

وجد المقاتلون السنة، ولا سيما أتباع التيار السلفي المتشدد، الذين يؤمنون بطاعة ولي الأمر، سهولة نسبية بالاندماج في الهياكل العسكرية والأمنية للدولة، ولم يجدوا مشكلة في إعلان الولاء للحكومة الشرعية والحفاظ على علاقة ودية مع التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات الداعمة للحكومة. منذ العام 2020 تقريباً، اختارت فئة كبيرة من هؤلاء المقاتلين العودة مجددا إلى أعمالها الطبيعية التي كانت تزاولها قبل اندلاع الصراع، إما في الدعوة الإسلامية أو في سوق العمل (في مختلف القطاعات المهنية) لأنهم رأوا أن الجهاد واجب مؤقت يزول بزوال التهديد العسكري الداهم على مناطقهم.[2]

في بداية الحرب اندمج هؤلاء المقاتلون ضمن صفوف "المقاومة الشعبية" ومع الوقت وتطور الحرب، أصبحوا جزءا أصيلا من تكوينات الجيش الموالي للحكومة الشرعية التي تتخذ من عدن مقراً لها. حالياً، توجد قوات عسكرية ينتمي قادتها وجزء كبير من أفرادها إلى العقيدة الدينية السلفية، وتعمل ضمن إطار القوات المسلحة الوطنية بشكل عام.

تعبئة المقاتلين السلفيين: ثلاثة هياكل عسكرية موالية للحكومة

تم احتواء الكتلة السلفية التي قاتلت في اليمن من خلال دمجها في ثلاثة هياكل عسكرية جميعها موالية لمجلس القيادة الرئاسي للحكومة الشرعية:

1. قوات الجيش الوطني: تتمركز في مأرب وتعز، وتُعد موالية لحزب الإصلاح على المستوى السياسي، لكنها نظاميا تتبع وزارة الدفاع اليمنية.

2. ألوية العمالقة الجنوبية: تنتشر في محافظات شبوة وأبين ومناطق الساحل الغربي وأجزاء من محافظة مأرب، وكان لها دور أساسي في دحر تقدّم الحوثيين في مأرب وشبوة والحديدة. يقود ألوية العمالقة العميد عبدالرحمن المحرمي ، وهو قيادي سلفي جنوبي من محافظة أبين وعضو في مجلس القيادة الرئاسي، وتربطه علاقات جيدة مع الرياض وأبوظبي. منذ 2023، أصبح المحرمي أحد نائبيّ رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي المطالب باستقلال جنوب اليمن. هذا وتُعد ألوية العمالقة بمثابة القوة الضاربة داخل المعسكر المناهض للحوثيين، وتتلقى تمويلها وتسليحها مباشرة من الإمارات.

3. قوات درع الوطن: تنتشر في محافظات حضرموت والضالع و لحج و عدن، وهي مجموعة ألوية أسستها الرياض عام 2022، كي تحاكي تجربة "ألوية العمالقة"، ويتزعمها قيادي سلفي هو العميد "بشير المضربي".

تعبئة المقاتلين السلفيين ليس بالأمر العسير بطبيعة الحال، حيث تتطوع أعداد كبيرة منهم للتدرّب قتاليا وعسكرياً ضمن ألوية نظامية، لكن لا يتضح بعد المناطق والمديريات التي يتم فيها تجنيدهم على أساس جماعي. عقيدتهم القتالية تمثل مزيجا من الانضباط الوطني لقيادة الحكومة الشرعية، والعداء الطائفي لجماعة الحوثيين.

إلى جانب هذا المزيج، تتفرد ألوية العمالقة بميول أكبر نحو مبدأ استقلال الجنوب. بعيدا عن العقيدة القتالية، تمثل ألوية العمالقة وجهة مغرية لتجنيد الشباب لما تملكه من سمعة جيدة فيما يتعلق بمقاومة الحوثيين، وأيضا لنأيها بنفسها

2 مثلا، كان الشيخ "عبدالرحمن اللحجي" أحد أهم القيادات الميدانية التي ساهمت في تحرير محافظتي عدن ولحج في جنوب اليمن، لكنه قدم استقالته من منصبه العسكري عام 2020، بعد توقف المعارك العسكرية ضد الحوثيين فعلياً وقرر العودة لدوره السابق كخطيب وإمام مسجد الصحابة في عدن.

عن الخلافات الداخلية بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي. كما لعبت ألوية العمالقة دورا في جهود مكافحة الإرهاب التي يقودها المجلس الانتقالي الجنوبي ضد تنظيم القاعدة في محافظة أبين.

برزت ألوية درع الوطن أيضاً في السنوات الأخيرة كقوة عسكرية كبيرة ضمن هيكل القوات النظامية التابعة للحكومة، وتخصص الرياض (الداعم الرئيسي لهذه الألوية) مرتبات مالية منتظمة لها، بالريال السعودي، وبالتالي تعد مجزية أكثر من وجهة نظر المجندين مقارنة بكيانات عسكرية أخرى (كقوات الجيش الوطني او حتى القوات العسكرية الموالية للمجلس الانتقالي الجنوبي).

الجهاديون السلفيون

بالعادة، لا تتم صناعة "العنصر الجهادي" من خلال عملية الحشد الجماعي، بل تتطلب تلقينا وتدريبا دقيقا وخاصا يُقدّم لكل فرد على حدة، ويتخللها اختبارات ومهام صارمة لإثبات الولاء المطلق، تصل أحياناً حد التكليف بمهام انتحارية.

انطلاقا من العام 2014، حوّلت قيادة تنظيم القاعدة منهجيتها لتجنيد أكبر عدد ممكن من الشباب المتطوع - سواء من اليمن أو من خارجه - لقتال الحوثيين والحشد لمواجهة تمددهم. كما سعى التنظيم إلى دمج هؤلاء المتطوعين في هيكله السري، والذين شكّلوا كتلة مقاتلة يتم توظيفها في تنفيذ أجندة التنظيم "الجهادية" لمحاربة الحكومة التي يعتبرها "مرتدة وغير شرعية"، فضلاً عن تجنيدهم لعمليات نوعية تستهدف مصالح الغرب وحلفائهم في المنطقة: أي السعودية والإمارات.

بتخفيف شروط التجنيد الصارمة التي كان ينتهجها، أقدم تنظيم القاعدة في اليمن على مجازفة دفع ثمنها الباهظ لاحقاً، فقد كان من بين المجندين عملاء قاموا بالوشاية بالتحركات الأمنية لقيادات التنظيم، مما أدى إلى تحديد مكان تواجد زعيمه المؤسس ناصر الوحيشي ومقتله بغارة جوية أميركية عام 2015، وتصفية نخبة من أبرز القيادات المؤسسة لفرع القاعدة في اليمن.

عام 2018، اتخذ خليفة الوحيشي "قاسم الريمي" تدابير جديدة لمنع الاختراقات والعودة إلى الصرامة في اختيار العناصر التي يتم تجنيدها. أدرك التنظيم صعوبة المزج بين نهج التلقين الجهادي النخبوي والصارم، وبين الاستراتيجية غير المضمونة لاستمالة مجموعة أوسع من المجاهدين، لكن ما أخفق فيه تنظيم القاعدة، نجحت في تحقيقه جماعة الحوثيين بشكل فريد واستثنائي، مستفيدة من موقعها كسلطة حاكمة فعلية على مناطق جغرافية واسعة.[3]

الجهاديون الشيعة (الحوثيون)

تتّبع جماعة الحوثيين منهجية تجنيد صارمة لصناعة المجاهدين المتفانين، الذين يشبه التزامهم الأيديولوجي التزام الجهاديين السلفيين. يخضع هؤلاء الأفراد لتلقين عقائدي ونفسي مكثف منذ مراحل عمرية مبكرة، مع أفضلية واضحة لأولئك المنتمين إلى طبقة الهاشميين (المدعون بأنهم أحفاد النبي محمد) على عكس غالبية اليمنيين المنحدرين من أصول قبلية. بالعادة، ينحدر غالبية المجندين من محافظة صعدة - مسقط رأس مؤسس الجماعة – أو من مناطق أخرى شمالي اليمن، ويعتبر جهاز الأمن الوقائي (جهاز أمني متخصص ضمن هيكل الجماعة) الجهة المشرفة على مراقبة وتقييم مدى ولاء المقاتلين الذين يتم تعيينهم ضمن أجهزة الأمن التابعة للجماعة، أو في قوات النخبة العسكرية التابعة بصورة مباشرة لمكتب الزعيم الحالي للجماعة عبدالملك الحوثي.

دفع احتياج الحوثيين الشديد إلى مقاتلين نشطين للدفع بهم في مختلف الجبهات المحلية، إلى أسلوب التجنيد الجماعي، لكن بخلاف المقاتلين السنة المتحالفين مع الحكومة الشرعية، استخدم الحوثيون تكتيكات التجنيد القسري من خلال إلزام الشيوخ القبليين الموالين لهم بتوفير أعداد محددة من المتطوعين، وكذلك من خلال ربط الوصول إلى المساعدات الغذائية والإنسانية بعملية التطوع للقتال، مستغلين الواقع الإنساني في تلك المناطق.

لا تعطي جماعة الحوثيين أولوية للتلقين العقائدي المتخصص لهؤلاء المقاتلين، بل تُخضعهم لما يسمى بـ "الدورات الثقافية" وهي أشبه بجلسات توجيه معنوي وعقائدي مخصصة للقوات المسلحة، وتجري هذه الاستعدادات الأولية قبل توزيعهم ضمن وحدات المشاة أو قوات الاحتياط، وفي أحيان كثيرة يتم الدفع بهم إلى جبهات القتال حتى دون تلقي القدر الكافي من التدريب.

3 من السابق لأوانه معرفة التأثير الذي قد يحدثه نجاح هيئة تحرير الشام في سوريا على الجماعات السلفية الجهادية في اليمن وأماكن أخرى. تشكّلت هيئة تحرير الشام في سوريا كإعادة تسمية لفرع تنظيم القاعدة المعروف بـ "جبهة النصرة"، في محاولة للتموضع أمام الأطراف الفاعلة الأجنبية - بما في ذلك الولايات المتحدة - كجماعة تتبنى الوسطية والاعتدال. استبدل جهاديوها الطموحات العابر للحدود الوطنية ببراغماتية تركز على السياق المحلي في سوريا.

في الأوساط الشعبية بمناطق سيطرة الحوثيين، هناك تمييز شائع بين مصطلح "الحوثي" أي الفرد المُلقن والأصيل داخل الجماعة، و "المتحوث" أي الفرد المنضم حديثا إليها. بسبب اعتماد الحوثيين على أسلوب الأمواج البشرية في تكتيكهم القتالي، فقد واجهوا خلال السنوات الأخيرة تحديات كبيرة في التجنيد والحفاظ على قوة الجماعة القتالية. لذا انصب تركيزهم بصورة أساسية على تجنيد الأطفال كونهم أسهل في الانقياد والتوجيه، وهي استراتيجية يُنظر إليها أيضاً باعتبارها استثماراً مستقبلياً يخدم غرضا طويل الأمد يتمثل في صناعة جيل قادم من المقاتلين الحوثيين المخلصين.

أحداث السابع من أكتوبر وإنعاش التجنيد الجهادي

عام 2023، بدا واضحا أن تنظيم القاعدة وجماعة الحوثيين في مواجهة تحديات بالغة في عمليات الحشد والتعبئة والتجنيد، وأيضا مواجهة نوع من المعارضة الداخلية والتمرد في صفوف عناصرها من الرتب الدنيا، لكن الحرب الإسرائيلية على غزة جاءت لتُنعش عمليات التجنيد لهذه الجماعات.

كان لافتا قيام الحوثيين بافتتاح عشرات المعسكرات التدريبية في مناطقهم تحت مسمى "طوفان الأقصى" - وهو اسم العملية التي شنتها حركة حماس ضد إسرائيل في السابع من أكتوبر 2023 - لاستقبال المتطوعين الشباب. بحسب تصريحات زعيم الجماعة عبدالملك الحوثي، فقد تم تجنيد حوالي 300 ألف مقاتل خلال العام 2024. أما تنظيم القاعدة، والذي جمّد سياسة الباب المفتوح في عمليات التجنيد منذ العام 2018، فقد عاد عام 2023، ليستأنف بحذر استقبال المتطوعين الشباب الذين عجزوا عن احتمال مشاهد العنف اليومي ضد الفلسطينيين.

الخلاصة

كانت اليمن على الدوام أرضاً خصبة للتجنيد من قبل الجماعات الدينية المسلحة، لكن مع استمرار الحرب من جهة وتنامي الأزمات السياسية الإقليمية خلال العام الماضي من جهة أخرى، اكتسبت عمليات الاستقطاب والتجنيد زخماً متجدداً. ستشكل هذه الطفرة في المقاتلين معضلة رئيسية في بناء السلام باليمن مستقبلاً، ومجموعة إضافية من التحديات أمام الجهود الرامية إلى الحد من استقطاب الشباب إلى صفوف الميليشيات وإعادة دمج بعض تلك العناصر في المجتمع المدني. وهنا تأتي أهمية فهم الفرق بين "المجاهد" الذي قد يكون قابلا لإعادة التأهيل حسب الظروف وبما يحقق له قدرا من مصالحه، وبين "الجهادي" الذي لن يكون ملتزما بأية تسوية سياسية طالما لم تحقق غايته العقائدية.

حسام ردمان هو زميل باحث في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. تتركز أبحاثه على الحراك الجنوبي والجماعات الإسلامية المسلحة في اليمن، مثل تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، والفصائل السلفية المسلحة. وهو أيضاً مراسل لقناة دبي التلفزيونية، وعمل سابقاً لصالح صحيفتي الشارع اليمنية والأهرام المصرية.

مسيرة حاشدة في حلب بتاريخ 13 ديسمبر 2024 احتفالاً بسقوط نظام بشار الأسد// مصدر الصورة: مدين داريه / موقع Alamy

السيناريو السوري: لماذا تكراره غير محتمل في اليمن

ميساء شجاع الدين

أثار التقدم السريع والمفاجئ لقوات المعارضة في سوريا أواخر عام 2024، والذي انتهى بالإطاحة بنظام الأسد، الآمال لدى أطراف المعسكر المناهض للحوثيين باحتمال استكشاف سيناريو مماثل في اليمن، وتوجيه ضربة موجعة أخرى لمحور المقاومة الذي تقوده إيران.

يرى اليمنيون العديد من أوجه التشابه بين الوضع في بلادهم والوضع في سوريا، حيث برزت جماعة الحوثيين ونظام الأسد كأطراف رئيسية في حرب أهلية مدمرة في كلا البلدين، وكحليفين رئيسيين لإيران والجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى المدعومة من إيران، مثل حزب الله، تبنى الحوثيون ونظام الأسد، من مراكز سلطتهم في صنعاء ودمشق، استراتيجية للحُكم والقتال تعتمد على إعلاء فئات اجتماعية محددة وإقصاء أو تهميش الشرائح الاجتماعية والفصائل السياسية الأخرى.

رغم أوجه التشابه الظاهرة هذه، من غير المرجح أن يشهد اليمن انهياراً مفاجئاً كالذي حدث في سوريا نظراً لاختلاف الظروف والسياق في البلدين اختلافاً جوهرياً. لقد تربعت أسرة الأسد على زمام السلطة لأكثر من خمسة عقود، وهي فترة طويلة بما يكفي ليُصاب النظام بالركود ويتحوّل إلى سلطة هرمة تفتقر إلى أساس أيديولوجي قوي. ورث بشار الأسد السلطة من والده حافظ الأسد عام 2000، دون أن يضطر إلى الكفاح من أجل الاستيلاء عليها أو الدفاع عنها. حين اندلعت الحرب الأهلية في البلاد، اضطر الأسد إلى الاعتماد على أطراف خارجية مثل إيران وحزب الله وروسيا، للحفاظ على كرسي السلطة.

على النقيض من ذلك، يمثل الحوثيون حركة جيل أول ذات أساس أيديولوجي قوي، مما يعني أن تاريخها قصير نسبياً. بالتالي يستعيض الحوثيون بالحماس والعزيمة لحماية سلطتهم التي استحوذوا عليها خلال العقد الماضي والتغطية على نقص الخبرة. اليوم، يحظى الحوثيون بالآلاف من الأتباع المخلصين المستعدين للقتال حتى الرمق الأخير.

تلعب التقسيمات الجغرافية في اليمن والإرث التاريخي لحُكم الإمامة الزيدية في شمال اليمن دورًا محورياً في تشكيل مسار وقيود أي عمل عسكري ضد الحوثيين، فالجماعة تسيطر بشكل تام على المناطق الوعرة بين صعدة وصنعاء، والتي تشكل حصنًا طبيعيًا لها. ورغم افتقارهم إلى قاعدة شعبية عريضة - بما في ذلك بين العديد من الزيديين - إلا أن الحوثيين يمثلون إحدى الهويات المناطقية الفريدة للبلاد، مما يعني أن هزيمتهم في معقلهم بشمال البلاد سيمثل تحديًا هائلاً.

على الجانب الآخر، يختلف المعسكر المناهض للحوثيين في اليمن كثيراً عن قوى المعارضة التي استولت على السلطة في دمشق. بالطبع كانت هناك انقسامات داخل المعارضة السورية، إلا أنها اقتصرت في السنوات الأخيرة عموماً على المُكوّن الكردي في شمال شرقي البلاد. في اليمن، يبرز العديد من اللاعبين الإقليميين ذوي الأجندات المتضاربة، وعلى رأسهم السعودية والإمارات، وبدرجة أقل سلطنة عمان وقطر؛ وبالتالي، يُعدّ الصراع على النفوذ والسيطرة في اليمن أكثر تعقيداً بكثير مما هو عليه في سوريا، بما أن اليمن أصبح ساحة جديدة للتنافس الإقليمي.

فضلا عن ذلك، يشكل الحوثيون تهديدًا حقيقيًا لكل من السعودية والإمارات، كما يتضح من استهدافهم سابقاً للبنية التحتية في كلا الدولتين. لذا، أي تحرك لتصعيد الصراع في اليمن ضد الحوثيين سينطوي على مخاطر كبيرة، تتمثل في تجدّد الهجمات بالصواريخ والطائرات المسيرة، وهي مسألة غير مقبولة غالباً بالنسبة للرياض وأبوظبي.

يتمتع الحوثيون بميزة قوة أخرى ألا وهي المركزية في اتخاذ القرار، الأمر الذي مكّنهم من إدارة الصراعات الداخلية دون تهديد تماسك نسيج الجماعة. يُمثل عبد الملك الحوثي المرجعية في عملية صنع القرار هذه، باعتباره صاحب السلطة السياسية والروحية المطلقة في نظر أتباعه. من الجدير بالملاحظة أنه رغم توسّع الجماعة على مدى العقد الماضي وتمدّد هيمنتها إلى مناطق جديدة في اليمن، فإن الدائرة الداخلية لها لم تتوسع بشكل مماثل، حيث لا تزال محصورة في حلقة ضيقة من الموالين منذ أيام حروب صعدة (2004-2010). هذه المركزية قد تتحوّل اليوم إلى نقطة ضعف حرجة إذا ما تم تنفيذ عمليات موجهة ضد قيادة الجماعة، وخاصة عبد الملك الحوثي. على سبيل المثال، حين قُتل رئيس المجلس السياسي الأعلى السابق صالح الصماد عام 2018، بغارة للتحالف الذي تقوده السعودية، تم تعيين مهدي المشاط خلفًا له، لكن الأخير فشل إجمالاً في ملء الفراغ الذي تركه الصماد، وتحديداً في الحفاظ على التحالفات القبلية والاضطلاع بالمهام التنظيمية الرئيسية.

بشكل عام، يُعدّ السياق في اليمن حساساً للغاية للتطورات الإقليمية ويتأثر بديناميكياتها بسهولة، فَمنذ انخراط الحوثيين في الصراع الإقليمي عقب أحداث 7 أكتوبر، واندلاع الحرب في غزة، أصبحت اليمن في قلب التحولات الإقليمية الهامة. إلى يومنا هذا، لم يتضح بعد، ما إذا كان اتفاق وقف إطلاق النار في غزة سيوقف استهداف الحوثيين لحركة الملاحة في البحر الأحمر وهجماتهم ضد إسرائيل أم أنها ستستمر. أضف إلى هذا أن اليمن لا يتربع بالضرورة على أولويات الجهات الفاعلة الإقليمية، وهو ما قد يُعزز الجهود لتجميد الصراع.

سيشهد الوضع المزيد من التغييرات بلا شك، إلا أنها ستتشكل في نهاية المطاف وفق ما يمليه السياق الفريد لليمن، لذا أي مقارنات مع سياقات أخرى لن تكون دقيقة. تظل حالة الضعف والانقسامات التي يعاني منها المعسكر المناهض للحوثيين من أبرز المخاوف؛ ومن غير المرجح أن تُحبذ القوى الإقليمية والدولية حدوث فراغ محتمل للسلطة في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، أو المزيد من التشرذم الذي قد يزعزع استقرار المنطقة. وعليه، فإن أي مقاربة لمعالجة الملف اليمني من خلال التصعيد العسكري ضد الحوثيين سيُنظر إليها - على الأرجح - باعتبارها مقاربة تنطوي على مخاطر عالية وتكاليف باهظة وإمكانيات محدودة لتحقيق مكاسب كبيرة.

ميساء شجاع الدين هي باحثة أولى في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. نشرت كتاباتها وتحليلاتها في العديد من وسائل الإعلام، مثل موقع جدلية، والسفير العربي، وصحيفة العربي الجديد، وموقع المونيتور.

شجاع الدين حاصلة على ماجستير في الدراسات الإسلامية من الجامعة الأميركية بالقاهرة، حيث ركزت أطروحتها على صعود التطرف الزيدي في اليمن.

طائرات مسيّرة عُرضت في معرض نظّمته جماعة الحوثي في مدينة صنعاء بتاريخ 18 ديسمبر 2024 // صورة من مركز صنعاء

الحسابات الإسرائيلية للرد على الحوثيين

صلاح علي صلاح

تصاعدت وتيرة العمليات المتبادلة بين الحوثيين وإسرائيل خلال الأشهر الأخيرة، مع زيادة الهجمات الصاروخية والطائرات المسيرة التي أطلقها الحوثيون باتجاه إسرائيل، وفي إطار ما وصفته الجماعة بـ "المرحلة الخامسة من العمليات المساندة لغزة". يلقي هذا الصراع بأبعاده على الطرفين ويتطور بشكل تدريجي، حيث شن الإسرائيليون ضربات جوية داخل اليمن رداً على هجمات الحوثيين، إلا أن هذه الضربات لم تُحدث أي أثر ملموس على الجماعة التي راكمت خبرتها في الصمود أمام الاستهداف الجوي خلال السنوات السابقة.

تختلف نوعية الأهداف الإسرائيلية في اليمن عن تلك التي استهدفتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، والتي ركزت غالبا منذ بدايتها على أهداف عسكرية مباشرة مثل منصات إطلاق الصواريخ المتحركة ومواقع الرادارات وكذلك ضرب مخازن الأسلحة وورش تصنيع الصواريخ والطائرات المسيرة. في المقابل، وسعت إسرائيل بنك الأهداف ليتضمن منشآت اقتصادية، حيث استهدفت القوات الإسرائيلية ميناءي الحديدة والصليف وخزانات الوقود في رأس عيسى ومحطات كهرباء في الحديدة وصنعاء، وضربت أيضا مطار صنعاء الدولي، وقصفت 8 لنشات من أصل 15 لنش بحري تُستخدم لسحب السفن الكبيرة في ميناء الحديدة. مؤخراً، وسعت إسرائيل أهدافها في عمليتها التي شنتها بتاريخ 10 يناير، لتتضمن استهداف دار الرئاسة بصنعاء، وتعكس نوعية هذه الأهداف أن الخطوط الحمراء أمام إسرائيل أقل من تلك التي يفرضها حلفاؤها الغربيون على أنفسهم. يتم كل هذا في سياق مضطرب وفي خضم تحديات سياسية وأمنية عديدة تهيمن على المنطقة.

الأبعاد الاستراتيجية للصراع

يمثل الحوثيون اليوم أحد أهم الأذرع الفاعلة فيما يسمى "محور المقاومة"، لا سيما بعد نجاح إسرائيل في تحييد حماس وحزب الله وسقوط نظام الأسد في سوريا، وتراجع عمليات الميليشيات المدعومة من إيران في العراق. مع ترقّبها لمواجهة وشيكة مع إسرائيل والولايات المتحدة، تسعى إيران إلى بقاء الحوثيين كجماعة قادرة على تهديد المصالح الإسرائيلية والغربية بما في ذلك خطوط الملاحة البحرية، ما يجعل الحوثيين أحد الأوراق الهامة في استراتيجية إيران، وتؤهلهم ليتحولوا إلى خط دفاع لها.

تنامت مخاوف ايران مع عودة الرئيس ترامب إلى البيت الأبيض، والمعروف بتبنيه استراتيجية "الضغط الأقصى" ضد إيران خلال فترة رئاسته الأولى. من جهتها، ترى إسرائيل ذلك فرصة لتوجيه ضربة ضد إيران بشكل مباشر مستقبلا، مُعولة على دعم إدارة ترامب، وستستفيد بالتأكيد من تصاعد العمليات المتبادلة بينها وبين الحوثيين لإظهار خطورة النفوذ الإيراني المتنامي في المنطقة. في هذا الصدد، كان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، قد صرّح بأن عمليات إسرائيل لا تحمي نفسها فقط من الجماعة المتمردة المدعومة من إيران ولكن العالم بأسره.

يكتسب الصراع بين إسرائيل والحوثيين أبعاد استراتيجية متعددة: تسعى إسرائيل إلى حماية مصالحها الأمنية والاقتصادية المهددة من أنشطة الحوثيين، ومن جهة أخرى يسعى الحوثيون الى إستغلال الصراع لتعزيز صورتهم وسرديتهم بأنهم حركة مقاومة تواجه إسرائيل والولايات المتحدة. من جانب آخر، تستفيد إيران من الحوثيين استراتيجياً كوسيلة لإظهار نفوذها في المنطقة، وفرض تكاليف عالية على خصومها وتعزيز موقفها في المفاوضات الدبلوماسية على ملفات أخرى.

تتحول الضربات بين إسرائيل والحوثيين تدريجيا إلى حرب استنزاف، وصراع مُطوّل لا يصب في صالح الطرفين. بالإضافة إلى التداعيات الأمنية والسياسية، يتكبد الجانبان أضراراً اقتصادية فادحة، حيث يخسر الحوثيون موارد مالية هامة مع تدمير المرافق والمنشآت، بينما تتكبد إسرائيل تكلفة مادية عالية لاعتراض صواريخ الحوثيين وطائراتهم المسيرة.

التحديات أمام العمليات الإسرائيلية

تتباين الآراء داخل إسرائيل حول الرد المناسب على الحوثيين في اليمن. وبمراجعة تعليقات الخبراء والمسؤولين الإسرائيليين في وسائل الإعلام الإسرائيلية والدولية، يمكن استقاء مؤشرات على كيفية تطور الصراع في المستقبل. يقول الدكتور ناحوم شيلوه، زميل باحث في مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا التابع لجامعة تل أبيب: "ربما يجري الحوثيون حساباتهم معتقدين أنهم قادرون على تحمل الانتقام الإسرائيلي مرة كل بضعة أشهر مع الاستمرار في مهاجمة إسرائيل"، مشيراً إلى التعقيدات المترتبة على شن ضربات جوية داخل اليمن والذي يبعد حوالي 2000 كيلومتر عن إسرائيل. يضيف شيلوه: "في تحليلهم للتكلفة والعائد، يريدون تنفيذ أيديولوجيتهم المناهضة لإسرائيل والولايات المتحدة، مع الأخذ في الاعتبار أن قدرة إسرائيل على ضربهم محدودة". هناك عدد قليل جدًا من الأهداف العسكرية القيمة لإسرائيل".

البعد الجغرافي والتكاليف المرتفعة ليست التحديات الوحيدة التي تواجه عمليات إسرائيل في اليمن، فما يزال التباين في الآراء قائما بين صناع القرار الإسرائيليين حول هذا الجانب أيضاً. اقترح رئيس الموساد ديفيد بارنيع أن يتم استهداف إيران بشكل مباشر ردا على هجمات الحوثيين. بالمقابل، يميل جهاز استخبارات الجيش الإسرائيلي إلى انتهاج سياسة أكثر تحفظاً تتجنب الضربات المباشرة ضد إيران. ويبدو أن نتنياهو يميل إلى رأي جهاز الاستخبارات.

يبرز أيضاً تحدٍ إضافي يواجه الإسرائيليين مرتبط بالمعلومات الاستخباراتية. فَعلى الرغم من أن الحوثيين ينشطون منذ فترة غير قصيرة، يبدو أن إسرائيل لم تعتبرهم أولوية كالتهديدات الأخرى التي انخرطت تاريخياً في مواجهات معها، وبالتالي لم تستثمر بكثافة في جمع المعلومات الاستخباراتية عن الجماعة. رغم تهديد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو باستهداف القيادات الحوثية، وتصريح وزير الدفاع يسرائيل كاتس بالقول: "سنطارد جميع قادة الحوثيين وسنضربهم تماما كما فعلنا في أماكن أخرى، إلا أن شُح المعلومات الاستخباراتية الدقيقة ما يزال عائقاً مهما لهذا التوجه". فَضعف بنية الاتصالات في اليمن يقلل من فرص الإسرائيليين في جمع المعلومات، ومن المفارقات أن هذه السلبية أصبحت واحدة من أهم الإيجابيات التي يستفيد منها الحوثيون حالياً في استراتيجيتهم الدفاعية، فمراقبة خطوط الاتصالات كانت ركيزة مهمة لإسرائيل في صراعاتها مع حركة حماس في غزة وحزب الله في لبنان، لكن ضعف البنية التحتية للاتصالات في اليمن وبطء خدمة الإنترنت جعلت من هذه الاستراتيجية أقل فعالية بالنسبة لإسرائيل.

بالإضافة إلى الخيارات العسكرية المباشرة، يدرس الإسرائيليون مساراً آخراً يتمثل في بناء تحالف دولي يضم السعودية والإمارات ودول أخرى في المنطقة، من مُنطلق أن الحوثيين تهديد لأمن ومصالح الجميع وليس لإسرائيل فقط. تحقيقاً لهذه الغاية، تنشط وزارة الخارجية الإسرائيلية في سعيها لتصنيف دولي للحوثيين كمنظمة إرهابية، حيث أصدر وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر تعليمات للدبلوماسيين الإسرائيليين في أوروبا بالعمل من أجل إعلان هذا التصنيف من قبل أكبر عدد ممكن من الحكومات. تشمل الدول التي تصنف الحوثيين حاليا كمنظمة إرهابية: (إسرائيل، الولايات المتحدة، كندا، استراليا، السعودية، الإمارات، نيوزيلندا، وماليزيا) لكن عدد محدود من الدولة الأوروبية تنضم إلى هذه القائمة.

هناك أيضا تباينات في الآراء على مستوى الخبراء الأمنيين الإسرائيليين حول كيفية تأطير الحوثيين: كدولة أم كمنظمة إرهابية. مثلاً، يدعو جيورا ايلاند، الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي (الإسرائيلي)، إلى اعتبار الحوثيين دولة نظرا لسيطرتهم على العاصمة صنعاء وأجزاء كبيرة من شمال اليمن، ويقول إن هذا سيتيح لإسرائيل تطبيق قوانين الحرب التقليدية وشرعنة عمليات عسكرية أوسع. لكن هذا الرأي يثير مخاوف لدى البعض من تعقيدات أي دعم إقليمي لمثل هذا التوجّه، حيث قد يتردد حلفاء محتملون مثل السعودية والإمارات في دعم حرب معلنة ضد دولة مجاورة، والبعض – من أصحاب الرأي المغاير - يفضل الإبقاء على تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية ضمن الرؤية الإسرائيلية لمحاربة وكلاء إيران لتجنب عزل الحلفاء الدوليين.

واقع جديد

تشكل المواجهة بين الحوثيين وإسرائيل تطورا جديدا في مشهد الصراع الواسع والمعقد في المنطقة. هناك بالتأكيد فجوة كبيرة من ناحية الإمكانيات بين الطرفين لصالح إسرائيل التي تمتلك قدرات أكثر تطورا بمراحل، إلا أن الحوثيين ما يزالوا حتى اللحظة قادرين على البقاء كتهديد فعليّ لإسرائيل على المدى القصير والطويل (أي مرحلياً واستراتيجياً). لا يوجد لدى إسرائيل حتى الآن رصاصة سحرية بمقدورها حسم الصراع من جانبها بشكل فاعل، ويبدو أن الطرفين سيستمران في تعزيز استراتيجياتهم القتالية وتطويرها. ما حدث من عمليات متبادلة حتى الآن لن يكون الصفحة الأخيرة في هذه المواجهة المعقدة، ويبدو أن الطرفين ماضيان في حرب استنزاف مكلفة وغير محسومة النتائج، ما لم تظهر عوامل جديدة تغير الديناميكيات القائمة.

صلاح علي صلاح هو ضابط مشاريع في مركز صنعاء. قبل انضمامه لمركز صنعاء، عمل كمدير عام لقطاع الرقابة والتفتيش الفني في الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد كما أنه ناشط مهتم بالشأن العام وله العديد من المشاركات في الفعاليات السياسية والمدنية، كما كان له تجربة في حل وتسوية عدد من النزاعات المحلية وجهود الوساطة للإفراج عن مجموعة من سجناء الرأي والناشطين المدنيين والسياسيين.

المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن هانس غروندبيرغ أثناء خروجه من مطار صنعاء الدولي خلال زيارته للعاصمة اليمنية لإجراء محادثات مع المسؤولين الحوثيين ، 6 يناير 2025 // من ملفات صور مركز صنعاء

اليمن: التحديات الرئيسية والآفاق المحتملة للسلام خلال 2025

ألكسندرا نيكوبولو

كان لحرب غزة، التي امتدت على مدار العام 2024، تأثير في جميع أنحاء الشرق الأوسط، حيث أعادت تشكيل المنطقة بشكل جذري، وأدت إلى تغيير ديناميكيات القوة وإعادة رسم حدود الصراعات المحلية. بالنسبة لليمن، عزّزت حرب غزة وتداعياتها عوامل الصراع المحلي وفَاقمت الانقسامات المحلية وأفضت بعملية السلام إلى طريق مسدود. شهدت نهاية العام 2024، تصاعدًا في المعارك القتالية على عدة جبهات، وفي التوترات بين الحوثيين وإسرائيل، وهو ما غذى الآمال داخل المعسكر المناهض للحوثيين بكبح جماح الجماعة. في غضون ذلك، تواصلت الجهود الدولية من أجل التوصل إلى تسوية سلمية في اليمن، لكن هذا المسار ظل متمسكاً بالنهج المألوف والمختل في مسعى لتحقيق انفراجة لا تزال بعيدة المنال.

النهج الدولي: وصفة للفشل

خلال الأشهر الثلاثة الماضية، لم تطرأ تغييرات ملموسة على نهج المجتمع الدولي فيما يتعلق بتحقيق السلام في اليمن. على المستوى الداخلي، لا يزال مجلس القيادة الرئاسي منقسماً وفي حالة ضعف، ومجرد وسيلة لأعضائه لتعزيز أجنداتهم الخاصة. نتيجة لذلك، باتت الجهات الفاعلة المحلية تبادر على نحو متزايد للتواصل أو الاجتماع مع المسؤولين الدوليين. تعليقاً على ضعف مجلس القيادة الرئاسي، تقول أفراح ناصر - زميلة غير مقيمة لدى المركز العربي في واشنطن: " لا يتمتع مجلس القيادة الرئاسي بالاستقلالية، حيث يعود دائمًا إلى ما يريده السعوديون والإماراتيون. هو قائم وباقٍ لأن رعاته يريدون بقاءه باعتباره الكيان الأنسب لكلا البلدين... إلّا أنه يأتي بنتائج عكسية ويُعزّز ثقة الحوثيين بعدم وجود معسكر قوي مناهض لهم".

في نوفمبر 2024، تم إشهار تكتل جديد للقوى السياسية اليمنية تحت رعاية المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية (NDI)، حيث ضمّ 22 حزبًا ومكوناً سياسيًا. قاطع المجلس الانتقالي الجنوبي - وهو كيان انفصالي قوي بقيادة عضو مجلس القيادة الرئاسي عيدروس الزبيدي - المبادرة المشار إليها التي قادتها الولايات المتحدة. على الرغم من أن هذا التكتل الجديد يُعدّ أكثر شمولاً من مبادرات سابقة من هذا القبيل، إلا أنه يعكس النهج المختل للمجتمع الدولي في التعاطي مع الأزمة اليمنية - فالاعتماد على الأحزاب والمكونات السياسية في المناطق الحضرية وغياب تمثيل اللاعبين الرئيسيين على الأرض، مثل القبائل والمجلس الانتقالي الجنوبي، يجعلها مبادرة ضعيفة.

من جانب آخر، يبرز التنافس السعودي-الإماراتي كعقبة رئيسية أمام توحيد المعسكر المناهض للحوثيين، وحجر عثرة أمام عملية السلام في اليمن. في هذا السياق، يقول عبد الغني الإرياني - باحث أول في مركز صنعاء: " إمكانية تشكيل قيادة موحدة هي مهمة شبه مستحيلة طالما أن السعودية والإمارات تتنافسان في اليمن". من جهته، أشار فارع المسلمي، وهو زميل باحث في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس) إلى أن التباين في الأولويات بين أبو ظبي والرياض ينعكس في كيفية انخراطهما في جهود السلام الجارية، قائلا: "لا تهتم الرياض بالحوثيين ما دامت الحدود السعودية آمنة. الرياض تعتقد أنها حيّدت التهديد الحوثي، وأعاد [السعوديون] تقديم أنفسهم كصانعي سلام وباتوا منشغلين أكثر بسياقات بلدان أخرى، مثل سوريا".

تاريخياً، لطالما نظرت الرياض إلى اليمن باعتباره تهديداً محتملاً، وبالتالي كانت الحاجة إلى احتواء هذا التهديد هي الدافع وراء التدخل السعودي في البلاد لعقود من الزمن. قد تفسر هذه النظرة - جزئياً - تمنّع السعودية عن دعم حلفائها في الحكومة اليمنية لمواجهة التهديد الحوثي.

غياب سياسة أمريكية

يمثل غياب سياسة أمريكية تجاه اليمن إشكالية أخرى، حتى مع عودة ترامب للبيت الأبيض في يناير المنصرم. دعمت الولايات المتحدة من خلف الكواليس المحادثات المباشرة بين السعودية والحوثيين، على أمل أن تفضي إلى تسوية للصراع، ولكن بمجرد أن بدأ الحوثيون بمهاجمة السفن في البحر الأحمر، اضطرت إدارة الرئيس السابق بايدن إلى إعادة تقييم مقاربتها ونهجها، وأدى ذلك آخر المطاف إلى تشديد سياسة العقوبات، مع توجيه ضربات مباشرة ضد أهداف حوثية استراتيجية.

أُطلقت عملية "حارس الازدهار" في ديسمبر 2023، لحماية حركة الملاحة التجارية في البحر الأحمر، وتم رفدها لاحقاً باستراتيجية "الردع والإضعاف" التي أُعلن عنها في أكتوبر 2024. ركزت الحملة الأمريكية بشكل عام على استهداف القدرات العسكرية للحوثيين، ورغم أن شهري نوفمبر وديسمبر شهدا العديد من الضربات المبلغ عنها ضد منشآت تابعة للحوثيين، إلاّ أنها لم تتضمن ضربة قاصمة لقدرات الجماعة. إذًا، ما هي خيارات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تجاه اليمن والحوثيين؟

قَدِمَ الرئيس الجديد بأجندة لإنهاء جميع الحروب في الشرق الأوسط والتركيز على المسائل الداخلية لبلاده، على غرار الاجندة التي تبناها خلال فترة رئاسته الأولى. على صعيد السياسة الخارجية، سيتضمن هذا التوجّه غالباً العودة إلى ممارسة أقصى قدر من الضغط على إيران، الأمر الذي سيؤثر بدوره على الحوثيين. في يناير الماضي، أعاد البيت الأبيض تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية بقرار تنفيذي - والذي دخل حيز التنفيذ مؤخراً - مشيراً إلى أنه يقوم بتقييم شركاء الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمتعاقدين مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في اليمن بحثاً عن أي صلات محتملة بالجماعة. توازياً مع ذلك، أعلنت الإدارة الجديدة نيتها الحدّ من تدخلاتها في الشرق الأوسط، وهو ما يعني وجود احتمال بأن تسعى إلى حل سياسي بدلاً من الحل العسكري، فَالانخراط في عمل عسكري سيتطلب التعامل مع حكومة يمنية ضعيفة ومنقسمة، وهو ما قد يصب نهاية المطاف في مصلحة الحوثيين. في هذا السياق، ترى أفراح ناصر أن اتباع نهج عسكري أكثر عدائية يستهدف القيادات الحوثية قد يؤدي إلى "فراغ في السلطة مما سَيسمح للجماعات الإرهابية الأخرى - مثل تنظيمي القاعدة وداعش - بالاستفادة من الوضع ومن الضعف الذي يعاني منع المعسكر الموالي للحكومة على مستويات عدّة". يتفق فارع المسلمي بالقول إن الضربات العسكرية لن تغير من سلوك الحوثيين، مضيفاً: "الولايات المتحدة تنتظر انتهاء حرب غزة لتتعاطى مع الوضع في اليمن، حتى وإن لم تكن هناك مقاربة جيدة".

التصعيد بين الحوثيين وإسرائيل

شهدت الأشهر القليلة الماضية تطورات إقليمية هامة، أبرزها سقوط نظام بشار الأسد بعد أكثر من 50 عامًا من الحُكم في سوريا. يقول فارع المسلمي إن خسارة إيران لحليف آخر ومُهم جعل الحوثيين "الحصان الأخير الصامد" في محور المقاومة المدعوم من إيران، وهذا سيدفعهم [أي الحوثيين] ليصبحوا أكثر تهورًا. لم يعد الحوثيون يعتمدون على الإيرانيين بقدر ما كنا نعتقد - بخلاف أنشطة التهريب. قد تضعف الجماعة إذا ما تعطلت طرق التهريب مع إيران، لكن الأمر سيستغرق وقتاً طويلاً حتى يُحدث ذلك فرقاً فعلياً".

أخذت الهجمات الحوثية منحى تصعيدي في الأشهر الأخيرة، حيث تضمنت استهداف إسرائيل التي ردّت بدورها بضرب البنى التحتية والمنشآت الحيوية في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيين، بما في ذلك مطار صنعاء وميناء الحديدة. كان الردّ الاسرائيلي محدوداً أو مُقيّداً نسبياً، لا سيما وأن شهر ديسمبر شهد أكبر عدد من الهجمات الحوثية ضد إسرائيل منذ بداية الحرب على غزة. قد يعود سبب هذا إلى رغبة إسرائيل بانتظار عودة الرئيس الأمريكي الجديد إلى البيت الأبيض، لأجل التنسيق وزيادة الضغط على الحوثيين بدعم من إدارة أمريكية أكثر إيجابية. في غضون ذلك، تتعزز الآمال لدى المعسكر المناهض للحوثيين بأن يؤدي استمرار التصعيد بين الحوثيين والقوى الغربية إلى إضعاف وتقويض القدرات العسكرية للجماعة بصورة حرجة.

المسار المطروح للمضي قُدماً

لا يزال إحلال السلام في اليمن مسألة بعيدة المنال، لكن الخبراء يتفقون على أن هناك مسارات للتوصل إلى تسوية في حال تحلت جميع الأطراف المنخرطة في النزاع بالمرونة الكافية. أحد الشروط الهامة للمُضي في هذا الاتجاه هو خفض الحوثيين لسقف طموحاتهم بشأن المكاسب التي يسعون لتحقيقها في الميدان، لا سيما طموحهم بالسيطرة على موارد النفط والغاز في اليمن. في هذا الصدد، يقول عبدالغني الإرياني: "لا يُبدي الحوثيون أي اهتمام بإجراء محادثات جادة مع الأطراف اليمنية. هم يريدون فقط التعامل مع السعودية، ومن ثم تحويل بوصلة اهتمامهم إلى تدمير أي طرف منافس". يتمثل أحد المسارات المحتملة لتغيير هذه الديناميكية في طرح خطة لإعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي لتحفيزهم على الجلوس إلى طاولة المفاوضات.

بالنسبة لأفراح ناصر، ترى أن "اليمن أقرب إلى الحرب منه إلى السلام. ستعود الحرب الأهلية بمرحلة ثانية، انطلاقاً من رغبة المعسكر المناهض للحوثيين باستعادة صنعاء". أظهر الإرياني تفاؤلًا أكثر بالقول: "مع إعلان وقف إطلاق النار في غزة، سيتوقف الحوثيون عن هجماتهم [ضد إسرائيل والبحر الأحمر]". من جهته، قال المسلمي: "على المدى الطويل، سيتعين على الحوثيين إما توقيع اتفاق سلام أو [مواجهة] نهايتهم. السلام الشامل مُمكن، لكن الأمر يعود إليهم".

يظل إشراك جميع الجهات الفاعلة اليمنية في عملية السلام واستنباط حلول محلية لمشاكل البلاد التي لا حصر لها، هو المفتاح لتحقيق تسوية دائمة، لكن تحقيق ذلك سَيعتمد على تقديم السعوديين والإماراتيين تنازلات لبعضهم البعض، وتجاوز تنافسهم في اليمن من خلال تبني نهج بناءة أكثر.

على نطاق أوسع، سيظل المشهد في اليمن خلال العام 2025، مرهونا بتطورات أخرى حاسمة مثل تراجع النفوذ الإيراني، وسياسات الإدارة الأمريكية الجديدة، ووقف إطلاق النار في غزة. تقف البلاد اليوم بين كفتي ميزان متأرجح وبالتالي فإن أية إجراءات جذرية تُتخذ قد تدفع اليمن إما نحو الحرب أو نحو السلام.

ألكسندرا نيكوبولو هي محررة في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، حاصلة على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بالإضافة إلى درجة الماجستير في الدراسات المتوسطية. نيكوبولو هي أيضاً باحثة مساعدة في مركز الدراسات المتوسطية والشرق أوسطية والدراسات الإسلامية (CEMMIS) و زميلة أبحاث في جامعة البيلوبونيز.

صورة مأخوذة من المشروع السعودي لنزع الألغام في اليمن (مسام) // مصدر الصورة: وكالة الأنباء السعودية

الألغام الأرضية في اليمن: كابوس مستمر يعيشه المدنيين

عبدالناصر احمد عقلان

هي قصة مألوفة تكررت وإن اختلفت الشخصيات: فقدت الطفلة "دينا"[1] البالغة من العمر ثمان سنوات ساقيها بسبب لغم مصمم للانفجار تحت أي وزن يتجاوز ثمانية كيلوغرامات. كانت الفتاة تنتظر بشوق عودتها إلى منزلها الواقع على خط تماس المواجهات المسلحة بين الحكومة وقوات الحوثيين في مديرية الدريهمي بمحافظة الحديدة. طمأنها والدها بأنهم سيعودون إلى المنزل وأن القتال سيتوقف بعد إبرام اتفاقية استكهولم في ديسمبر 2018 بين أطراف الصراع، لكنها لم تكن تعلم بأن منزلهم والحديقة المحيطة قد زُرعت فيها الألغام المضادة للأفراد، حيث تفنن زارع تلك الآفة بأشكالها التمويهية المحاكية للبيئة المحيطة مثل الأحجار والأدوات المنزلية بل وحتى على شكل ألعاب الأطفال.

هُجّر المدنيون في اليمن - منهم الأطفال والنساء - من مساكنهم ومزارعهم، ليجدوا أنفسهم في مناطق مُلغّمة. ونظرا لافتقارهم إلى أي معرفة بِالتكتيكات الحربية التي يستخدمها أطراف الصراع، فقد يكونوا أكثر الأشخاص عرضة لهذه الألغام والذخائر غير المنفجرة، التي غالبا ما تُزرع بشكل عشوائي أثناء الانسحابات العسكرية. تزعم الحكومة المعترف بها دوليا أن الحوثيين زرعوا مليوني ونصف مليون لغم أرضي، في المناطق التي دارت فيها الصراعات منذ مارس 2015، ومما يزيد الأمر تعقيداً استمرار رفض الأطراف المتحاربة تسليم خرائط للمناطق الملغمة هذه إلى الجهات المختصة، كما هو مطلوب بموجب اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، التي وقع عليها اليمن عام 1998م.

على الرغم من دخول الهدنة في اليمن عامها الثالث وانحسار العمليات القتالية الكبرى، إلا أنها أخفقت في وضع حدّ للخسائر البشرية للألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة. فهذا "القاتل الصامت" ينتظر بلا رحمة، بحيث أن أي خطأ هو الأخير للضحية. يحتل اليمن اليوم المرتبة الثالثة عالمياً من حيث ضحايا الألغام، فقد بلغ إجمالي ضحايا القنابل العنقودية والألغام 9500 ضحية من المدنيين منذ مارس 2015م - جُلهم من النساء والأطفال - بحسب إفادة مركز التعامل مع الألغام في صنعاء.

1 تم الاستعانة بأسماء مستعارة للأطفال الضحايا المذكورين في هذا المقال لحماية هوياتهم وحفاظاً على سلامتهم.

تعود أزمة الألغام الأرضية في اليمن إلى ثمانينيات القرن الماضي، عندما تم نقل 12 مليون لغم من ليبيا إلى اليمن زرعت معظمها في المناطق الحدودية بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي. في عام 2007، رفع محام يمني دعوى قضائية ضد الرئيس الليبي آنذاك معمر القذافي، يطالب فيها بالتعويض عن الأضرار والإصابات التي لحقت بالمدنيين اليمنيين. ما يزال المدنيون يعانون من هذا الإرث القاتل حتى اليوم، حيث تنتشر معظم هذه الألغام في مزارع ومناطق رعي الماشية موقعة ضحايا من المزارعين والرعاة. تشير شهادات شهود جمعتها منظمة هيومن رايتس ووتش وأدلة جمعتها منظمات حقوقية محلية إلى أن قوات الحرس الجمهوريزرعت ألغاماً أرضية مضادة للأفراد في 2011، حول معسكراتها في منطقة بني جرموز بالقرب من صنعاء، وفي أغسطس 2023م، ذكرت مصادر داخل المنطقة العسكرية الثانية بحضرموت أن فريقاً هندسياً قام بتفكيك شبكة ألغام وعبوات ناسفة زرعها تنظيم القاعدة.

غالبية ضحايا الألغام هم من المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال المعرضون للخطر كونهم ينخرطون في أنشطة كَجمع الحطب والمياه ورعاية الماشية، وقد يفتقرون إلى المعرفة اللازمة للتعرّف على الألغام أو تجنبها. الأطفال تحديداً أكثر الفئات عرضة لتهديد هذه الأجسام، كما حدث مع الطفل (ريان) من الجوف البالغ من العمر ثمان سنوات، حين كان يعبث ببراءة بجسم يشبه القلم ليودي اللغم بحياته. تقوم أطراف الصراع الألغام بإخفاء هذه الأجسام الفتاكة كأدوات تُستخدم غالباً في الحياة اليومية.

عام 2018م، ونتيجة الحرب وانقسام المؤسسات والهيئات الحكومية بين صنعاء وعدن، تم الإعلان عن المركز التنفيذي للتعامل مع الألغام في عدن، ككيان مستقل عن المركز الرئيسي في صنعاء، والذي تأسس في ديسمبر 1999. كان المركز يعتمد بشكل كبير على وحدة نوعية من الكلاب الكاشفة للألغام التي تعرضت في أكتوبر 2021م، للقصف من قبل التحالف بقيادة السعودية، مما زاد من تفاقم التحديات المرتبطة بتحديد المناطق الملغومة واستكشاف وإزالة مخلفات الحرب.

إن تطهير الأراضي والمزارع والطرقات من الألغام والاجسام المتفجرة لا يضمن فقط سلامة المدنيين من تعرضهم للإصابة المباشرة، بل يساهم في حرية تنقل البضائع والأشخاص والوصول إلى الخدمات الأساسية فضلا عن تسهيل الحركة من أجل العمل والتعليم أيضاً وغيرها من سبل الحياة.

على الرغم من خوض أطراف الصراع في اليمن عدة جولات من مباحثات السلام - برعاية اممية وإقليمية - إلا أن تلك الأطراف ترفض تسليم أي خرائط تحدد المناطق الملغومة، وتستخدم الموارد المنقذة للحياة كأوراق مساومة لتحقيق أهدافها من خلالها. وبما أن الألغام بطبيعتها أجسام قد تظل تهديداً لعقود من الزمن، فإننا نسمع بشكل منتظم عن ضحايا من المدنيين منهم موتى أو ناجين لكن "بإعاقات دائمة" فضلا عن ضحايا الصدمات النفسية والخسائر الاجتماعية والاقتصادية.

ذكر موظف في الجمعية اليمنية للناجين من الألغام والقذائف غير المتفجرة بأنه تم تسجيل ما يقارب تسعة آلاف ناجٍ وناجية من حوادث انفجار ألغام أرضية أو عبوات ناسفة، وتقتصر الرعاية المقدمة لهم على الرعاية الصحية والتأهيل الفيزيائي بعد وقوع الإصابات (كَحصولهم على أطراف صناعية محلية الصنع أو وسائل مساعدة كالكراسي المتحركة والعكازات). هذا العدد يُمثل فقط إحصاءات المركز الرئيسي بصنعاء، علماً بأنه لا يوجد تمثيل لهؤلاء الناجين في مفاوضات السلام الجارية، من أجل إيصال أصواتهم واحتياجاتهم. بالتالي، فأي تسوية لا تتضمن تعويضهم أو تكفل حقوقهم قد تؤدي إلى ضياعها وتركهم في مواجهة الصعاب بمفردهم.

الناجون من الألغام، الذين يعاني غالبيتهم من إعاقات مختلفة خاصة بتر الأطراف، يحتاجون إلى رعاية شاملة ومستدامة. يجب أن تبدأ هذه الرعاية من لحظة الإبلاغ عن وقوع الحادث وأن يستمر لحين تمكّن الناجي أو الناجية من العودة إلى ممارسة حياته/ا بشكل طبيعي قدر الإمكان. تحتاج مثل هذه المساعي إلى وجود نظام متكامل وتنسيق الجهود وآلية دعم لتضميد جراح هؤلاء الضحايا وتمكينهم من الحصول على التعويض المناسب.

عبد الناصر عقلان هو مؤسس منظمة هوب لذوي الأطراف المبتورة وعضو في منتدى سلام اليمن، ومدافع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. شارك في العديد من المؤتمرات وورش العمل والندوات حول هذا الموضوع، وهو حاصل على درجة البكالوريوس من كلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء.

صورة للرئيس السوري الجديد أحمد الشرع بعد الإطاحة بنظام الأسد // مصدر الصورة: الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)

نجاح الجهاديين في سوريا: هل يدفع تنظيم القاعدة إلى تغيير مساره؟

عبدالرزاق الجمل

شكّلت الأحداث المتسارعة في سوريا، والتي انتهت بسقوط نظام الأسد وصعود الإسلاميين إلى السلطة، نقطة تحول محورية في المشهد الإقليمي. يترأس الحكومة الجديدة "هيئة تحرير الشام" – جماعة تمردية سابقاً – بقيادة أحمد الشرع، المعروف سابقا بإسمه الحركي "أبو محمد الجولاني". قبل تشكيل الهيئة، كان الشرع قيادي بارز في فرع تنظيم القاعدة في سوريا، وقاتل كذلك في العراق إلى جانب شخصيات متطرفة مثل أبو مصعب الزرقاوي. ومع صعوده كرئيس لسوريا، أصبح يمثل نموذجا جديدا للإسلاميين بعد انفصالهم عن تنظيم القاعدة، ويثير تساؤلات جوهرية حول مستقبل التنظيم وتوجهاته.

مستقبل غامض يواجه تنظيم القاعدة عالمياً

يمكن القول بأن نجاح هيئة تحرير الشام غير المتوقع في سوريا وتحقيقه انتصارات ميدانية حاسمة، بعد أن أمضى السنوات الأخيرة من الحرب متحصناً في محافظة إدلب الشمالية، يرجع إلى عدة عوامل، من بينها الدعم الخارجي من قوى إقليمية. لكن الهيئة أثبتت، خلال فترة الحرب وحالياً على رأس السلطة، قدرة استثنائية على التكيف مع البيئة السياسية والاجتماعية السورية المعقدة، إذ تمكنت من بناء تحالفات واسعة مع فصائل متنوعة، تتجاوز في كثير من الأحيان حدود الأفكار الأيديولوجية التقليدية لتنظيم القاعدة.

تمكن الشرع بذلك من حشد تأييد شعبي واسع، خاصة في المناطق التي عانت من ويلات الحرب، وذلك من خلال تقديم نفسه كمحرر وليس مجرد متطرف. من المهم الإشارة هنا إلى أن هذه الاستراتيجية تميزت عن النهج التقليدي المتشدد الذي اتبعه وتمسك به تنظيم القاعدة وفروعه في الماضي بغض النظر عن تقلبات الظروف.

يأتي صعود الشرع في وقت يشهد فيه تنظيم القاعدة تراجعا ملحوظا على الصعيد العالمي، فَمقتل زعيمه الأبرز أسامة بن لادن في 2011 ومن ثم خلفه أيمن الظواهري في 2023، وتصاعد الضغط الدولي على التنظيم (بما في ذلك استهدافه بِالطائرت المسيرة في أفغانستان وباكستان واليمن)، قد يدفع قادة القاعدة إلى إعادة النظر في استراتيجياتهم.

لهذا السبب، قد تُمثل تجربة هيئة تحرير الشام في سوريا نموذجا يمكن أن يلهم قادة التنظيم للبحث عن طرق جديدة للبقاء والتوسع، أو لانتهاج طريقة الشرع ذاتها عبر تنحية مفهوم الجهاد العالمي والتركيز على التأثير على السياسة المحلية في مناطق نشاطها.

بناء على ذلك، يطرح نجاح الشرع في سوريا تساؤلات جوهرية حول مستقبل تنظيم القاعدة: هل سيشهد التنظيم تحولا استراتيجيا يتبنى فيه أساليب أكثر مرونة وتكيفًا مع الظروف المحلية، أم أنه سيتمسك بأيديولوجيته التقليدية، مهما كانت التكلفة؟ وما هي أفرع القاعدة الأقرب إلى التأثر بهذا النموذج؟ هذه هي الأسئلة الأكثر إلحاحا بالنسبة للتنظيم في أعقاب التحوّل المذهل في سوريا، والذي قد يشكل مستقبله وتأثيره.

فرع القاعدة في اليمن: هل يستلهم من نموذج الشرع؟

يتجاوز الحديث عن مرونة نموذج الشرع إلى سياق أوسع يتمثل في المنافسة الشديدة بين تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية، وتعمق الشقاق حول وحشية تنظيم الدولة الإسلامية وفرع القاعدة في العراق الذي تشكّل عن الأخير. في عام 2014، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية إنشاء دولة الخلافة بعد انفصاله عن تنظيم القاعدة، وهو ما دفع تنظيم القاعدة إلى إعادة النظر في العديد من تكتيكاته سعيا منه إلى التمييز بينه وبين تنظيم الدولة.

أبرز مثال على ذلك هو فرع القاعدة في اليمن – المعروف بتنظيم القاعدة في جزيرة العرب – والذي كان قد تخلى عن العديد من التكتيكات التي اشتهر بها تنظيم الدولة، مثل عمليات القتل عن طريق الذبح العلني، كما تبرأ هذا الفرع من العمليات التي تستهدف المساجد الشيعية وغيرها من الأفعال الطائفية التي تستغل الانقسامات الاجتماعية والدينية. هذه التحولات في استراتيجية تنظيم القاعدة في جزيرة العرب كانت بمثابة استجابة مباشرة للانتقادات الواسعة التي شكل أسلوب الشرع في سوريا نموذجا جديدا لتنظيم القاعدة، يجمع بين التشدد الإيديولوجي والمرونة التكتيكية. فَالشرع أثبت قدرته على تحقيق مكاسب ميدانية كبيرة من خلال تبني استراتيجيات غير تقليدية، مثل بناء التحالفات مع فصائل أخرى من خارج الدائرة العقائدية للهيئة، وتقديم نفسه كمحرر للشعب السوري.

بالمثل، يعكس انخراط تنظيم القاعدة في جزيرة العرب بشكل مباشر في صفوف المقاومة الشعبية اليمنية ضد الحوثيين تحولا استراتيجيا كبيرا في نهج التنظيم. فَبعد أن كان التنظيم يعتبر السعودية عدوا لدودا إلى جانب الولايات المتحدة، قام بتغيير حساباته وشارك في القتال ضد الحوثيين إلى جانب فصائل مقاومة تتلقى دعما سعوديا. تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ هذا التعاون مع المقاومة الشعبية جاء بعد أن كان التنظيم قد هدد نهاية عام2014، بتنفيذ المزيد من العمليات داخل الأراضي السعودية. أقر فرع القاعدة في اليمن صراحة بمشاركته في المعارك ضد الحوثيين في 11 جبهة قتال، مما يؤكد حجم هذا التحوّل الذي يعكس مرونة التنظيم على تكييف استراتيجياته وفقا للمصالح المتغيرة، حيث فضّل التنظيم التعاون مع أعدائه السابقين لمواجهة تهديد أكبر لأيديولوجيته يراه في الحوثيين – وفقاً لجهادي سابق.

بعد ذلك، غيّر تنظيم القاعدة في جزيرة العرب استراتيجيته في اليمن مرة أخرى تحت قيادة زعيمه الجديد سعد العولقي، حيث أصبحت الحكومة والانفصاليين الجنوبيين المدعومين من الإمارات هدفاً رئيسياً له. لكن هذا يشير إلى وجود قابلية لدى تنظيم القاعدة في اليمن لتوطيد علاقته بالفصائل الأخرى، والعمل معها ضد ما يعتبره عدوا مشتركاً.

باختصار، يُظهر نجاح الشرع في سوريا أن الجماعات المماثلة تمتلك القدرة على التكيف والتطور استجابة للتحديات التي يواجهها. من المتوقع أن يؤدي النموذج السوري إلى حوار واسع داخل تنظيم القاعدة حول مستقبله، وقد يشجع العديد من قادته على إعادة تقييم استراتيجياتهم، ما قد يؤدي إلى تغييرات جوهرية في طبيعة التنظيم وأهدافه في منطقة الخليج.

حركة "الشباب" الصومالية: هل هي أقرب فروع تنظيم القاعدة للتحوّل؟

حركة الشباب في الصومال قد تكون أقرب أفرع تنظيم القاعدة للتحول، والتأثر بنموذج هيئة تحرير الشام، فَالحركة تُعد الفرع الأقوى بين فروع تنظيم القاعدة حاليا، وتسيطر على مساحات واسعة في الصومال عبر إدارة حُكم ذاتي غير معترف به. في هذا الصدد، يقول الكاتب والباحث اليمني أمجد خشافة "تسعى حركة الشباب منذ مدة لخوض تجربة مشاورات مع أمريكا مماثلة لمشاورات الأخيرة مع حركة طالبان في الدوحة، والتي انتهت بخروج الجيش الأمريكي من أفغانستان وتسلم الحركة السلطة، و"الشباب" الصومالية تعتبر تجربة طالبان ملهمة لتثبيت سلطتها في الصومال، بالإضافة إلى إمكانية أن تؤدي قطر دور وساطة فعالة".

مع ذلك، قد تنظر الجماعات المتطرفة إلى هيئة تحرير الشام باعتبارها بالغت في إظهار المرونة، وقدمت الكثير من التنازلات لليبرالية الغربية مقابل مكاسب سياسية واقتصادية ضئيلة. بالتالي، أي محاولات من قيادات القاعدة لتغيير بنيته الفكرية والتنظيمية قد تأتي بنتائج عكسية و تؤدي إلى توترات داخلية. في مثل هذا السيناريو، قد تتجه أفرع القاعدة في اليمن والصومال ومناطق أخرى إلى التمسك بأسسها الأيديولوجية التقليدية تفاديا لأزمة هوية تهدّد بُنيتها.

ستواجه الولايات المتحدة أيضا بعض الخيارات الصعبة، منها الحاجة إلى تغيير استراتيجيتها التقليدية في حال أُعتُبر أنها فشلت طوال السنوات الماضية، وإعادة تقييم خياراتها في مجال مكافحة الإرهاب. يُمكن لأي إشارة إيجابية من تنظيم القاعدة أن تؤدي إلى إثارة اهتمام السياسة الخارجية ووكالات الأمن الدفاع، وتدفع واشنطن لاعتماد استراتيجيات جديدة تتضمن الاعتراف والإدماج.

خلاصة

يمكن القول بأن تجربة أحمد الشرع في سوريا أظهرت مرونته الاستراتيجية كقائد أكثر من أي قيادي في أي تنظيم جهادي آخر منذ الثمانينيات. فَمن خلال قدرته على التكيف مع الظروف المحلية وبناء تحالفات عابرة للخطوط الفكرية، تمكنت هيئة تحرير الشام من تحقيق مكاسب ميدانية كبيرة توّجت بإسقاط نظام الأسد.

هذا النجاح الاستثنائي لهيئة تحرير الشام، في ظل الصعوبات التي يواجهها تنظيم القاعدة على المستوى المحلي والعالمي، قد يدفع قادة التنظيم إلى إعادة تقييم استراتيجياتهم التكتيكية، لكنَّ أي تحول سريع وجذري قد يواجه مقاومة داخلية، ويؤدي إلى انقسامات تهدد تماسك التنظيم ووجوده في مختلف بؤر نشاطهالمحلية.

أخيراً، لا ينبغي الاستهانة بالعوامل الخارجية، فصعود هيئة تحرير الشام وأحمد الشرع – رغم نهجه المبتكر ومهارته في إدارة السياسة الجهادية – ما كان ليحدث أو لينجح بهذا الشكل دون دور محوري لقطر وتركيا، وبالتالي، فإن أية رغبة من الفروع الأخرى لتنظيم القاعدة في محاكاة نموذج الشرع تتطلب بالضرورة الانتباه إلى الدول الفاعلة في المنطقة والتي لها تأثير.

عبد الرزاق الجمل، هو صحافي وباحث يمني متخصص في شؤون تنظيم القاعدة في جزيرة العرب منذ عام 2006. أعد الكثير من المقالات والتقارير والأبحاث في مجال تخصصه لعدد من الصحف المحلية والخارجية ومراكز الدراسات. قد يكون الصحافي اليمني الوحيد الذي تمكن من اللقاء بعدد كبير من قادة التنظيم في اليمن، وأجرى معهم حوارات مرئية ومقروءة، منها ما بث على قنوات محلية كقناة السعيدة ومنها ما نشر في جريدة القدس العربي وصحف أخرى.

بين عامي 2011-2012، سافر إلى محافظتي أبين وشبوة، جنوب شرقي اليمن، أثناء سيطرة التنظيم عليهما، وبقي في تلك المناطق ثمانية أشهر لتغطية أخبار المعارك بين الجيش والقاعدة. رغم عودة التنظيم إلى وضعه السابق، بعد خروجه من أبين وشبوة، إلا أن الجمل تمكن من إجراء حوارات مع قادة كبار بعد ذلك، كالمسؤول العسكري نصر الآنسي، والمسؤول الدعوي مأمون حاتم.

WWW.SANAACENTER.ORG